République algérienne démocratique et populaire
Ministére de l'Enseignement supérieur et
de la recherche scientifique
Université Abou Bekr Belkaid – Tlemcen -
Faculté de droit et des sciences politiques
Département de science politique et
relations internationales

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبوبكر بلقايد - تلمسان -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الأمن الدولي والعولمة الإقتصادية
دراسة سياسية واقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD

تخصص سياسة دولية

إعداد الباحثة :
فاطمة الزهراء مسعودي

الأستاذ المشرف :
د. غالـم جلـطي

أعضاء اللجنة المناقشة :

أ.د محمد سمير عياد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د غالم جلطي	أستاذ محاضر " أ "	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
د. سهام بن رحو	أستاذة محاضرة " أ "	جامعة تلمسان	مشرفا مساعدا
د. منير موسى أبورحمة	أستاذ محاضر " أ "	جامعة تلمسان	مناقشا
د. وليد دوزي	أستاذ محاضر " أ "	جامعة بشار	مناقشا

السنة الجامعية : 2021 – 2022م / 1443 – 1444هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

«إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، إلاّ قال في غده: لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقْص على جملة البشر » .

العماد الاصفهاني.

شكر وتقدير

نحمد الله عزوجل الذي وفقنا في اتمام بحثنا العلمي والذي الهنا بالصحة والعافية والعزيمة.
فالحمد لله حمدا كثيرا.

أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان لكلّ من قدّم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد في إنجاز عملنا المتواضع.

ونخصّ بالذكر أستاذنا المشرف* **الدكتور جلطي غالم***

والأستاذ * **البروفيسور عياد محمد سمير***

والأستاذة ***الدكتورةبرحو سهام***

والاستاذ **الدكتور * مولاي طيب بومجوط***

الذين أكنّ لهم كل الشكر والتقدير والامتنان.

كما أتقدّم بشكري لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم عناء مناقشة أطروحتنا.

والتقدير إلى جميع أساتذتنا الكرام وعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان.

فاطمة الزهراء

إهـــــداء

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز

أمـــــــي

الى خالد الذكر الى خير مثال لرب اسرة والذي لم يتهاون في سبيل الخير والسعادة لي

* أبـــــــي*

الى من اعتمد عليهم اخوتي * الياس، محمد الامين *

الى رمز المحبة والبراءة صغيرتي * هدايات*

الى من ساندني ووقف معي الذي اجله واحترمه *فريد جواد *

الى كل أصدقائي ومعارفي من قريب أو بعيد اهدي لكم عملي المتواضع هذا ...

فاطمة الزهراء

قائمة المختصرات

اولا : باللغة العربية

ج : الجزء.
د.م.ن: دون مكان نشر.
د.س.ن : دون سنة نشر.
د.ع : دون عدد.
د.ط : دون طبعة.
ص : صفحة.

ثانيا : باللغة الفرنسية

n° : numéro.
op.cit : ouvrage précité.
p : page.
vol : Volume.

مقدمة

تمهيد:

الأمن مفهوم بديهي يمكن فهمه بدلالة ما يعرف بالإجماع عنه لضمان الاستمرار والسلام المتبادل، فبعد انقضاء الحرب العالمية الثانية ظهرت مادة تعرف في الدراسات الأكاديمية بالأمن الدولي: والذي يعرف على أنه مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي وغيرها...)، تتمثل هاته التدابير في الإجراءات العسكرية و الاتفاقيات الدولية (معاهدات، مواثيق).

لقد احتلت دراسة الأمن الدولي موقع الصدارة في العلاقات الدولية والتي ترسخت منذخمسينات القرن الماضي، حيث طغى هذا المفهوم على جملة من القضايا المتداخلة والمترابطة والتي تتراوح بينالقوى العسكرية (الدينية، العرقية، الإيديولوجية) والنزاعات التجارية والاقتصادية، العلم والتكنولوجيا ومصادر الطاقة إلى جانب الأخطار التي تهدد الإنسان واستقرار الدول مثل الحروب البيولوجية، الأمراض المعدية، التدهور البيئي والتغيير المناخي بالإضافة إلى الأنشطة غير الحكومية.

لقد اتسع مفهوم الأمن الدولي ليعم جميع المجالات وليشملالأوطان، المجموعات، الأفراد، الأنظمة الدولية، المنظمات غير الحكومية، الحكومات المحلية، وقدتبلور وتطورهذا المفهوم على مدار عقود من الزمن لمسايرة المجتمع الدولي خاصة في القرن الحادي والعشرين إثر التطورات التكنولوجية الكبيرة والسريعةالتي عرفها العالم الحديث وما انجر عنها منتهديدات،وهذا ما أصبح يطلق عليه: "مبدأ الأمن متعدد الجموع" حيث يقوم على إفتراض "العالم المعولم" لا يمكن أن يعتبر الأمن لعبة ذات محصلة صفرية تنخرط فيها فقط الدول.

اشتمل الأمن حسب باري بوزان على خمسة أبعاد: البعد البشري، البعد البيئي، البعد القومي وحتى البعد العابر للحدود الوطنية والأمن متعدد الثقافات، ولا يمكن تحقيق الأمن الدولي إلا إذا توفرت نظم الإدارة الجيدة على جميع الأصعدة للأفراد والدول والثقافات،إلا أنه يمكن اعتبار أن أهم بعدين هما:

البعد الأول: الأمن الإنساني الذي يمنح الأولوية للإنسان.

البعد الثاني: البعد البيئي والمتمثل في بضعة القضايا مثل التغيير المناخي وطريقة الوصول إلى الموارد الطاقوية.

وعليه فقد تأثر مفهوم الأمن الدولي بالعولمة والتي مست جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية حيث خضعت على إثر ذلك وظائف الدولة، الدبلوماسية والاقتصادية، لشروط عملية الاندماج الدولي الذي أحدثته العولمة بصفة عامة والعولمة الاقتصادية بصفة خاصة.

أصبح العالم إذن مكان صغير بفضل تطور تكنولوجيا وسائل الاتصالوالمواصلات مما منح الإنسان القدرة على تبادل المعارف والانتقال من مكان لآخر باستخدام هذه الوسائل الحديثة،والمقام الأول لهذه النزعة هو سلطان العولمة على السيادة في الاقتصاد فقد أصبحت قيم السوق، والتجارة الحرة، انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والمعلومات والمؤسسات العالمية نظاما أو نسقا ذو ابعاد تجاوز دائرة الاقتصاد.

من الصعب الخوض فيالتحليل الاقتصادي والوصول الى نتائج تعكس حقيقة العلاقات الدولية دون الأخذ بعين الاعتبار الحرب الاقتصادية كون العولمة الاقتصادية والأمن الدولي يقتضيان تفكيرا معمقا حول مفهوم واهداف وابعاد العولمة والقوى الموجهة لها المنبثقة من قوة الدول بالنظر الى البعد إستراتيجيللحرب الاقتصادية والتهديدات التماثلية واللاتماثليةوكذا التطورات التكنولوجية الحديثة.

1 - الإشكالية:

إن مفهوم الأمن الدولي قد تأثر تأثرا بالغا بظاهرة العولمة وعلى وجه الخصوص العولمة الاقتصادية والتي انعكست بدورها على جميع مكونات العلاقات الدولية، وعليه فقد تراجعت أهمية الحدود السياسية والتي كانت تشكل جوهر الأمن التقليدي،فبالرغم من سيادة المفهوم التقليدي للأمن بعد التحرر من التهديد العسكري إلا أن التغيرات التي شهدتها بنية النظام الدولي وبروز فواعل جدد والانتقال من الأحادية القطبيةإلى التعددية القطبيةفقد أفرزت مقاربات جديدة وسعت منمفهوم الأمن الدولي نتجعنها تحالفات دولية ومنافسة دوليا في ظل الاختراقات التي أحدثتها هذه العولمة الاقتصادية. لقدشكل الأمن الطاقوي في هذه المرحلة الجديدة الشغل الشاغل للحكومات والدول لما للصناعة الطاقوية من أهمية بالغة فياقتصاديات الدول وفي الاقتصاد الدولي برمته وفي أمن واستقرار الدول وأمن واستقرار العالم،من هنا احتدم التنافس على الصناعة الطاقوية وتنامى وازدادت حدته في ظل الفكر المستدام المعولم حيث عملت دول العالم على مجابهة التحديات التي فرضتها هذه المتغيرات الدولية وعلى رأسها الأمن الدولي والعولمة الاقتصادية.

بناء على كل ما تقدم يمكن طرحالإشكالية التي نحاول معالجتها في هذه الدراسة:

إلى أي مدى ساهمت العولمة الاقتصادية في احداث تغيير مسار الأمن الدولي وتغير الخارطة السياسية الأمنية الطاقوية في العالم؟

بناء على هاته الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

أولا: فيما تتمثل أهم النظريات المفسرة للأمن الدولي؟

ثانيا: ما المقصود بالعولمة الاقتصادية كمصطلح اقتصادي؟

ثالثا: ما هي تأثيرات العولمة الاقتصادية على الأمن الدولي في ظل التهديدات العالمية الجديدة؟

رابعا: ما هي التحديات التي يطرحها الأمن الطاقوي ببعديه السياسي والاقتصادي المعولم على الواقع الدولي؟

2-الفرضيات:

تحاول الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات تتمثل في:

أولا: مع تغير بنية النظام الدولي وتنوع موضوعاته وتعدد تفاعلاته تفرض الدراسة وجود علاقة بين المتغيرات الدولية وتغير مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية.

ثانيا: وجود تسارع في الأحداث خاصة التكنولوجيا وتقنية المعلومات في عالم معولم مستدام تسارعت فيه طرق التغيير مما ينعكس بشكل واضح على مفاهيم الأمن الدولي والعولمة الاقتصادية.

ثالثا: هناك علاقة طردية سببية بين الأمن الدولي والعولمة الاقتصادية تأرجحت بين السلب والإيجاب لذلك اعتبر الأمن الدولي متغيرا مستقلا والعولمة الاقتصادية متغيرا تابعا أما الأمن الطاقوي فهو الحلقة المفقودة في الدراسة الذي يعتبر متغيرا وسيطا الذي يتوسط العلاقة بين المستقل والتابع.

3-مبررات اختيار الموضوع:

تكمن مبررات اختيار الموضوع بين الأسباب الذاتية والموضوعية تمثلت في:

اولا:الأسباب الذاتية:

تكمن الرغبة الذاتية لدراسة الأمن الدولي والعولمة الاقتصادية باعتبار الموضوع يمثل الدراسات الأمنية السياسية وذات الطابع الاقتصادي كون ميولي للطابع الاقتصادي في حقل العلاقات الدولية وكون الموضوع نادر في الدراسات الأكاديمية وإثراء الجانب العلمي والمعرفي.

ثانيا:الأسباب الموضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية في تقديم دراسة تحليلية لآثار العولمة الاقتصادية على واقع الأمن الدولي، فمعظم فواعل العولمة الاقتصادية قضاياها مرتبطة بالأمن الدولي وركزت على البعدين السياسي والاقتصادي ونظرة الباحثين لدراسة التحديات التي أفرزتها العولمة الاقتصادية على الأمن الدولي.

تعتبر هذه الأسباب من بين أهم الأسباب التي أدت بنا للتطرق لهذا الموضوع خاصة في ظل الظروف الراهنة ومستقبل التغيرات الدولية بناء على نقطتين أساسيتين هما:

- التهديدات الأمنية الجديدة وتأثيرها على العولمة الاقتصادية.
- الأمن الطاقوي وبروز قطب دولي جديد كالصين وعودة روسيا الاتحادية.

4-حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في إطاريها الزماني والمكاني:

أولا:الإطار الزماني: تحديد فترة دراسة من 1991 إلى غاية 2050 ويعود ذلك إلى:

قياس التحديات التي أحدثتها العولمة الاقتصادية على الأمن الدولي باعتباره فترة زمنية طويلة المدى.

إن هاته الدراسة سيتم من خلالها إبراز الآفاق المستقبلية ورهانات الأمن الطاقوي خلال سنة 2050.

ثانيا:الإطار المكاني: تم تحديد الإطار المكانية بدراسة بعض دول العالم كالولايات المتحدة الامريكة وروسيا ودول الخليج ودول اسيا الوسطى كافة وذلك لمعرفة حقيقة التحديات والمشكلات التي طرحتها العولمة الاقتصادية في ظل الظروف الأمنية الراهنة.

5-مفاهيم الدراسة :

أهم المصطلحات التي جاءت في الدراسة:

اولا:الأمن الدولي:

احتل موضوع الأمن الدولي في النظام الدولي مساحة واسعة في موضوعات التنظير في العلاقات الدولية، نظرا لكونه مرتبطا نتاج تفاعلات كل دولة عضو في النسق الدولي والذي يمثل مجموعة الوحدات المترابطة والمتفاعلة والمتشابكة معا في بنية معولمة متغيرة.

يتكون الأمن الدولي أو الأمن العالمي من سلسلة من الإجراءات التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي لضمان استمرار الأمن والسلام المتبادل حيث يمثل الأمن القومي نفسه على المسرح الدولي.

استمر الأمن الدولي في التوسع والتطور يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبطا بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات.

يرى "أرنولد وولفرز" أن الأمن الدولي مصطلح معياري إذ تطبقه الدول: حل عقلاني يقضي إلى نهاية القبول فالإحساس بالأخطار والتهديدات تتفاوت بين الناس وقدرتهم على الاكتشاف، إلى جانب أنها تتعرض لمستويات مختلفة من التهديدات نظرا إلى اختلاف البيئة الجغرافية والاقتصادية والإيكولوجية والسياسية.

يرى "باري بوزان" أن دراسة الأمن الدولي تتعدى دراسة التهديدات بمفردها فهو يرى أن الأمن الدولي يتعلق بالقوة والسلام فقط بل بما هو بينهما فقد اتسع مفهوم الأمن الدولي في جميع الاتجاهات منذ التسعينات ليشمل الأوطان والجماعات والأفراد والأنظمة الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية.

تهتم المناهج المتبعة إزاءدراسة وتحليل الأمن الدولي في العادة إلى الجهات الحكومية وقدراتها العسكرية على حماية الأمن الوطني ورغم هذا فقد اتسع مفهوم الأمن على مدار عقود لملائمة المجتمع الدولي المعولم ومواكبة تطوراته التكنولوجية الخاضعة والتهديدات الناتجة عن تلك التطورات، فقد اقترح "نايفالروضان" تعريفا شاملا مناسبا ألا وهو ما يسميه "مبدأ الأمن متعدد الجموع" حيث يقوم على الافتراض الآتي: "في العالم المعولم لا يمكن اعتبار الأمن لعبة ذات محصلة صفرية تنخرط بها الدول فحسب بل عوضا عن ذلك يشمل الأمن العالمي خمسة أبعاد : البعد البشري، البيئي، القومي، البعد العابر للحدود الوطنية، والأمن المتعدد الثقافات، فلا يمكن تحقيق الأمن العالمي وأمن الدولة أو الأمن الثقافي إلا إذا توفرت نظم الإدارة الحسنة وعلى جميع الأصعدة التي تضمن العدالة لجميع الأفراد والدول والثقافات يشير كل بعد الى مجموعة من الركائز.

ثانيا:العولمة الاقتصادية:

تعني تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود والتوسع المستمر والمتزايد لحدود الأسواق المتبادلة بين الدول.

وتعرف على أنها تعميق المبادلات بين المتعاملين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكيل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي بتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي.

أدت العولمة الاقتصادية إلى انصهار مختلف الاقتصاديات الوطنية والإقليمية فيما أصبح يعرف باقتصادي عالمي موحد (اقتصاد معولم) كما أثرت العولمة على الاستثمار الواسع المدى في كل أنحاء العالم وعلى التكامل بين الأسواق العالمية.

ثالثا:الأمن الطاقوي:

هناك تباين كبير في تعريف الأمن الطاقوي نظرا لسياسة كل دولة باعتبارها المنتجة للطاقة أو المستهلكة للمواد الحيوية.

عرفت الأمم المتحدة أمن الطاقة سنة 1999 بأنه: "الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات وبأشكال متعددة وبكميات كافية وأسعار معقولة".

أضحى الأمن الطاقوي جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي من بين أهم العوامل هي:

- حدوث أزمات طاقوية نتيجة خلافات بين دول منتجة ومستهلكة.
- بسط سيادة العديد من الدول التي نالت استقلالها على المورد الطاقوي ومواردها الطبيعي.
- الطلب المتزايد على الموارد الطاقوية.
- سعي دول عظمى إلى التحكم في مصادر الطاقة للضغط سياسيا.
- إن تعريف الأمم المتحدة حصر أمن الطاقة في توفير الإمدادات بالكميات والأسعار المناسبة وهذا يعود لقناعتها أن العامل الطاقوي حيوي لضمان مستقبل أفضل للبشرية.

نجد هذا التعريف موسع لأنه لم يحصر الأمن الطاقوي في أمن الإمدادات بل ركز على عنصر أهم لحماية البيئة والاستغلال غير العقلاني لمواردها.

لقد شملت التعاريف التقليدية للأمن الطاقوي ثلاث عناصر أساسية هي:

- **الوفرة Avaibility**: تتطلب وجود أسواق طاقوية وتوفير الخدمات والسلع الطاقوية.
- **الموثوقية Rebiability**: تنطوي على مدى الحماية فهي اللبنة الأساسية في النشاط الاقتصادي.
- **القدرة Affordability**: أي القدرة على تحمل التكاليف والحماية من انقطاع إمدادات الطاقة.

6-المقاربات المنهجية:

إن الهدف من دراسة بحث علمي أكاديمي هو الوصول إلى نتائج بحثية أكثر موضوعية وعملية وهذا بالاعتماد على مجموعة من المقاربات والمداخل النظرية التي تعتبر واحدة من الوسائل التي يعتمد عليها الباحث لتحليل الظاهرة المراد دراستها ويقتضي البحث في الأمن الدولي والعولمة الاقتصادية إلى استخدام المقاربات والمداخيل التالية:

من بين المناهج المستعملة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع، فإن ذلك يستدعي استخدام منهجية مركبة لصيغة التكامل المنهجي بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب في فصول الدراسة والمباحث:

أولا:المنهج الوصفي:

يقوم المنهج الوصفي لتفسير الوضع القائم وتحديد خصائص الظاهرة، ونوعية العلاقة بين متغير الأمن الدولي والعولمة الاقتصادية من خلال جمع البيانات الوصفية وصول إلى التحليل والربط والتفسير ومعالجة أهم المفاهيم وصولا إلى الأمن الطاقوي.

ثانيا: المنهج التاريخي:

يفيد المنهج التاريخي من خلال تتبع تطور الأمن الدولي والعملية التنظيرية في الدراسات الأمنية وتحليل مختلف السياقات التي تشكل خلالها الأمن الدولي والعولمة الاقتصادية وكذلك رصد أهم محطات التحول في المظاهر السياسية والاقتصادية العالمية، كما يضمن الأدوات العالمية الفعالة واستيعاب الاتجاهات الإستراتيجية الكبرى للخطابات الأمنية.

ثالثا: منهج تحليل المضمون: تم استخدامه لتوضيح مدى تأثير العولمة على الأمن ورصد لأهم الأوضاع السياسية والاقتصادية وتحليلها.

رابعا: منهج دراسة الحالة: تكمن أهميته في الجانب التحليلي والتطبيقي بالإضافة إلى كونه المنهج المستخدم في تقصي محاور ومستويات الأمنية في النظام الدولي وهو الأداة الأنسب للترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق واكتشاف المدلولات والمعاني التي تطرحها بعض الوثائق والأطروحات الفكرية والإستراتيجية للأمن الطاقوي.

7-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح المفاهيم الأكاديمية تعنى بدراسة واقع العلاقات الدولية في ظل المتغيرات على الساحة العالمية ومن أبرز هاته المفاهيم مفهوم العولمة الاقتصادية الذي أضحى يثير الكثير من التساؤلات لدى الباحثين في حقل العلاقات الدولية.

فمفهوم العولمة أضحى يؤثر تأثيرا مباشرا في مفهوم الأمننة وذلك عن طريق الأحداث المتسارعة التي ولدتها العولمة، ذلك عن طريق إلغاء الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة في العلاقات الدولية كالحدود السياسية، الأنظمة الاقتصادية (الأحادية) التي تكون الدولة هي الطرف الأساسي والفاعل فيها.

كذلك نجد أن العولمة الاقتصادية أثرت في المفهوم الأساسي على الدول: مفهوم السيادة الذي أضحى يضمحل شيئا فشيئا بسبب تداعيات الفكر المعولم وانتشار سلوكات جديدة داخل الفواعل الدولية حيث تم

التراجع أمام فواعل جديدة خاصة الشركات المتعددة الجنسيات وبروز الإرهاب الدولي والجريمة العابرة للحدود أو القارات، التهديدات التماثلية واللاتماثلية، الحروب البيولوجية.

لقد ولد مفهوم العولمة مفهوم آخر موازي لمفهوم الأمركة، فالعلاقات الدولية بعد نهاية حقبة الحرب الباردة شهدت بروز قوى عظمى ووحيدة على الساحة الدولية نقصد بها الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأخيرة التي لم تركن إلى سياسة السكون الإستراتيجي بل تسارعت إلى كسب المزيد من القوة لمنع القوى الصاعدة لتشكيل قضية موازية، ذلك عن طريق أمركة العلاقات الدولية وفرض منطق القوة على دول العالم وهو ما عبر عليه "جورج بوش الابن" من ليس معنا فهو ضدنا".

لقد أفرزت العولمة الاقتصادية مفهوم جديد في العلاقات الدولية هو سيطرة القطب الواحد التي وصفها وزير الخارجية الفرنسي "Couchner" بالقوة الخارقة "Hepper power" وذلك من تجسيد عن طريق الخرقات الكبيرة للقانون الدولي.

فالولايات المتحدة الأمريكية خاضت عدة حروب بعد 2002 في إطار ما يسمى مكافحة الإرهاب حيث استباحت سيادة العراق وأفغانستان وأسقطت النظام العراقي وبنت سجون في عدة أماكن من العالم عرفت بالسجون السرية، كما تملصت من الكثير من الاتفاقيات وذلك بخروجها باتفاقية 2003 للأسلحة الإستراتيجية كما خروجها الصواريخ القصيرة المتوسطة المدى 2017.

بالإضافة إلى تملصها من اتفاقية المناخ في قمة "كوبنهاغن" وقمة باريس وقمة ريو دي جانيرو، كما غرقت اتفاقية الملف النووي الإيراني هذا ما جعل منها القوة الطرف الدولي غير موثوق به أسس منطق الانفرادية والعشوائية.

8-الدراسات السابقة:

هناك عدد لا بأس به من الدراسات التي تطرقت لجزئيةمن موضوع: الأمن الدولي والعولمة الاقتصادية دراسة سياسية واقتصاديةوالتي تم الاستفادة منها مع الاشارة الى أبرز ملامحها وتقديم تعليق لجوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية وهي:

1-**الدراسة الأولى** هي للباحث الدكتور "اخلاص قاسم نافل" تحت عنوان "التنافس الطاقوي في ظل الصراعات الاقليمية والدولية بحر الصين الجنوبي نموذجا" منشورة في المجلة العلمية قضايا سياسية العدد 64 الصادر في ربيع 2021 ص 88-107 تناول الباحث الصراع في بحر الصين الجنوبي وسعي الولايات المتحدة الامريكية الحثيث لتطويق الصين ومنعها من مصادر الطاقة، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، الأمر الذي ولد

تصادما حقيقيا بين الصين القوة الصاعدة والولايات المتحدة الأمريكية الساعية الى مواصلة هيمنتها على العالم، وأمركة العلاقات الدولية، إذ أنه حسب الباحثة فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تركة الى سياسة السكون الاستراتيجي، بل سارعت الى كسب المزيد من القوة وكسر الصعود الصيني، وفرض المزيد من التطويق الاستراتيجي للصين، عن طريق دعم القوى المناوئة للصين في منطقة اقصى شرق اسيا واسيا الوسطى كاليابان والهند وكوريا الجنوبية، مما ولد المزيد من التوتر على المستوى الدولي واضحى يهدد الامن والسلم الدوليين، لكن الباحث أهمل الحديث عن سياسة الانتشار والتمدد الصيني خارج اسيا، وهي الاستراتيجية التي تبنتها الصين، للرد على التطويق الاقليمي بالذهاب الى مناطق اخرى في العالم كأفريقيا، والسعي الى اقامة شراكة صينية عالمية عن طريق مشروع طريق الحرير الذي تسعى الصين من خلاله الى ربط الاقتصاد العالمي بالاقتصاد الصيني.

2-**الدراسة الثانية:** وهي لمجموعة من الباحثين وهم "بوب ويلين وادوارد غراسيا وشون ويلير، كيرت اوزوالد، رودولف روهمير"، والموسومة بعنوان "التحول الكبير في مجال الطاقة"،

أصبح تأمين موارد الطاقة والسيطرة عليها يستقطب اهتماما غير مسبوق من قبل الدول الصناعية الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا التي جعلت من هذا المبتغى مجال للتنافس، وهو التنافس الذي ما فتئت تشتد ذروته يوما بعد يوم ويتسبب في المزيد من الصراعات والتوترات سواء كان ذلك في مناطق الوفرة لموارد الطاقة من بترول وغاز أو مناطق العبور لتسويق هذه المنتجات النفطية.

3-**الدراسة الثالثة:** هي للباحث غازي الصوراني بعنوان "العولمة والعلاقات الدولية الراهنة"، منشور على موقع اف بيديا عربي بتاريخ جوان 2009، وهو عبارة عن بحث اكاديمي تطرق فيه الباحث الى مجموعة من المعطيات العلمية حول ظاهرة العولمة وتأثيرها في العلاقات الدولية، حيث تناولت الدراسة اربعة محاور مهمة تناول المحور الاول مسار وركائز العولمة الرأسمالية الراهنة، فيما تناول المحور الثاني اثار العولمة على البلدان النامية، وتطرق المحور الثالث الى حركة التجارة الدولية في ظل العولمة وانعكاسها على الدول النامية، اما المحور الربع فتحدث فيه الباحث عن العلاقات الأمريكية الأوروبية والآسيوية، وختم الباحث دراسته برؤية استشرافية لمستقبل العولمة ومآلات العلاقات الدولية

وبالرغم من شمولية الدراسة إلا أن الباحث لم يتطرق لارهاصات العولمة على الصراع الدولي على مصادر الطاقة، والسيطرة على الممرات الاستراتيجية، ودور القوى الصاعدة في الحد من الهيمنة ومشروع الأمركة الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

4-**الدراسة الرابعة:** "العولمة الاقتصادية والامن الدولي مدخل الى الجيواقتصاد" تر: "محمود براهم" جامعة بيار منداس فرانس غري نوبل لجاك فونتانال بمساهمة فاني كولومب، جون بول هيبار، سلفي ماتلي، برنار بيكور، روث سميث، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية 2009

تناولت الدراسة مصطلح العولمة كضرورة اقتصادية وفي ان واحد مشروعا يهدف الى تقليص الثقافات الوطنية واستغلال العالم الثالث فقد تطورت التجارة الدولية بشكل أسرع من تطور الدخل العالمي لقد تزايد وتوقعات النظرية الاقتصادية كما تناولت الدراسة عولمة الثقافة الدولية وان عوامل العولمة انطلقت الى ابعد ما يكون بالرقابة الديمقراطية.

النتائج

بولادة هذا المشهد المعولم، تكرس انجاز ميزان القوى العالمي لصالح المشروع الامريكي في الهيمنة على هذا الكوكب واخضاعه –بصورة مباشرة او غير مباشرة- للسياسات والمصالح الامريكية، حيث تحولت معظم حكومات وأنظمة هذا العالم الى أدوات خاضعة او شريكة من الدرجة الثانية للنظام الامبريالي الأمريكي في هذه المرحلة التي قد تمتد إلى عقدين او اكثر من هذا القرن الحادي والعشرين، خاصة وانه لا يزال أمام الهيمنة الأمريكية ايام عمر مشرقة –كما يقول سمير امين- حيث ان "الكتل" الإقليمية القادرة على تهديدها ليست على جدول الأعمال، ذلك ان العولمة الليبرالية السائدة حالياً ليست "عولمة اقتصادية" بحتة مستقلة عن إشكالية الهيمنة او منطق التوحش الامبريالي التوسعي وادواته الذي تمارسه المؤسسات والأجهزة الأمريكية الحاكمة التي تعلم ان الخطاب السائد الذي يزعم أن الأسواق تضبط من تلقاء نفسها، وأن سيادتها المطلقة دون قيود تنتج تلقائياً الديمقراطية والسلام، إنما هو –كما يقول سمير امين بحق- خطاب أيدلوجي مبتذل لا أساس علمياً له، وبالتالي فان ما يجب ان يستنتج من هذا الاعتراف انما هو ان الولايات المتحدة سوف توظف قوتها العسكرية الاستثنائية من اجل إخضاع الجميع لمقتضيات ديمومة مشروعها للسيادة العالمية، بمعنى آخر لن تكون هناك "عولمة" دون إمبراطورية عسكرية أمريكية، تقوم على المبادئ الرئيسية التالية وفق د. سمير امين:

1- إحلال الناتو محل الأمم المتحدة من اجل إدارة السياسة العالمية.
2- تكريس التناقضات داخل أوروبا من اجل إخضاعها لمشروع واشنطن.
3- تكريس المنهج العسكري او عولمة السلاح كأداة رئيسية للسيطرة.
4- توظيف قضايا "الديمقراطية" و "حقوق الشعوب" لصالح الخطة الأمريكية عبر الخطاب الموجه للرأي العام من ناحية وبما يساهم في تخفيض بشاعة الممارسات الأمريكية من ناحية ثانية.

واكدت عن اثار العولمة على الامن الدولي وبصورة عامة يمكن ان نفكر بان العولمة ستؤدي الى الامن كما تخلق الروابط الاقتصادية المتزايدة العلاقات ذات نفع متبادل كما جعلت العولمة الحرب امرا مقبولا.

من خلال هاته الدراسة فان الفجوة ليست العولمة ولا العوامل التي تشجعها العولمة وانما هي التي تساعد على التقليص من احتمالات وقوع صراعاتدولية بل نزاعات مسلحة.

10-تقسيم الدراسة:

سعيا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة وعدم صحة الفرضيات تم تقسيمخطة الدراسة إلى:

الفصل الأول:المعنون ب: الدراسة المفاهيمية والنظرية لمفهوم الامن حيث سيتم من خلال هذا الفصل تبيان الإطار المفاهيمي واهم النظريات المفسرة للامن والذي سينبثق منه ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي والتعريف الإجرائي وكذلك تطور مفهوم الأمن، أما **المبحث الثاني**سنحاول معالجة أهم النظريات المفسرة للأمن (الوضعية وما بعد الوضعية) بالإضافة إلى المقاربات التوسعية لمفهوم الأمن وفي **المبحث الثالث** والاخير سيتم التطرق لمفهوم الأمن الدولي والعالمي.

الفصل الثاني:المعنون هو الاخر بالعولمة والعولمة الاقتصادية دراسة مفاهيمية وسيتم معالجة مصطلح العولمة اقتصاديا وانبثق منه المباحث التالية :

في **المبحث الأول**سنتطرقإلى أهم التحولات السياسية والاقتصادية التي أدت إلى العولمة، اما **المبحث الثاني** دراسة للتعريفات بين مؤيد ومعارض للعولمة بالإضافة إلى أنواع العولمة بالإضافة إلى الأهداف والخصائص والمجالات، كما خصصنا **المبحث الثالث** الى دراسة العولمة الاقتصادية باعتبارها الكلمة المفتاحية للموضوع.

الفصل الثالث:المعنون ب: تداعيات العولمة الاقتصادية على الأمن الدولي ففي هذا الفصل قمنا بشرح كيفية تأثر العولمة الاقتصادية على الأمن الدولي الذي حمل المباحث التالية:

المبحث الاول قمنا بدراسة التهديدات العسكرية(سباق نحو التسلح، حظر انتشار الأسلحة النووية)ومن جانب اخر دراسة التهديدات الاقتصادية والمتمثلة في:الأزمات المالية، انهيار الأسواق المالية العالمية بالإضافة إلى إستراتيجية المنافسة الدولية. أما **المبحث الثاني:**سنتطرق إلى التهديدات الأمنية في ظل العولمة الاقتصادية التهديدات التماثلية واللاتماثلية(الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية) بالاضافة الى التهديدات الجديدة ثورة المعلومات والتكنولوجيا، أزمة الرقمنة، الحروب البيولوجية، أما **المبحث الثالث** خصصناه لدراسة التصادم الإستراتيجي للقوى الصاعدة في زمن العولمة: التعولم في الاقتصاد العالمي.

الفصل الرابع: المعنون: الامن الطاقوي القضايا ،الرهانات،الاشكالات والذي سنحاول من خلاله تسليط الضوء على اشكالية الامن الطاقوي العالمي باعتبار الطاقة المورد الاساسي والمحرك الاساسي للنهوض بالنمو الاقتصادي وينبثق منه المباحث التالية:

المبحث الاول سيعالج مفهوم الأمن الدولي الطاقوي والرهانات أهمها تحديد العلاقة بين الأمن والطاقة وكذلك خطوط الأنابيب الطاقوية، اما **المبحث الثاني** سنقوم من خلاله بدراسة التصادم الإستراتيجي العالمي على مصادر الطاقة،أما **المبحث الثالث** الذي من خلاله نوضح ونبرز صعوبة الدراسة الاستشرافية للامن الطاقوي وكيفية الاستشراف من جملة المعطيات المتاحة ،وفي الاخير في **المبحث الرابع** سنقوم بالدراسة الاستشرافية للامن الطاقوي على المدى المتوسط سنة 2030 والمدى البعيد سنة 2050 والتي هي في حد ذاتها تصعب دراستها باعتبارها سنة بعيدة تتغير معطياتها بتغير الواقع الدولي والمجتمع الدولي ككل لكن لابد من الاشارة اليها نرا لوجود دراسات ميدانية واستشرافية ابرزت النتائج المحتملة على المدى البعيد خلال سنة 2050.

الفصل الأول:

الدراسة المفاهيمية والنظرية

لمفهوم الأمن

تمهيد:

بعد انتهاء الحرب الباردة ساد العالم حالة من اللا أمن جراء تفكك الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية، أي سيطرة المنظومة الغربية كطرف مهيمن لقد دفع هذا التحول إلى إعادة النظر والبحث في أكثر في عدة مفاهيم يأتي في مقدمتها مفهوم الأمن.

نتيجة لهذا التفكك والذي أدى بدوره إلى تغيير مفهوم ومضمون الامن من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الشامل المتعدد المضامين.

لقد شملت هذه المفاهيم عدة مضامين واحتل مفهوم الأمن الصادرة حتى هو في إدراجه ضمن عدة قطاعات تمثلت في: القطاعات السياسية، الاقتصادية، الثقافية، البيئية.... إلخ.

لقد ارتبط مفهوم الأمن بطبيعة التهديدات والمخاطر ضد أمن الدولة وتهديدات أخرى عابرة للحدود والقارات كالهجرة، تجارة الأسلحة، الإرهاب الدولي، تجارة المخدرات، التجارة بالبشر...

لقد تجلت إشكالية الأمن كحقيقة فرضت نفسها وما تلاها من تفجيرات داخلية وأخرى حرب اقتصادية أصبحت تهدد الأمن للدول وكذلك لا ننسى موجة الثورات العربية التي اجتاحت بعض دول العالم العربي منذ عام 2010 هذه المعطيات في ظل بيئة دولية صغيرة جعلت البعد الأمني يحتل الصدارة وفي هذا الفصل سنحاول أن نفصل في كل مبحث من المباحث التالية هذا المتغير الأساسي في الدراسة – الأمن – من تعريفات لغوية واصطلاحية يليها أهم النظريات التي حاولت تفسير هذا المفهوم من انتقاله الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع المتعدد المضامين الشامل وهذا من خلال أهم النظريات حيث قسمت إلى مبحثين إحداهما نظريات وضعية وأخرى نظريات ما بعد الوضعية.

المبحث الأول: مفهوم الأمن

الأمن مثله مثل المفاهيم الأخرى في علم العلاقات الدولية هو مصطلح عنقودي مركب يتميز بثلاث ميزات تجلت في:

- ❖ الغموض الذي يظهر في المتغير.
- ❖ غياب الإجماع بين الباحثين والمختصين حول تعريفه.
- ❖ كذلك أهم التطورات والتحولات والقراءات الجديدة التي أفرزتها كل من الحرب العالمية الثانية وكذلك النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

هذا الأمر الذي زاد من حدة النقاش بشأن تعريفه فانقسم إلى تصورين أوله التصور الضيق والآخر تصور واسع، لكن بالرغم من تعدد التعاريف والمضامين يبقى المعنى واحد أهم التعريفات تجلت في المطلبين التاليين هما:

المطلب الأول: التعريف اللغويلمفهوم الأمن

تعدد التعاريف واختلف الباحثون في تعريف الامن لغويا واطلاحا نذكر منها :

1/ الأمن في اللغة هو ما يدل معناه على السكون القبلي والهدوء النفسي. الأمن بالانجليزية: Security بالفرنسية: Sécurité

قال ابن فارس: الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان: أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب والآخر التصديق.[1]

وقيل: الأمان والأمانة بمعنى، وقد أمنت فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن.[2]

والأمان... والأمن ضد الخوف.

وقيل: "الأمن والأمان: كصاحب، ضد الخوف، أمن كفرح أمنا وأمانا بفتحهما وأمن وأمنة كهمزة ويحرك بأمنه كل أحد في كل شيء".[3]

2/ ما يدل معناها على الثقة والطمأنينة.

يعرف أيضا في اللغة: "فلان أمنة أي يأمن كل أحد ويثق به ويأمنه الناس ولا يخافون عائلته".[4]

---

[1]- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، 1999، ط2، ص 03.

[2]- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، بيروت: مكتبة لبنان، 1986، ط1، ص 222.

[3]- محمد بن يعقوب أبادي، القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1999، ص 20.

[4]- أبي القاسم الزمخشري، أساس البلاغة، بيروت، دار الفكر، 1979، ص 20.

وعرف أيضا على أن: الأمان والأمانة بمعنى، وقد أمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة... والمأمن موضوع: الأمن، والآمن: المستجير ليأمن نفسه.[1]

ورد في القرآن الكريم مفهوم الأمن ي موضعين متتاليتين فقال تعالى: {فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون، الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون}.[2]

كذلك ورد في مفهوم الأمن في عدة مواضيع من القرآن الكريم فالأمن في الأصل الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان وكذلك بالغير، وهذا ما ينجر عنه راحة النفس.

فإذا استثنينا مفاهيم الأمن والأمانة والإيمان وهي الطاغية في القرآن الكريم أو النص القرآني، فإن كلمة الأمن وردت خمس مرات بصيغة الأمن وسبع مرات بصيغة أمنين ومنها الثلاثة التي ذكرنا فيها الأمن في مقابل الخوف في قوله تعالى: {فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف}.[3]

وقوله تعالى: {وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا}.[4]

وقوله جل جلاله: {فإذا جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به}[5]

وبالتالي الأمن ضد الخوف الذي يعني هو الفزع، فهو الطمأنينة بعدم توقع مكروه في الزمن الحاضر والمستقبل، وضده الخوف الذي يعني الفزع وفقدان الاطمئنان.[6]

المطلب الثاني:التعريف الاصطلاحي لمفهوم الامن

ذكرنا سابقا أن الأمن لغة ضد الخوف ويعني الشعور بالسكينة والطمأنينة.

أما اصطلاحا فهو:

شعور الإنسان بالسكينة والطمأنينة على حاجاته الدنيوية والأخروية دون تكلفة منه عند توفر أسبابه، فالأمن محله القلب أساسا، والصورة التي ينتجها خارجه هي السلام.[7]

ويعرف أيضا على أنه: ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية، والتي

---

[1]- محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار راصد، 1999، ص 100.

[2]- القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية 81-82.

[3]- القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 05.

[4]- القرآن الكريم، سورة النور، الآية 55.

[5]- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 83.

[6]- محمد عمارة، الإنسان والأمن الاجتماعي، القاهرة، دار الشروق، 1998، ص 05.

[7]- الموقع الالكتروني: Zoghbane.3oloum.org

تؤدي بها إلى الوقوع تحت السيطرة الأجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي.[1]

أما دائرة المعارف البريطانية فتعرفه على أنه: "حماية الدولة من السيطرة بواسطة قوة أجنبية".[2]

أما هناك تعريف آخر لـ: وولتر ليبرمان Walter Lippramann: "إن الأمة التي تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".[3]

أما هنري كسنجر Hanry Kissinger فيرى أن الأمن: هو أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء.[4]

أما أرنولد والفرز Arnold Wolfers: فهو يرى بأنه: يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر.[5]

أما روبرت ماكنمارا Robert Macnamara فيعرفه على أنه: لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إن ضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية.[6]

فالأمن لماكنمارا هو التنمية.

في حين نجد باري بوزان – Barry Beuzan – ينظر للأمن على أنه في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد أما إذا كان النقاش في إطار النظام الدولي فإن الأمر يتعلق بالقدرة الدول على صون هويتها المستقلة وتماسكها.[7]

أما بطرس غالي يعرفه: الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن الأمن

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1990، ص 33.

[2]- أنور ماجد عشقي، الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2006، ص 197.

[3]- جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004، ص 414.

[4]- لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008، الجيزة، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص 14.

[5]- Arnold Wolfers, Discordand collaboration, Essasy son, International politicas, Baltimore (Md) Johns Hopikan University press, 1962, p 150.

[6]- روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، تر: يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971، ص 39.

[7]- Barry Buzan, People state and fear, An Agenda for international security satudies in the post cold war Gra, Zongman 2end, 1991, p18.

متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي.[1]

من خلال التعريفات السابقة يلاحظ أن مفهوم أو تعريف الأمن حصر في اتجاهين أو تصورين هما:

1/ تصور ضيق يرتكز هذا التصور على البعد العسكري فقط للأمن.

2/ تصور واسع يرتكز على المقاربات التوسعية الشمولية بكل الأبعاد والمضامين بدون استثناء، عسكرية، بيئية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... إلخ.

انطلاقا مما سبق ذكره نخلص إلى أن هناك تعريفات تقليدية تعكس مفهوم الأمن في معناه السياسي الضيق والتصورات التقليدية له، والتي برزت أثناء السياسة الدولية.

ارتبط مفهوم الأمن بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية ليشير إلى حمايتها وسلامتها من التهديدات الخارجية والأخطار حتى لا يمس كيانها السياسي والقانوني ووحدتها الترابية.

وجاء في التعريفات الحديثة: التي ارتبطت بالتحولات الجديدة المتزامنة مع العولمة وفترة ما بعد الحرب الباردة فجاءت المقاربات التوسعية لمفهوم الأمن وكذا مضامينه ومصادره.

ونستنتج كذلك أن محاولة ضبط مفهوم الأمن يرتبط بصفاته الثلاث التي تميز بهاوهي:

- **النسبية:** الأمن نسبي في العلاقات الدولية، أي لا يوجد أمن مطلق.
- **شمولي:** أي مرتبط بجميع الأبعاد ولا يتوقف على عنصر واحد فقط.
- **ديناميكي:** الأمن ليس حقيقة ثابتة لا يتصف بالجمود لأنه يتأثر بالوضع الداخلي والدولي.

نخلص في الأخير على أن الأمن ذلك المفهوم النسبي الشامل الديناميكي الذي يتميز بالتعقيد والتركيب يصعب إيجاد أو تحديد مفهوم واحد له كما نجد أن الأمن يسعى الجميع لتحقيقه وهدف أسمى نسعى للوصول إليه سواء كانوا دول، أفراد أو جماعات وكذلك نظرا لقيمته الكبيرة سواء المادية أو المعنوية.

المطلب الثالث:أبعاد مفهوم الأمن

شهدت الدراسات الأمنية نقاشات وحوارات ركزت هذه الأخيرة في وقت سابق بالدرجة الأولى على المسائل العسكرية، إلا أنه ومع نهاية الحرب الباردة وتسارع وتيرة العولمة وظهور موجة تهديدات جديدة، وعليه نمط

[1]- معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 16.

الصراعات الداخلية على الصراعات بين الدول، ظهرت الحاجة إلى تطور مفهوم الأمن وقطاعاته وإعادة النظر في موضوعه المرجعي – Referent Object –[1]

لقد سعى "باري بوزان" في دراسته المعنونة: الشعب، الدول والخوف: People, State and Fear، لإيجاد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وعسكرية، وهو ما سمح بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل: الدولي، الإقليمي، المحلي، المجتمع، الأمة، الجماعة، الفرد.[2]

تميز في كتابه بين خمسة أبعاد أساسية للأمن تتفاعل مع بعضها البعض.

الأمن السياسي ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، بالإضافة إلى ثلاثة أبعاد أخرى هي: الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، ويقر "بوزان" أنها الأصعب من حيث التعريف وسنذكر ما يلي:[3]

أولا:البعد الاقتصادي للأمن:

لقد اعتمد المنظور الواقعي على مرجعية الدولة ولم يهتم بكل أبعاد الأمن واقتصر على القطاع العسكري. ومع ذلك فإن بعض الواقعيين أمثال: "ريتشارد يولمان"، "جيسيكا ماتيوس" اللذان اهتما بالأبعاد السياسية والاقتصادية في إطار توسع مفهوم الأمن وسجلوا أن البعد السياسي سجل وجوده حتى خلال الحرب الباردة.[4]

وذلك في النقاش حول الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية وقد تم الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي وكذا التبعية النفطية. لقد اعتبرت التجارة الخارجية كسياسة أمن قومي نظرا لتطور وتشابك العلاقات الاقتصادية.

إن العديد من الدارسين أكدوا على ضرورة البعد الاقتصادي مثل: روبرت ماكنمارا الذي ربط الأمن بالتنمية كما ذكرنا في التعريفات السابقة.فحسب "ماكنمارا" فإن الأمن الاقتصادي يعني تحقيق التنمية التي

---

[1]- Ceyhan Ayse, Analyser la sécurité, Dillon, Waever, Williams et les autres : Cultures de conflis, Paris, 1998, p 40.

[2]- Barry Buzan, People, state and fear : an agenda for international security studies in the post-cold war Era, London, Harvester, 1991, p 238.

[3]- Barry Buzan, op,cit, p 125.

[4]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 16.

تتضمن الاستقرار داخل الدولة وأن الأزمات الداخلية تؤثر على الاستقرار السياسي والأمن الوطني.[1]

إن السبب الرئيسي للاأمن هو عدم تلبية حاجاتهم الأساسية وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات وكذا العديد من الباحثين إلى العلاقة التكاملية بين الاقتصاد والأمن ومؤخرا أصبح الأمن الاقتصادي أهمية في المجال الاقتصادي السياسي الدولي والدراسات الأمنية.

الأمن الاقتصادي من المنظور الواقعي التقليدي هو القوة العسكرية للدولة، ويعني الأمن الاقتصادي أنه الأسس الاقتصادية والمالية للقوة العسكرية للدولة وهو ما يساعد على دخولها إلى سباق التسلح وهو ما يستدعي ضرورة انسجام تطلعات الدولة مع الإمكانيات والقدرات المتاحة لها.[2]

أما وجهة نظر الموسعين وخاصة رواد "مدرسة بحوث السلام" من بينهم: "بوزان، ويفر، غالتينغ" واعتبروا على أنهم الأوائل من دعاة توسيع حقل الدراسات الأمنية[3]، فقد اهتموا بالبعد الاقتصادي للأمن، ويرتبط من وجهة نظر باري بوزان بالدرجة الأولى بقدرة الدولة للوصول إلى الأسواق الخارجية والمصادر المالية.

ما تفرزه هذه التفاعلات من اشتداد حدة التنافس بين الدول ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية مع قوى اقتصادية كبرى مثال ذلك "الاتحاد الأوربي"؛ هذا ما ينعكس سلبا على الاقتصاديات الوطنية كما ازدادت حدة التنافس خاصة مع عولمة الاقتصاد الرأسمالي في ظل تنامي هيمنة الشركات غير الوطنية الأسواق المالية الكبرى.[4]

حسب باري بوزان فإنه يمكن إدراك الأمن الاقتصادي من خلال المؤشرات التالية هي:

1/ التخوف من حدوث الأزمات الاقتصادية العالمية، ويؤدي إلى انتهاج سلوكيات حمائية وعدم استقرار بنيوي على مستوى الأنظمة المالية المحلية والعالمية على حد سواء.[5]

2/ اشتداد حالات عدم التوازن الاقتصادي بين الدول والضغوط التي يخلقها الاختلاف في الثروة والتطلعات بين الدول.

---

[1]- Mark Néocleous, « From social to national security : On fabrication of economic order », Security dialogue, N° 03, 2006, p 366.

[2]- Mark Néocleous, op.cit, p 360.

[3]- Barry Buzan, op.cit, p 233.

[4]- Said Haddadi, The Western Mediterranean as a security complex : A liaison between the European Union and the middle East ? Jean Monet working paper, 1999, pp 09-10.

[5]- Barry Buzan, op.cit, p 07.

3/ هشاشة الاقتصاديات الوطنية، التي أصبحت مهددة في ظل عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى ومقدرتها على الحفاظ على استقلالها من الإنتاج العسكري في إطار السوق العالمية.

4/ التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والوصول إلى الأسواق الاستهلاكية من خلال استغلال التبعية الاقتصادية لأغراض سياسية أو حتى استحداث لآليات الشراكة الاقتصادية نظرا لحساسية العلاقات الطاقوية الدولية.[1]

هذا وقد تم ربط البعد الاقتصادي للأمن عند النقديين أساسا بالبنية الاقتصادية السائدة، حيث أن التهديدات الناجمة عن هذه البنية هي التي أوجدت الهوة بين المحيط والمركز، فيصبح الأمن الاقتصادي عند النقديين في المقام الأول ضمان رخاء الفرد وانعتاقه من الفقر والجوع والحرمان في ظل نظام اقتصادي رأسمالي غير عادل ولا متوازن باعتباره تحت سيطرة قوى اقتصادية مهيمنة وهذا ما ينعكس سلبا على النظام البيئي.

ثانيا:البعد البيئي للأمن:

لقد أصبح موضوع البيئة لا يقتصر على المختصين فيها، وإنما تعداها ليصبح اهتمام السياسة ككل؛ تلوث البيئة ليس بالموضوع الجديد، إذ أنه ارتبط بالثورة الصناعية في العالم الغربي وما أفضته من تلوث (هواء، ماء، تربة) وكذا بما فيها استنزاف للموارد الطبيعية.

لقد شهدت الدراسات البيئية انتشار محسوسا في أدبيات السياسة منذ تقرير لجنة –Brundthand- بعنوان مستقبلنا المشترك.

سنة 1987 وهذا ما أبرز ضرورة الإحساس بالتدهور البيئي على Our Common Future الأمن الدولاتي والمجتمعي والبشري، وبعدها تلته عدة دراسات حول الأمن الأيكولوجي.[2]

عرفت الأدبيات السياسية البيئية في إطار السياسة الدولية بروز عدة مفاهيم مثل: النظرية السياسية الخضراء* – Green political Theory – والتصورات النسوية لإشكالية البيئة المعروفة بـ: النسوية الاقتصادية Ecofeminism.

[1]- Pierre Noel, « Pétrole et Sécurité international : de nouveaux enjeux », Défense nationale, 1999, p 91.

[2]- Marianna Stone, Security according to Buzan : A comprehension security analysis, security discussion papers saries, New York, USA, Colombia University, School of international and public affaire, 2009, p 06.

بما أن الأمن البيئي يدخل في إطار صميم الاهتمامات ضمن الأدبيات دراسات الأمن الموسع، فمنظري "بحوث السلام": يرون أن القطاع البيئي للأمن واحد من أهم وأخطر القطاعات حيث يعتقد "ليفي" Macc A. Levy أن التدهور البيئي يبقى سببا أساسيا في النزاعات الإقليمية.

واعتبرت المدرسة أن القضايا المتعلقة بالتغيير المناخي والتنوع البيولوجي والتلوث، الناتجة عن ارتفاع الكثافة السكانية العالمية وازدياد النشاط الصناعي، وهي نفس القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، وتدهور الوضع الصحي وتفاعلها مع النمو الديمغرافي والبطالة وموجة الهجرة نحو الشمال[1]، وما تحمله من تهديدات ضد المنظومة القيمية، الثقافية، الديمغرافية، وانتقالها إلى المستويين المجتمعي أو الفردي.

الأمن البيئي ضمن تصورات الموسعين في إطار دائما مدرسة بحوث السلام يرتبط بحماية النظام الإيكولوجي والذي يرتكز على بقاء واستمرار الأصناف الفردية، بشرية، حيوانية.

يعد باري بوزان في كتابه: الشعب، الدول، الخوف أن القطاع البيئي صعب التعريف ويمكن أن يعتبر الأكثر جدلا من بين القطاعات الخمسة الأخرى، فالقضايا التي يطرحها لا تعتبر كتهديد للأفراد والدولة ولكن هناك تهديدات عالمية ستكون لها تأثيرات واسعة الانتشار.[2]

إن الاهتمام العالمي بمشكلات البيئة أصبح يعبر عنه الدراسات الإستراتيجية بمصطلح أمن البيئة، وقد تبنت إدارة كلينتون بالولايات المتحدة الأمريكية، ويتناول الأمن البيئي مسألتين، الأولى هي العوامل البيئية والثانية هي التدهور البيئي العالمي على رفاهيات المجتمع والتنمية الاقتصادية.[3]

ثالثا:البعد المجتمعي للأمن:

يعتبر القطاع الاجتماعي أو الأمن المجتمعي Societal Security أهم القطاع يركز عليه عليه بوزان ضمن المفهوم الموسع للأمن لكونه الموضوع المركزي في الدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة؛ وحسب "باري بوزان" فإن الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا استجابة للسؤال: أمن من؟ فيجيب: أمن الدولة.[4]

---

* النظرية الخضراء: Green political theory للاطلاع ضمن سلسلة ترجمان الذي يشرف عليها المركز العربي للأبحاث والدراسة وهو من تأليف دان، ميليا كوركي وستيف سميث، تر: ديما الخضرا؛ والنظرية الخضراء أثرت في فهم العلاقات الدولية وبروز التنظيم الأخضر في إطار ما جاءت به العولمة في العلاقات الدولية.

[1]- Said Haddadi, op.cit, p 17.

[2]- Barry Buzan, op.cit, p 18.

[3]- فايق حسن جاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي، الموقع: http://www.annabaa.org/nbahome/naba72/beea.htm تا 2017/01/17 سا 15:00

[4]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 26.

رغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن وتبنيه في تحليله لثلاث مستويات: الأفراد، الدول، النظام الدولي، بقي بوزان واقعي التصور وبذلك فالأمن المجتمعي (أمن المهاجرين، الأمن الثقافي، الهوية) فحسبه يبقى دائما مرتبط بالدولة.[1]

من هنا فإن الأمن المجتمعي يمثل المصطلح الأمني المرجعي، في إدارة النزاعات الاثنية، ومن جهة "مولر" – Muller – حدد موقفه إزاء مجموعة الأسئلة التالية:

الأمن لمن؟ لصالح أي قيم؟ في مواجهة أي شكل من المخاطر؟ وما هي الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الأمن؟

من خلال تعريفه للمأزق المجتمعي، الذي ينتج حسبه عن: "غياب الأمن المجتمعي والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، وبتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هاته المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، الثقافة، الدين، الهوية والعادات أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة".[2]

من خلال التعريف يمكن القول والتوصل إلى أن المجموعات الاثنية محورا جوهريا للمنظومة الأمنية.

يرى باري بوزان أن المأزق المجتمعي الأمني يتمحور حول متغير الهوية Identity، وعليه فالأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي.

بهذا الشكل يمكن إعطاء توسيع أكثر لمفهوم الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول الذي يركز على الحروب بين الدول، فالنزاعات الاثنية تعتبر إحدى أشكال النزاعات الداخلية، من هنا فإن التدخل لحلف يستوجب إضفاء الطابع الأمني عليها: The Issue should be securitized أي أمنتها وهذا ما يقتضي من المجموعة الدولية توسيع أجندتها الأمنية لتشمل التهديد الذي تفرضه المأزق المجتمعية.[3]

وبهذا فإن منظري – مدرسة بحوث السلام – ينظرون إلى القطاع المجتمعي على أنه المصدر الأكثر خطورة على الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد أصبحت المشاكل الاجتماعية، وتنامي ظاهرة العنف والنمو الديمغرافي الكبير والهجرات المتزايدة من الجنوب إلى الشمال، كلها من صميم موضوع الأمن المجتمعي.

[1]- عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن، مرجع سابق الذكر.

[2]- عادل زقاع، المرجع نفسه.

[3]- Ole Weaver, barry Buzan, M. Leaitre, Identity, Migration and the New security agenda in Europe, p 13.

المبحث الثاني: النظريات الوضعية المفسرة لمفهوم الأمن

تعددت الاقترابات النظرية المفسرة للأمن واختلفت وجهة نظرها وكذلك تصنيفها من اقترابات تقليدية تفسيرية عرفت بالنظريات الوضعية، وجاءت هذه النظريات تبعا لمفهوم الأمن وتطوره من المفهوم التقليدي الضيق إلى المفهوم الحديث والموسع وسيتم إدراج مفهوم الأمن حسب كل منظور من المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية سواء التقليدية أو الحديثة.

أخذ التصور حول مفهوم الأمن مسارات عديدة، بدءا بتلك الدراسات والأبحاث التي غطت مدة زمنية طويلة، والتي تدخل في إطار ما يسمى بالمنظور التقليدي الذي يرتكز بشكل أساسي على التفسير الواقعي للتفاعلات على المستوى الدولي، فقد ظلت الدولة هي الفاعل المركزي والوحيد في الدراسات الأمنية حسب هذا المنظور وكان موضوعه الأساسي هو المحافظة على السيادة الوطنية والاهتمام بالقدرات العسكرية، من أجل التصدي للتهديدات الخارجية لذلك حافظ الواقعيون والليبراليون على المفهوم التقليدي والضيق للأمن فيما يتعلق بأمن الدولة وفضلوا إدخال بعض التعديلات الشكلية والسطحية على المفهوم وتجلى في:

المطلب الأول: الواقعية والواقعية الجديدة

في هذا المطلب سنتناول المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية Realist school in international relations، نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، نجدها في الفلسفة السياسية للهند عند المفكر – Kotilia – (312-296 ق.م)، الذي أعطى بعض المفاهيم الواقعية حول السلوك الدولي.

فقد دعا إلى تقوية الدولة بشكل يجعلها تتفوق على الآخرين وهذا ما جعل من المصلحة الدولية أن تكون على رأس القائمة وقدمت مواصفات الدولة القوية بناء على متغيرات: القوة، المصلحة، وهي أهم متغيرات الواقعية.[1]

أما العصر الحديث تجلى مع المفكرين حول المدرسة الواقعية هما:

1/ المفكر السياسي الإيطالي المشهور Maghiavelly الذي طور وبلور الأفكار الواقعية في كتابه الأمير – The Prince – تتعلق بالسياسة والحكم والعلاقات الدولية وتقوم أفكاره على المصلحة والقوة.[2]

[1]- محمد مجدان، تحليل العلاقات الدولية دراسة في المفاهيم والمدارس الكبرى، دار المواهب للنشر والتوزيع، 2015، ص 151.

[2]- جيمس دوروتي وروبرت بلتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، 1993، ص 150.

وركز في تحليله على الأمن القومي للدولة، أي حق الدولة في البقاء إذ يرى أنه عبر التاريخ، لهذا كانت الدول دائما تبحث عن الهيبة والعظمة، بفضل القوة والابتعاد عن الأخلاق.[1]

2/ المفكر الانجليزي Thomashobes، يرى هذا الأخير أن القوة هي عامل حاسم في السلوك الدولي، واستوحى هذا الفكر جراء تزامنه مع الحروب التي عاشها في بريطانيا (حيث الإنسان يسعى إلى امتلاك المزيد من القوة).[2]

على الرغم من هذه الأفكار القديمة والتي اعتبرت جذورا للمدرسة إلا أن النظرية الواقعية أو المدرسة الواقعية لها أسسها ومبادئها فتعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتبلورت أفكارها في مجال العلاقات الدولية.

هناك مجمل العوامل والظروف ساهمت في ظهور المدرسة الواقعية تجلت في:[3]

- ظهور تيارات واتجاهات تنتهج سياسة القوة في سلوكاتها مثال: النازية، الألمانية، الديكتاتورية في عهد Franco بإسبانيا والفاشية الإيطالية.
- استغلال تام للواقعية لمجريات ما خلفته الحرب العالمية الثانية لتدعيم أفكارها أهماه: سياسة التحالفات بين الدول وعبرت الواقعية عن هذا التفسير في إطار ما يعرف بميزان القوى.
- بروز نجم الدولة القومية – Nation State – ودولة ألمانيا ودفاعها عن الجنس الجرماني.[4]
- ميلاد وازدهار الواقعية في أمريكا، لتبرير سياسة الانتقال من سياسة العزلة Isolationism القارية إلى السياسة الكونية Universalism والعالمية واستخدام القوة العسكرية، بل النووية ثم الدخول في صراعات مع أطراف بحثا عن القوة والتمركز الدولي مع البقاء على تحقيق المصالح القومية وكل هذا يتجاوب مع المدرسة الواقعية.[5]

لقد حاول الواقعيون فهم الواقع الدولي، وذلك بالرجوع إلى التاريخ كمصدر للتفاعلات بين مختلف الوحدات السياسية؛ مع المحاولة عن الإجابة على جملة التساؤلات تمثلت في:

- ما هي الوحدة التي تنطلق منها لتفسير المجتمع الدولي والعلاقات الدولية؟

---

[1]- محمد مجدان، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[2]- جيمس دوروتي وروبرت بلتسغراف، مرجع سبق ذكره، ص 152.

[3]- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات دار السلاسل، ط4، 1985، ص 196.

[4]- محمد مجدان، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[5]- نفس المرجع، ص 156.

- هل أن الدولية، أهم فاعل في العلاقات الدولية تسعى لتحقيق مصالحها عن طريق تقوية قوتها؟
- وهل هي قادرة على تفسير إفرازات الواقع الدولي؟

لقد ساد المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة واستفاليا 1648 ونشأت الدولية القومية إلى يومنا هذا، ورغم صياغة افتراضات جديدة لمفهوم الأمن لكن تبقى المدرسة الواقعية لازالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية.

يرتكز الفكر الواقعي إلى مبادئ ومحددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره وهي كالآتي:[1]

- تسعى الدول إلى تطوير القدرات العسكرية للدفاع عن نفسها وكذلك توسيع نطاق سيطرتها والتأثير على الآخرين.
- الدولية هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية وهي الموضوع الأساسي والمرجعي للأمن.
- النظام الدولي هو نظام فوضوي، وليس هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدول.
- طريقة توزيع القدرات العسكرية بين القوى العظمى عن طريق التوازن وهذا ما يحدد استقرار النظام الدولي.
- غياب الثقة في النظام الدولي ويملأه الريبة والشك...

يمثل المنظور الواقعي أكثر منظور دفاعا عن الأمن باعتبار أن الأمن يرتبط بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ولا يمكن ضمان الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية.[2]

من هنا، فإن المنظور الواقعي للأمن يرتكز على بقاء الدولة باعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية واستقرارها ضد أي تهديد عسكري خارجي.

يعني القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.

ينطلق التفسير الواقعي من مسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي بمعنى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة، وفي هذه الفوضوية الأمن هو الغاية.

---

[1]- Paul D. Williams, Security Studies : An Introduction, Published in the USA and Canada, Routhedge, 2008, p 20.

[2]- Charles Philippe David et Jean-Jacques Roche, Théories de la sécurité : Définitions – Approches et concepts de la sécurité internationale, Paris, Edition Montchrestien, 2002, pp 90-91.

يقول كينث والتز K. Waltz: "في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرار الدول مضمونا، سنبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة".[1]

حسب تفسير كينث والتز، وتأسيسا لذلك، يصبح النظام الدولي ميدان صراع تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن جيرانها وتتحول العلاقة إلى مباراة صفرية – Zero Sum Game –[2]

ففي عالم يتكون من وحدات متنافسة وتسوده عدم الثقة بين الدول ويحكمه مبدأ "كل لنفسه"، فإن السعي للحصول على القوة يستمر في مقابل الشور باللاأمن.

من أبرز رواد النظرية الواقعية التقليدية:

هانس مورغنتو: Hans Morgenthau

وقد جاء في كتاب ناصف يوسف حتي سنة 1985 أهم المسلمات للمدرسة الواقعية تجلت في:[3]

أن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق، وأن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة وعن تحليل وفهم التجارب وحسب رأي سبينوزا عندما وضح أن رجال الدولة ساعدوا في فهم السياسة.

بالإضافة إلى أن طبيعة وجود عوامل غير ثابتة وغير قابلة لتغيير السلوكات الدولية.

يصنف هانس مورغنتو - Hans Morgenthau – وضع الدول من خلال توزيع القوى في العلاقات الدولية وهي كالتالي:[4]

1/ The policy of the statisquo.
2/ Imperialism.
3/ Policy of prestige.

تحليل:

جاء في أول الحديث عن سياسة المحافظة على الوضع القائم أما في الثانية فإن السياسة التوسعية وهي السياسة التي تستخدم في تحليل وتوزيع القوى الدولية في النسق الدولي القائم، أما الأخيرة Prestige تعني الهيبة وهي ما تقوم به مجمل الدول لاستعراض قواهم وذلك بهدف السيطرة واستعراض القوة.

---

[1]- Kenneth N. Waltz, Theory of international politics, New York, Mc Grow-Hill, 1979, p 102.

[2]- Op.cit, p 103.

[3]- د. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006، ص 203.

[4]- Jack Dennelly, Realism and international relation, London : The press Syndicate of the University of Cambridge, 2000, First published, http://www.cup.can.ac.UK22/02/2017 h 22:00

الواقعية الجديدة:

جاءت كامتداد لتطوير مبادئ الواقعية التقليدية، ويطلق عليها الاسم البنيوية الواقعية.[1]

أهم رواد الواقعية الجديدة:

كنيث والتز، ستيفن كريزيز، روبرت جيلين، روبرت تاكر، جورج مردلسكي.[2]

أهم انتقادات الواقعية الجديدة للواقعية التقليدية:

يمكن تلخيص أهم الانتقادات في:

- عدم وجود الوضوح والحجج والتنظيم والترتيب في فهم الواقعية الكلاسيكية.
- عدم الأخذ بالنظريات العلمية في العلوم الاجتماعية.
- عدم وضع الفرق بين الأمور الذاتية والموضوعية في السياسة الدولية.[3]

يرى "كينث والتز" – Kenneth Waltz – أنه يجب تطوير مفاهيم الواقعية على عكس المفاهيم المستخدمة من قبل هانس مورغنتو حول بنية النظام الدولي مثل العناصر الثابتة وهي الفوضوية في النظام الدولي بدلا من الهرمية، وكذلك توزيع القدرات بين الدول.[4]

Frankel فرانكل 1996 يرى هذا الأخير والذي يعتبر من منظري الواقعية الجديدة أن الدول تبحث عن الحد الأقصى من القوة والأمن وأن مجمل الدول تتبنى السياسات العقلانية كوسيلة للحصول على القوة والأمن.[5]

تعتبر الواقعية الجديدة أن النظام الدولي يتلقى ضغوطا أمنية عالمية وهذا حسب المنظر الواقعي John Measheimer أن الواقعية تنظر إلى النظام الدولي كصراع وأن الفرصة المتاحة هي أخذ مصالح بعضها البعض.

---

[1]- عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 208.

[2]- عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 209.

[3]- يوسف ناصيف حتي، مرجع سابق الذكر، ص 210.

[4]- Rajesh Rajagopalan, Neorealist Theory and the India – Pakistan conflict, Research Fellow, I.D.S.A, http://www.Idra.org/an-dec-81.html date 20/02/2017 h 21:00

[5]- عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 222.

أما العلاقات الدولية فتعتبر في حالة تنافس أمني فقط وليست حرب مستمرة وهذا حسب مقولة كينث والتز K. Waltz "تهديدات أو شبه تهديدات لتشديد الأمن".[1]

تتبنى الدول إستراتيجيات تهدف إلى الحصول على القوة والاحتفاظ بها وزيادتها وتحقيق ما يعرف بأمن البقاء.

سيتم استعراض التصور الواقعي للأمن، والواقعية كما سبق هي الطريقة التي يتم وفقها النظر إلى العلاقات الدولية كالعلاقات القوة والمصلحة.

ولقد قال في هذا الصدد توسيديدس للواقعية والعلاقات الدولية في مجال القوة أن "إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تستندها وفي الواقع، فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه".

فمن وجهة النظر هاته: عندما تحاول الدول الصراع من أجل القوة لحماية نفسها ومصالحها المحددة بزيادة مستويات القوة لديها، فهي بحاجة في ذلك إلى قرارات عقلانية حول الأمن والهدف من ذلك هو سعيها الدائم في تعزيز مصالحه.[2]

إن تحقيق أمن الدولة "أ" يؤدي إلى حالة لا أمن الدول "ب" وذلك نتيجة تسلح الأولى، وسباقها نحو التسلح يؤدي إلى ضعف الثانية، وهذا ما يجعل هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة اتفاقها العسكري لعدم امتلاكها التكنولوجيا العسكرية.[3]

في هذا الصدد يرى الواقعيون الجدد قد راجعوا قضيتين هما: زيادة القوة وزيادة القدرات العسكرية للدولة، والسبب الرئيسي في هذه الزيادات هي الأمن والدفاع عن إقليم الدولة والتقليص من المخاطر.[4]

---

[1] - Amitay Acharya, International relations : Theory and Cross – Strait relation, Forum on peace and security, 1999, http://www.taiwansecurity.irg/Is/Acharya.InternationalrelationsTheoryandcross.straitrelation.htm 20/02/2017 h21:00

[2]- عادل زقاع، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية: http://www.geocities.com/adelzeggagh/sect.html 21/02/2017 h 21

[3]- جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص ص 417-418.

[4]- جون بيليس، المرجع نفسه، ص 400.

على عكس الواقعيون الكلاسيكيون الذين يقرون بإمكانية التعاون الدولي... مع تحقيق مجمل الأهداف الأمنية مع ضمان المكاسب أي ما يعرف بـ: Relativegains انطلاقا من السياسات التعاونية بدلا من التنافس.[1]

يتضح مما سبق ذكره أن المنظور الواقعي للبناء النظري للدراسات الأمنية يركز على:

الدولة كمرجعية وموضوع مرجعي للأمن، فكلا التيارين محافظين على المفهوم الضيق هو حماية الحدود والإقليم للدولة وهذا ما يعتبره التقليديون هو المفهوم الضيق للأمن.

على الرغم من التحولات بعد الحرب الباردة والتغيرات التي طرأت على النظام الدولي إلا أن الواقعيون يرفضون ويجزمون صياغة مفهوم الأمن خارج إطاره الضيق وارتبط وثيقا بالجانب العسكري للدولة وسلامة سيادتها.

وفي هذا الوضع يقول ستيفن والت – Stephen Walt –: "إن حقل الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة يجب أن يبقى يهتم بالدرجة الأولى بظاهرة الحرب أي دراسة الخطر واستعمال ومراقبة القوة".[2]

لقد أبقى الواقعيون الجدد على إبقاء مفهوم الأمن على المضمون التقليدي الدولاتي، إلا أن الواقعيون البنيويون المنتمون إلى مدرسة كوبنهاغن Copenhagen School إلى ضرورة توسيع المفهوم مثل: باري بوزان Barry Buzan، أول ويفر Ole Weaver، وكذلك الليبراليون الجدد والواقعيون اللينون Soft Realists مثل R. Keohane، جوزيف ناي Joseph Nye إلا أن التوسيع كان شكلي بإدراج مفاهيم ومضامين متعددة للأمن كمفهوم عرف بـ Common Security.[3]

المطلب الثاني: الليبرالية والليبرالية الجديدة

الليبرالية من النظريات الأساسية والفاعلة في علم العلاقات الدولية أهم منظرين هم: "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي".

شهدت الليبرالية تطورا كبيرا تطورا كبيرا في سبعينات القرن العشرين وتزامنت مع ظهور نظرية الاعتماد المتبادل Theory of Interdependance ومع العلاقات الاقتصادية الدولية.[4]

---

[1]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005، ص 29.

[2]- Bjorn Moller, « The concept of security : The pros and cons of expansion and contraction », paper for joint sessions of the peace thesis commission and the security, 2000, p 05.

[3]- Barry Buzan, « Rethinking Security after the cold war », 1997, cooperation and conflict, pp 09-10.

[4]- جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 193.

لقد أحدثت العلاقات الدولية تقليصا في تنافس الأمن بين الدول ومن أهم المبادئ التي يرتكز على المنظور الليبرالي هي:

- إنشاء مؤسسات ومنظمات من أجل التعاون الدولي والأمن وتقليص حدة التهديدات.
- محاولة إيجاد قواسم وقيم مشتركة بين الدول للتقليص من حدة النزاعات مع الاعتماد على مبدأي: التعاون والتقارب.
- تقليص العامل العسكري ونشر مبادئ وقيم الديمقراطية وزيادة الأمن الدولي.[1]
- حرية التجارة ونشر مبادئ وقيم الديمقراطية، بفتح الحدود والتبادل الحر، وهذا ما سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية مع البقاء على عنصري الرفاه والأمن لجميع الفواعل في النظام الدولي.[2]
- الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي، "Collective Security Democratic Peace" من أهم التصورات الليبرالية للأمن، ففي هذا الصدد عمل الليبراليون على استبدال الأمن بمفهوم آخر ألا وهو: الأمن الجماعي وذلك بإنشاء أهم المنظمات والمؤسسات إما دولية أو إقليمية التي تلعب دائما على تحقيق المن والاستقرار بطريقة التعاون والتبادل بين الدول.[3]

ولشرح هذا التفسير الليبرالي واستبدال مفهوم الأمن بالأمن الجماعي لابد من الرجوع إلى الفيلسوف الألماني – Immanuel Kant – في مطلع القرن 18 حين اقترح آنذاك بإنشاء فيدرالية تضم دول العالم، في هذا الصدد يقول الفيلسوف إيمانويل كانط.

أن غالبية الدول تتحدد وتتمثل – الدول الأعضاء – لمعاقبة أي دولة تتعدى على دولة أخرى؛ وهذا يعني أن الدول الأعضاء في الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالحها الضيقة.

وهذا ما أكده آنذاك الرئيس الأمريكي "وودر ويلسون" حين تصور عالم يسوده السلام، حين قرر بعدها إنشاء عصبة الأمم التي عملت على حل النزاعات وتحقيق الأمن والسلم الدوليين.[4]

---

[1]- رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية، من أعمال الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، أفريل 2008.

[2]- رياض حمدوش، مرجع سبق ذكره.

[3]- Stephen M. Walt, « International relations : One World, Many Theory », Greign Policy, Spring 1998, p 33.

[4]- تاكايومي ياماامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، تر: عادل زقاع،
http://www.ceocities.com/adelzeggagh/Ir/html تا 2017/02/21 سا 21:30

إذن: يقوم المنظور الليبرالي على أساس تشكيل تحالفات دولية التي تضم أغلب الفاعلين الدوليين في النظام الدولي لمواجهة فاعل آخر.

يقصد بالفواعل الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية وحتى الإقليمية وحتى من جهة أخرى الأفراد والجماعات مثل[1]: الطاقة الذرية، صندوق النقد الدولي مع التشجيع على المصالح لفائدة التعاون الدائم.

يقول "كيوهان" في هذا أن: "بوسع المؤسسات توفير المعلومات، وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل".[2]

حسب قول "كيوهان": فإن استعمال المؤسسات والمنظمات الدولية مثل: الحلف الأطلسي أو الأمم المتحدة هو سبب تقليص النزاعات والحروب والمجهود الجماعي هو أحد التفاعل بين وحدات النظام الدولي ويكون سهلا إذا كانت المصالح المشتركة ويهدف هذا التعاون الجماعي إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين.

كيوهان وجوزيف ناي عملا على كل واحد منها على تطوير نظرية الاعتماد المتبادل[3] وعملا معا على استبدال مصطلح الاعتماد المتبادل به مصطلح الاعتماد المتبادل المركب Interdependance Theory complex.

يرى الليبراليون أن نشر القيم والمبادئ وتحرير التجارة يحفزان السلام وذلك أن الأمن يتحقق نتيجة تعقد وترابط العلاقات الاقتصادية بين الدول.

وهناك علاقة سببية واضحة عن الليبراليون هي: كلما زادت الرأسمالية، كلما أضحى العالم سليما، وهو ما يحقق الأمن، وهذا مفيد للاندماج القاري والعالمي.

حسب كانط في كتابه "السلام الدائم" 1795 Perpetual Peace الذي يوضح فيه أن الدول الديمقراطية أنها لا تذهب إلى الحروب ويرى أن الديمقراطية هي ما يعالج الخلافات قبل أن تتحول إلى نزاعات.

فكلما تدمقرط العالم كلما صار سليما فقيم الديمقراطية تحد من النزعة.[4]

---

[1]- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق الذكر، ص 428.

[2]- Stephen M. Walt, op.cit, p 34.

[3]- مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، الجزائر، الخدمات المكتبية، 2005، ص 344.

[4]- John Baylis & Steve Smith, The Globalization of world politices, Oxford university Press, 2000, p 300.

إن انتشار الديمقراطية وانتشار السلام وترسيخها على مستوى الدولي وكذلك على مستوى النظام الدولي، ففي هذا نقول أن التحليل الأمني من المنظور الليبرالي فإنه يستند إلى المتغير الديمقراطي، ويكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة.

بالرغم من إقحام فاعلين غير الدولة من المنظور الليبرالي كمحاولة لتوسيع مفهوم الأمن مفهوما وميدانا ليشمل العوامل المؤسساتية الاقتصادية والديمقراطية وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام وغلا أنهم أبقوا على الدولة كفاعل مركزي وكموضوع مرجعي لأن كل الفواعل المذكورة تبقى مرتبطة بها.

المطلب الثالث: المنظور المعياري (مثالي)

ظهر بعد الحرب العالمية الأولى وبالتحديد مع إنشاء عصبة الأمم وكذلك مبادئ وودرو ولسن – Woodrow Wilson – الأربعة عشر سنة 1916 وتشترك في عدة أطروحات مع الفكر الليبرالي خاصة في قضايا المجتمع المدني.[1]

من أهم رواد المثالية "كلود L. Claude" ولخص مبادئ المثالية في كتابه بعنوان: الصراع بين المبدأ والبراغماتية في العلاقات الدولية The tension between principle and Pragmatism in international relations ووضح في المقال ثلاث مبادئ تجلت في:[2]

أولا: مبدأ عدم الاعتداء: The Non-agression والذي يقتضي ضرورة توفير الأمن لجميع الدول قوية كانت أم ضعيفة باعتبار ضمان الأمن الجماعي Collective security والسلام الدائم للنظام الدولي Global and perpetual peace.

ثانيا: مبدأ عدم التدخل The Non-intervention وهو المبدأ الأساسي في النظام الدولي قانونا وأخلاقا لسلوك الدولة.

ثالثا: مبدأ المساواة The principle of Equality وهو المبدأ الذي تدافع به الدول الضعيفة الدول القوية.

يتجسد المنظور المعياري لمفهوم الأمن في:

[1]- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية: دراسة في الأصول والنظريات، مصر، المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 19.

[2] L. Claude, The tension between principle and Pragmatism in international relations, 1993, p 227.

❖ ضرورة وجود قانون يحكم الجميع وذلك بوجود سلطة تنظم الدول والالتزام بالأحكام الدولية مع احترام الحقوق سواء للدول أو الشعوب أو الأقليات أو الأفراد.

❖ نزع السلاح هو الوسيلة المثلى للتخلص من النزاعات وسيطرة القوى العظمى القوية والتخفيف من حدة المأزق الأمني.

❖ تحقيق السلم يكون عن طريق الأفراد والشعوب وليس عن طريق الدول وذلك بالاعتماد على المنظمات غير الحكومية.

❖ لتحقيق الأمن العالمي لابد من اللجوء إلى تسوية النزاعات والحروب بالطرق السلمية وإحلال السلام بواسطة القانون الدولي وتحقيق حكومة عالمية وتكريس نظام الأمن الجماعي World Government.[1]

يعتمد أنصار نظرية الحكومة العالمية World Government على أن الحكومة العالمية مفادها سيادة الدول وهي كفيلة بالقضاء على فوضى النظام الدولي وتحقيق التعاون الدولي واحترام حقوق الإنسان.[2]

انطلاقا مما سبق يمكن تحليل المنظور المعياري (المثالي) للأمن انطلاقا من نظرية الحكومة العالمية حيث تذوب بها الفوارق والاختلافات فهم على عكس الواقعيون والليبراليون يرفضون كل ما يتعلق بالقوة وميزان القوة والسباق نحو التسلح واختراق القانون الدولي Violation of international وحتى المعاهدات المشروطة للسلام Treaties of punitive peace.

وصفت المثالية بالطوباوية[3]: فهي تكرس السلام وتقوم بتنسيق وتنظيم النظام الدولي ودراسة الظواهر ما يجب أن يكون ليس كما هي موجودة في الواقع، فضمير الإنسان هو الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية.

إن أهداف المثالية هي صعبة التحقيق ومستحيلة وفشلت المثالية أمام مجمل النظريات التي عرفتها وواجهتها، حيث زادت الفجوة، ولا زالت المثالية عبارة عن أرضية لبعض الأفكار والمذاهب الفلسفية.[4]

[1]- جيمس دوفرتي، مرجع سابق الذكر، ص 20.

[2]- يوسف حسن يوسف، العلاقات الدولية والنظام السياسي الدولي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2014، ص ص 128-129.

[3]- عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، المؤسسة المطبعية، الجزائر، 1998، ص 45.

[4]- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق الذكر، ص ص 21-22.

المبحث الثالث: الأمن من منظور النظريات ما بعد الوضعية

احتدم النقاش بين التصورين الواقعي والليبرالي للأمن وأثارت مجمل القضايا الجديدة إشكاليات عدة لمفهوم الأمن كالكوارث والأزمات، الفقر، التلوث، فظهرت نظريات إبستيمولوجية حديثة كالنقدية والحداثة ونظرية ما بعد الحداثة والنظرية البنائية وعرفت كذلك بالنظريات التكوينية التي تتبنى تفكيرا ما بعد الوضعي وهذا ما أثار إعادة النظر في مفهوم الأمن للدراسات الحديثة.

المطلب الأول: النظرية النقدية

ظهرت هذه النظرية مع مدرسة فرانكفورت Frankfort School منتصف الثمانينيات القرن العشرين وارتبط اسم المدرسة مع أعمال روبرت كوكس Robert Cox.

من أبرز مفكريها: يورغن هابرماس – Jurgen Habermas – تيودور أدورنو Theodore Adorno، ماكس هوركهايمر Max Horkheimer، وروبرت كوكس Robert Cox، بالإضافة إلى مارك هوفمان Mark Hoffman.[1]

لقد عمدت المدرسة الفرانكفونية إلى توسيع أفكارها وأطرها من النظرية الماركسية وتوسيع الفكر الماركسي من الحياة الاجتماعية ومواضيعها إلى قضايا أخرى كأثر السلطة على اللا وعي الجماعي والظواهر الاجتماعية الأخرى.[2]

في هذا السياق تسعى النظرية النقدية إلى بناء مفهوماتي متماسك يعتمد على المنهجية المفهوماتية للاتجاهات النقدية، حيث اعتمد المفكر "كوكس" أن العقلانية الواقعية ما هي إلا معيارية[3]وقدم "هابرماس" عملا حول العلاقة بين المعرفة والمصالح الإنسانية – Knowledge and Human Interest –* يرى أن للمعرفة علاقة وثيقة بالمصلحة، فإن المصلحة المعرفية هي انعتاق الإنسان وتحرره.

لقد أدركت النظرية النقدية أن المشكلة في النظريات ذات الإبستمولوجية الوضعية أن لها القدرة على الوصف دون الفهم والشرح وغابت عنها القدرة على نقد حدود الفهم.

---

[1]- Critical Theory, in : Methodological debates : Post-positivist Approaches, http://www.huma/illuminations 21/02/2017 h 23:30

[2]- انظر الموقع: http://www.amcoptic.com/N2005/masdakjh تا 2017/02/21 تا 00:00 النظرية النقدية التواصلية، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت.

[3]- الموقع: http://www.en.epama/nobel/cepes/note8.htm 2017/03/21 سا 10:21

* يقدم فيه هابرماس ثلاث نماذج للمعرفة المرتبطة بالمصلحة الخاصة والمصلحة العلمية النقدية هي مصلحتها التحرر والاعتناق.

مبادئ النظرية النقدية للنظام الدولي والأمن الدولي كالتالي:

- يرى النقديون أن النظام الدولي مبني اجتماعيا وليس ماديا وبنية هذا النظام هي التي تحدد سلوكيات الدول إما بالتعاون أو التنافس.
- تظهر أهمية العوامل الأخرى غير القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي وهي الأفكار والقانون والمؤسسات والمعرفة.

لقد قدم "ألكسندر واندت" – Alexander Wendt – مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية وهو "الجماعة الأمنية" كبديل لحالة الفوضى الدولية، عن طريق سياسات الطمأنة التي تساعد على تحقيق بنية المعرفة تسعى هذه البنية إلى تشكيل الدول نحو تشكيل جماعة أمنية تتمتع بقدر أكبر من السلام.[1]

ترى النظرية النقدية أن الفرد هو الموضوع المرجعي الأساسي للأمن فحماية الإنسان والجماعة البشرية تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن ضمان الأمن العالمي الشامل Global world security والأمن الإنساني – Human Security – وهذان المفهومان الرئيسيان لدى النظرية النقدية في إطار الدراسات الأمنية.

وعلى حد تعبير "باري بوزان"، فإن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة.[2]

بالنسبة للأمن الإنساني يعتبر في إطاره أن الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن، أما الدولة فهي الوسيلة لتحقيق الغاية، وبالتالي الانتقال من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد، وهذا ما أكد تراجع قدرة الدولة على مواجهة التحديات التي أفرزتها العولمة المتسارعة.

إن الاهتمام بالأمن الإنساني نتيجة تضاعف تدفقات الهجرة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، وهذا ما يؤدي إلى خلق مجمل التوترات داخل الدول والمجتمعات.

أما الأمن العالمي فهو بالنسبة للنقديين من أهم المفاهيم في الأمن، أما من المنظور النقدي فالأمن العالمي هو يشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح الحرية للإنسان على المستوى العالمي.

ومن الضروري أمننة – Securitisation – كل الانعتاق والتحرر للفرد.[3]

---

[1]- عادل زقاع، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي"،
http://www.geocities.com/adelzeggagh/fecon.1html 2017/03/22 سا11:00

[2]- عادل زقاع، مرجع سبق ذكره.

[3]- تاكا يوكي ياماموراً، مرجع سابق الذكر.

إن النظرية النقدية تؤكد على أن النظرية وكما يقول "كوكس" هي: دائما لشخص ما ومن أجل هدف معين Theory is always for someone and for some purpose.[1]

فتسعى النظرية النقدية إلى إثبات الارتباط بين المعرفة والممارسة والواقع والقيم، أي بين الموضوع ومركز التحليل: Subject/object.

أي: الأمن النقدي يمكنه أن يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار الكوارث الطبيعية والفقر على عكس الواقعية بفكرتها الدولاتية، فلا يمكن أن تتعامل مع أي تهديد آخر عدا النزاع[2]، على الرغم من المبادئ والأسس التي قدمتهم النظرية النقدية.

إذن النظرية النقدية ليس لها تأثير كبير كمدرسة كوبنهاجن إلا أنه يمكن القول أن أهم إسهام جاءت به النظرية هو المجيء بمفهوم الأمن الإنساني، والنقلة النوعية التي أحدثتها النظرية هو نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى أمن الأفراد والانتقال من مفهوم يقوم على أساس بقاء الدولة إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد.

المطلب الثاني: نظرية الحداثة وما بعد الحداثة

ما بعد الحداثة Post-Modernism هي نظرية اجتماعية ظهرت مع أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، خاصة بعد ترجمة كتاب "الوضع لما بعد الحداثي عام 1984".[3]

أما ما جاء في كتاب العلاقات التناصية الدولية من تأليف كل من جيمس داردايان – James Der Derian – ومايكل شابيرو – Michel Shapiro – فجاء الكتاب جامعا لكل قراءات ما بعد الحداثة في السياسة الدولية.

وهو ما عبر عنه لاسي – J. W. Lacey – بقوله: "أفضل مجاز للحقيقة هو النص"، The best Meth for reality is text.[4]

تعتمد ما بعد الحداثة على تحليل الخطاب والتناص، فهي تعتبر أن الخطاب هو المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول وسياساتها والتناص كأساس أنطولوجي لفهم الواقع الدولي.

---

[1] - Critical Theory, in Methodological debates, post-positivist approaches.

[2]- عامر مصباح، مرجع سابق الذكر، ص 211.

[3]- Post-Modernism, in methodological debates : post-positivist approaches.

[4]- انظر الموقع: http://www.ukc.xl.uk/politics/kentpapers/html 2017/03/22 سا 15:12

كما تعتمد ما بعد الحداثة إبستمولوجيا على قوة المعرفة، وكل معرفة تعتمد على علاقات القوة وتعمل تدعيمها.[1]

فإن اللغة والقوة هما الحقيقة، وهما بديلان لمقولة المادة في الفلسفات المادية في عالم لا قوانين له، ولا تحركه سوى دينامية كامنة فيه ونابعة منه.[2]

أما التصور الأمني لهذه النظرية فتنطلق ما بعد الحداثة في تقديم منظورها الأمني على أساس نقد الطرح الأمني الواقعي، الذي يعاني من حالة القصور المنهجي في التعامل مع الظاهرة الأمنية

من بين أهم المفكرين المساهمين في بلورة نظرية الحداثة وما بعد الحداثة نجد كل من: فوكولت – Foncult – دريدا – Jacques Derrida – باودريلار – Baudrillard – وليوتارد – J. F. Lyotard –[3]

بعد الحداثة هي النظرية البارزة والهامة ضمن المحاورة الثالثة *Third Debate ويمكن اعتبارها بمثابة موقف أكثر منها نظرية وتركز نظرية ما بعد الحداثة على إعادة النظر في مفاهيم الحداثة، التنوير، الحقيقة، العلم والعقل حيث يقول: جيم جورج – Jim George – أن بعد الحداثة: تعيد صياغة المسائل والقضايا القاعدية للإدراك الحداثي، ليس بالتركيز على الفاعل ذي السيادة أو الموضوع بل على الممارسات التاريخية الثقافية واللغوية التي ضمنها يبني الفاعل والموضوع.[4]

تنطلق نظرية ما بعد الحداثة في تصوراتها على أساس نقد الاتجاهات النظرية الوضعية، وعجزها عن مواكبة التحولات والتغيرات الدولية المتعاقبة نظرا لافتقارها لتصور أو بناء نظري متناسق ومتكامل، وفي هذا الصدد يقدم ما بعد الحداثيون تصورا مغايرا للتصور التقليدي للحقيقة "Truth" وتوظيف مصطلح "التناص" Intertextuality.*

---

[1]- عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، دمشق، دار الفكر، ط1، 2003، ص 80.

[2]- فضيلة محجوب، القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة، 2017/03/22http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/read104.htm ساا 16:00

[3]- Jim George, « Of Incarceration and clause : Neo-Realism and the New/Old world order », Millenium journal of international studies, 1993.

* المحاورة الثالثة للعلاقات الدولية المعروفة Third debate هي التكوينية في مواجهة التفسيرية.

[4]- عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 331.

* يرمز التناص لعلاقة النص بالقارئ حيث تقع على عاتق القارئ مسؤولية فهم النص.

ولقد وضحت نظرية ما بعد الحداثة القصور من خلال ما وجهه ريتشارد آشلي – Richard Ashley – في دراسته: بؤس الواقعية الجديدة The poverety of Neorealism انتقادا شديدا للتصور الواقعي للسياسة العالمية.

وقد أكد أشلي أن النظرية الواقعية هي العقبة أمام إرساء دعائم النظام الذي وتعزيزه للأمن وحفظه، وهذا ما أكده في خطاباته السياسية الذي يوضح من خلاله مشكلة مركزية انعدام الأمن الدولي.

تعمل نظرية ما بعد الحداثة على تطوير أجندة بحثية أمنية جديدة وذلك بإعادة تفكيك المسلمات التقليدية في النقاش الأمني، كمسلمة الفوضى في النظام الدولي ومسلمة القوة في توجيه سياسات الدول.[1]

فإن الدراسات الأمنية بحسب ما بعد الحداثة هي دراسة مقارنة، لخطابات أمنية متباينة، والبديل الخطاب الأمني الواقعي هو خطاب أمني جماعي يرتكز على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك.[2]

على الرغم من إسهامات النظرية ما بعد الحداثة، كنزعتها لتحرير الإنسان في موقفها المضاد للشمولية السياسة والأحادية الفكرية.

بالرغم من وجود بعض النماذج التي تعكس بوادر النجاحات الأولى لمبادئ هذه النظرية على مسرح السياسة الدولية، والعالمية ككل وذلك لإدراج مسألة الهوية ضمن اهتمام الدارسين في مجال العلاقات الدولية، إلا أن مساهمتها في تقديم تصور جديد للعلاقات الدولية تبقى متواضعة وضئيلة.

وفي هذا الصدد، يرى المفكر الأمريكي الماركسي فريدريك جيمسون – Fridirik Jimpson – في كتابه: ما بعد الحداثة أو المنطق الثقافي للرأسمالية في مرحلتها الراهنة.

Post-Modernisation or the cultural logic of capitalism in its contemporary phase.

أن الأفكار التي تدعو لها نظرية ما بعد الحداثة هي بنية فوقية.[3]

المطلب الثالث: النظرية البنائية

تعتبر البنائية – Constructivism – كاتجاه نظري، ظهرت مع القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي – Giambattista Vico –

[1]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق الذكر، ص 334.

[2]- المرجع نفسه ، ص 335.

[3]- عبد الخالق عبد الله، الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة، المستقبل العربي، العدد 149، جويلية 1991، ص 30.

غير أنها برزت كنظرية قائمة بذاتها في مجال العلاقات الدولية مع كتابات ألكسندر واندت Alexander Wendt، نيكولاس أونوف Nicolas Onuf، إيمانويل أدلار Emanuel Adler، خاصة مع نهاية الحرب الباردة.[1]

لقد جاءت البنائية كردة فعل على النظريتين الواقعية والليبرالية الجديدة بعد أن فشلا في تكوين النظام الدولي وتفسير جوانبه المادية بينما تعمل النظرية البنائية على استحواذ الخصوص وكذا نظريات الاتجاه التكويني.[2]

استعمل مصطلح البنائية بإسهامات ألكسندر واندت Alexander Wendt الذي تمثلت كتاباته في دراسة السياسة الدولية ولقد لقب بأبي البنائية لكونه أكثر من عبر عن مضامين النظرية البنائية خاصة في دراسته السابقة الصادرة عام 1992، الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة: Anarchy is what states make of it: the social construction of power politics.

أهم افتراضات واندت هي:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل "تذاتاني" Intersubjective.
- تشكل الهويات والمصالح في معظم الأجزاء بشكل إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية Social Constructionism ضمن النظام الدولي.[3]

انطلاقا من الفرضيات، فإن البنائية تركز على الأفكار والعلاقات الاجتماعية وبعكس العقلانيين فإن البنائية تنظر للواقع نظرة تذاتانية فهو موجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض القيم والمعتقدات.

إلا أن النظرية البنائية تتقاسم من جهة أخرى بعض الافتراضات مع الواقعية، كالفوضى في النظام الدولي، وانعدام الثقة في نوايا الآخرين وعقلانية الفواعل والقدرات العسكرية.[4]

---

[1]- Chris Brown, Understanding international relations, New-York, Palgrave publishers, 2001, p 50.

[2]- Chris Brown, op.cit, p 51.

[3]- Pierre Willa, « La méditerranée comme espace invente », Jean-Monet Working paper, n° 25, p 20.

[4]- Davis Baldwin, Neo-Realism and Neo –Liberalism : The Contemporary Debate, New York, Colombia University Press, pp 09-10.

يقترح البنائيون أن العالم مبني اجتماعيا أي أن الناس هم من يبنون المجتمع بوجود ما يعرف بالكينونة، والمجموعة الإنسانية تحدد من خلال الأفكار المتقاسمة أكثر من القوة المادية.[1]

تتشكل البنية الاجتماعية من ثلاث عناصر أساسية حسب النظرية البنائية وهي:[2]

1/ معارف مشتركة.

2/ المصادر المادية.

3/ ممارسات الفاعلين.

لذلك فإن البنائية تركز على تأثير الأفكار، وهي تعتمد على الوعي الإنساني Human Conxiousness فالنظام الدولي هو محصلة الفكر الإنساني (لأن مجموعة الأفكار نظام للقيم والمعايير نظمها البشر فإذا تغيرت هذه القيم داخل هذه العلاقات فإن النظام سيتغير بتغير هذه القيم) لأن مصالح الفواعل بنتها الأفكار المتقاسمة وهي ليست معطاة.

لقد جاءت البنائية كمحاولة لإيجاد حل لإشكالية العلاقة بين الفاعل Actor والبنية Structure وهما عنصران متلازمان وهو ما يسموه بالتكوين المتبادل Mutual Constitution.[3]

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن أطروحات المنظر البنائي حول الأمن تتلخص في:

- البنائية لا تقبل بفوضوية النظام الدولي بل تجعله مشكلة، فهي تحاول المناقشة لأن الدول هي التي تحدد البنية بالرجوع إلى القيم والسلوك، فالفوضى الدولية والبحث عن القوة من تكوين صناع القرار وليست حقائق موضوعية بل تنبع من الذات، تؤكد البنائية على قضية توظيف الأمن والفوضى لخدمة مصالح أخرى.

بما أن الهويات متعددة المصادر من حيث التشكل وليست ذاتية وبما أنها أساس المصلحة القومية فإنه رغم إشارة هذه الأخيرة إلى مستلزمات الأمن والفوضوية لخدمة مصالح أخرى.

وبما أن الهويات متعددة المصادر من حيث التشكل وليست ذاتية وبما أنها أساس المصلحة القومية فرغم إشارة هذا إلى مستلزمات الأمن بحيث أن الفوضى الدولية التي تعيش وتتحرك بها الدول فهي نتاج تصقل الهويات

[1]- Pierre Willa, op.cit, p 18.

[2]- Pierre Willa, op.cit, p 20.

[3]- George Robertson, social constructivism applied, Kosovo and Its implications for the global order in the New Mellenium , http://www.ukc.ac.uk/publications/journals/erwp/koso.htm date 01/04/2017 h 22: 00

وبالتالي هي ما يصنعه الدول، وليست حتما مرادفا لحالة الحرب ولهذا فرق واندت بين ثلاث أنواع من الفوضى.*

فلما تنظر الدول إلى بعضها البعض كأعداء فإن البنية الدولية مشكلة لفوضى لوكية، وعندما تنظر إلى بعضها البعض كمتنافسة فإن البنية الدولية مشكلة لفوضى لوكية، وعندما تنظر إلى بعضها البعض كأصدقاء فإنها مشكلة لفوضى كانطية، ويرى "واندت" أن هذه الثقافة الهوبزية المحددة للمصلحة القومية بشكل حصري وإقصائي، وبالتالي: أناني وفق علاقات القوى لم تعد موجودة في العالم باستثناء بعض الحالات الشاذة أو الظرفية.

يمكن القول أن البنائية لديهم تفاؤل فيما يخص مشكلة وطبيعة النظام الدولي باقتناعهم أنه ليس هناك صراع أو تنافس أبدي بين القوى العظمى من أجل القوة مثال ذلك: الرئيس السوفياتي غورباتشوف Gorbatchev الذي اعتمد فكرة الأمن الجماعي.

وبذلك تتبنى البنائية نظرة تعاونية غير صراعية للسياسة الدولية في حالة تتميز بالفوضى، هذه الأخيرة نتاج مزيج الممارسات وتبعا لمصالحهم وهوياتهم يساهمون في: تشكيل إنتاج، تحويل، أو تغيير هذه البنية.

لذا يقول واندت: "إن الفوضى هي ما تصنعه الدول".[1]

الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن كالقوة العسكرية، والاقتصادية والقوة العسكرية لا تنفع ولا تكفي في تفسير الواقع الدولي، هناك محددات أخرى كالقيم والمعايير الثقافية والإيديولوجية والهوياتية والتي لها القدرة على صبغ هوية النظام الدولي مستقبلا.

تعطي البنائية أهمية قصوى لـ "فعل اللغة" – Speech Act – الذي يساعد صانع القرار أو الفاعلين على جعل قضية أو مسألة ما أمنية Securitigation، كون الخطاب السائد في المجتمع يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، ويؤثر في السلوكيات والخيارات.

يرى "البنائيون" أن الأمن في المحصلة يحمل مدلولا اجتماعيا أكثر منه ماديا، وعنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوما في تشكيل التهديدات وتوجيهها، مثال: إن رؤية أمريكا للسلاح النووي الكوري الشمالي أو الإيراني، لأن الفكرة المسبقة عن هذه الدول مختلفة بالرغم من أن الخطر النووي واحد بالنسبة لأمريكا.

* وهذه الأنواع هي: الفوضى الهوبزية، الفوضى اللوكية نسبة لجون لوك، فوضى كانطية نسبة إلى إيمانويل كانط.

[1]- Jean François, Thibault, « Présenter et connaître les relations internationales : Alexander Wendt et le paradigme constructiviste », Note de recherche, n° 07, http://www.er/upam.ca/noble/cepes/note7/html02/04/2017 h 00 : 00

ويدعو البنائيون وبالتحديد إيمانويل أدلار "Emanuel Adler" إلى خلق جماعات أمنية لغرض احتواء النزاعات عن طريق فواعل دولتين وغير دوليين أو حكوميين وذلك بفضل ثقافة الأمن الجماعي.[1]

يبقى التأثير الكبير لمدرسة كوبنهاغن بزعامة المفكر البريطاني "باري بوزان" مدير معهد بحوث السلام، التي اهتمت بتوسيع الأمن وعملية الأمننة Securitization.

فحسب باري بوزان أن الدولة تراجع دورها ولم تعد الموضوع الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي.

ورغم هذا عمل على إقصاء الدولة من تحليله بل توسيعها إلى أمن المجتمع والأفراد.

لقد حاول إبراز خطاب الأمننة ودوره في توظيف لفهم الانعكاسات المؤسساتية لأي تحول في سياسات العامة الوطنية لإضفاء الطابع الأمني على قضايا معينة كآليات ديمقراطية راسخة كالرقابة والمساءلة نتج عنه ظهور مصطلح المعضلة الأمنية المجتمعية.[2]

هذه المعضلة الأمنية تكون كالتالي: إن عدم ممارسة رقابة مجتمعية على أغلب القضايا المسيسة بذريعة أمننتها، يساهم في تبني خيارات لا تحظى بالدعم والترحيب لدى المجتمع ما يؤثر في استقراره في النهاية.

وبذلك فإن الأمننة التي تم تسويقها كآلية لحماية المجتمع سيكون لها آثار عكسية في حالة المبالغة في استثمار خطاب الأمننة في غير محله.[3]

لقد قام باري بوزان بتطوير مفهوم مركب الأمن Security Complex لتحليل مسألة الأمن الإقليمي ينشأ عن إدراك مشترك، وبذلك يصبح التنسيق الإقليمي كهوية مشتركة.

يعتبر باري بوزان أن التنافس والتكامل في الوظائف والقيم المشتركة بالإضافة إلى مجموعة الدول ، هو ما يجعل همومها وهواجسها الأمنية الأساسية ترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يؤدي إلى عدم إمكانية النظر إلى أمن الدولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى، وهو ما يقود إلى الإقليمية الواعية.

وبالتالي تؤدي الأقلمة إلى تسهيل مسار الأمننة، وتوحيد الانشغالات الأمنية، وانسجام المفاهيم الخاصة بالتهديدات والمخاطر القائمة والمحتملة، وتصبح الروابط بين الإقليمية والأمن مسألة متبادلة.[4]

---

[1]- Jean François, Thibault, op.cit.

[2]- عادل زقاع، المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، دفاتر السياسة والقانون، العدد 05، جوان 2011، ص ص 100-111.

[3]- المرجع نفسه، ص 113.

[4]- عادل زقاع، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-116.

المساهمة الأخرى في الدراسات الأمنية من جهة مدرسة كوبنهاغن Copenhagen School، أنها ذهبت إلى تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة تتضمن تصورا تعدديا، وذلك بتوسيعه إلى عدة قطاعات أخرى بالإضافة إلى القطاع السياسي، الاقتصادي، البيئي، وأهم قطاع يركز عليه بوزان هو القطاع الاجتماعي أو الأمن المجتمعي Societal Security.[1]

المطلب الرابع: المقاربات التوسعية لمفهوم الأمن

جاء في مقدمة هذا المطلب وبعدما أفرزته الحرب الباردة تهديدات وتطبيقات جديدة نتيجة للأسباب السابقة كالفقر والهجرة والأمراض والكوارث الطبيعية، وكذا ضعف التنمية في الدول إلى ظهور مقاربات جديدة عرفت تطورا في مصطلح الأمن يأتي في مقدمتها.

الأمن الإنساني Human Security:

يعتبر الإنسان أو بصيغة أخرى الفرد هو المرجع الأساسي للأمن حسب الرأي التنفيذي والنقدي من المستوى الدولاتي إلى المستوى الفردي وهذا ما أظهر تراجع الدولة خاصة في زمن العولمة وكذا مواجهة التحديات التي أفرزتها العولمة.[2]

كما لا يمكن التغافل عن التدفقات للهجرة من الجنوب إلى الشمال وهذا ما أدى إلى تنامي التدفقات الاجتماعية وكذا تنامي الصدمات داخ الدول والمجتمعات.

يتفرع الأمن الإنساني إلى عدة فروع:[3]

- ❖ الأمن الإنساني الاقتصادي والاجتماعي: يشمل الأمن الغذائي وجميع أشكال الحماية من البطالة والجوع والمرض.
- ❖ الأمن الإنساني الثقافي: يشمل حماية الثقافات المتعددة وحق كل مواطن في التمتع بها وحقه في التعليم.
- ❖ الأمن الإنساني مدني وسياسي: يشمل جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية التي تضمن له الشعور بالأمن.
- ❖ الأمن الإنساني الحيوي: هو الأمن الذي يضمن له بيئة نظيفة وكل هذه الأصناف تتقاطع مع مستويات الأمن الإنساني وهي:

---

[1]- فضيلة محجوب، مرجع سابق الذكر.

[2] - Barry Buzan, People state and fear, An agenda for international security studies in the post cold war Gra, Zongman 2ème, 1991, p 18.

[3] - Hidaeki Shinoda, The concept of humaine security : Historical the Cretical implication : http://home.hiroshima-u.acip//heiwa/pub/el19/chap1.pdf 15:21 سا 2017/04//05

أ/ مستوى الفرد.

ب/ مستوى المجموعة.

ج/ المستوى الدولي.

الأمن العالمي: الأمن الشامل Global Security:[1]

وهو ما وضحته اللجان: لجنة بالم Palme ولجنة براند Brandt ولجنة براند لاند Brand Land ولجنة رمفال Ramphal.

ومن خلال هذه اللجان سنحاول شرح تقرير كل واحدة على حدى:

أولا: لجنة بالم 1982 Palme

لقد كان تقرير هذه اللجنة هو حول السباق نحو التسلح بين القوى العظمى وأثرها على الحياة البشرية بعيدا كل البعد وغض النظر عن الفقراء والأغنياء.

ثانيا: لجنة براند 1983 Brandt

لقد عملت هذه اللجنة عن إعطاء توضيحات دقيقة خاصة عن التنمية الدولية، وقد أبرزت العلاقة بين المتغيرين الأمن والتنمية، وأخلصت في الأخير أن توسيع الهوة بين الدول الغنية والأخرى الفقيرة سيؤدي إلى اللاعدالة وبروز ما يعرف باللا أمن.[2]

وبالتالي ظهور مسألة اللاأمن الشامل وخاصة الأمن الغذائي بتوسيع كل من نشاطات ومجهودات الأمم المتحدة والدول التي تسعى إلى نشر الأمن والسلام ضف إلى ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية.

ثالثا: لجنة براند لاند 1987 Brand Land

تحدثت في تقريرها عن التنمية المستدامة Développement Durable نتيجة تلوث البيئة[3] بحيث أصبح من الرهانات الأساسية بالنسبة للأمن العالمي وخاصة ثقب الأوزون والدولة هنا لا يمكن أن تواجه هذه المشاكل البيئية بل هي عمل ومجهودات واجب الجميع.

---

[1]- محمد إبراهيم زيد، الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسة في الآفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991، ص ص 15-20.

[2]- عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن، الموقع: http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html تا 2017/04/04 سا 14:32

[3]- محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم الأمننة، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2010، ص ص 17-18.

وهذا ما أكدته الأمم المتحدة حول البيئة عام 1992 وضرورة عملية التنمية المستدامة وعلاقتها بالمجتمع المدني ومدى تأثيره وكل هذا وذاك من أجل تحقيق أمن الأفراد.

جاء في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 بأهم التحديات الشاملة لتحقيق الأمن تجلت في:

- النمو الديمغرافي.
- الهجرة.
- التلوث البيئي.
- تجارة المخدرات والجريمة المنظمة.
- التراجع الاقتصادي خاصة للدول الفقيرة.
- الإرهاب الدولي.

رابعا: لجنة رامفال Ramphal

هي لجنة تحدثت عن الحكم الشامل حيث يربط بين المتغيرين الرئيسيين هما الأمن والديمقراطية على المستوى العالمي نتيجة لمتطلبات العولمة تسعى الجماعات والمؤسسات الأمنية إلى مراقبة المشاكل الوطنية وغير الوطنية.[1]

في الأخير يمكن القول أن الأمن الشامل ما هو إلا نتاج لضعف الدول وكذلك نتيجة للتهديدات اللاعسكرية للأمن، وقد تم السيطرة من قبل الأمم المتحدة لمواجهة هذه التحديات.

[1]- محمد شلبي، الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة، من أشغال الملتقى الدولي حول: الدولة الوطنية والتحولات الراهنة، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003، ص 163.

المبحث الرابع: الأمن الدولي: دراسة في المفهوم

تغيرت الدراسات حول الأمن الدولي International Security منذ 1945 حيث تطورت من اعتبارها مصدر التهديد الأساسي هو التنافس بين الدول العظمى والأسلحة النووية، إلى تنوعها الحالي، أي يلعب كل من أمن البيئة، والأمن الاقتصادي والأمن الإنساني، إلى جانب الأمن العسكري وسنحاول فيما يلي التطرق لمفهوم الأمن الدولي من خلال ما جاد به في هذا المجال.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الدولي

يقصد بالأمن الدولي كمفهوم أربعة أشياء هو: "هاجس" لكل دولة، هو حاجة لكل دولة، هو غاية لكل دولة، ولكن أيضا هو معضلة كل دولة.[1]

عندما نتكلم عن الأمن، فإننا نتكلم عن تصور غائي للمجتمع الدولي وخاصة ما يتعلق بالتعامل مع الظواهر المهددة للأمن والسلم الدوليين ويرتبط بفرضيتين متكاملتين هما:[2]

أ. الطبيعة التعددية للدول تنتج فوضى بنيوية في النظام الدولي:

هذا ما ذهب إليه معظم الدراسات حول الأمن الدولي "القرن 17" وارتباطه بمعاهدة واستفاليا 1648 Westphalia وهو ما تركز عليه الواقعية Realism سواء الكلاسيكية وما فسره ثيوسيدس Thucydide؛ وما ذهب إليه ماكي فيلي Niccolo Machiabelli لما تحدث عن الفوضى المنتجة في الحرب.

كذلك مفهوم الفوضى ارتبط "بهوبز Thomas Hobbes" عندما تحدث في كتابه عن المعضلة الأمنية.*

هذا المفهوم نجده أيضا مفهوما محوريا في الدراسات الأمن الدولي منذ 1939 خاصة في كتابات "كال" في كتابه عشرون سنة أزمة، عندما تحدث أن التضارب في المصالح* هو منطق للأمن الدولي.

وجاء في كتاب "السياسة بين الدول" "هانسمورغانتو Hans Morgenthau": تحدث عن الواقعية

---

[1]- كنيث والتز، نظرية السياسة الدولية: التصور الأمني الأوربي، نيويورك، ط1، 1979.

[2]- تاكا يوكي يامورا، تر: عادل زقاع، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ط1، 2010.

*- المعضلة الأمنية: يعني أن كل دولة لا يمكنها أن تكون مؤمنة على نفسها ولا على مصالحها ولذلك فعليها أن تحضر للحرب قبل السلام.

*- ما رأيناه في الحرب العالمية الثانية، في مقالة نشرت في مجلة الشؤون الخارجية من طرف وزير الخارجية الأمريكي جورج كيني George Canning، عندما تحدث على أن بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح تضارب المصالح جزء لا يتجزأ من بنية النظام الدولي.

الدولاتية وقال أن القوة ليست أداة فقط لتحقيق الأمن، وإنما هي أساس مبتغى لكل دولة.[1]

وجاء أيضا في نفس السياق لدى الكاتب البريطاني "هادلي بول Paul Hadley" في كتابه "المجتمع الفوضوي" عندما تحدث أن بنية النظام الدولي هي بطبيعتها فوضوية، وهذا ما ذهب إليه "إين رايت" "في سياسة القوة" عندما تحدث عن ثلاثية (القوة – المصلحة – التفاعلات الدولية) وهي ما تنتج قلة الأمن.

ب. الأمن الدولي ومفاهيم ذات الصلة:

1/ مفهوم التهديد:

الذي يعني وضع القيمة المركزية للدولة، ذلك أن الدول تختلف في تعريفها للمصلحة الوطنية، مما يجعل المصلحة الوطنية: "The National Interest" محل شك وعدم يقين، فالعناصر التي تدخل في تعريف المصلحة في الجزائر تتمثل في الاحتفاظ بالسيادة، الاستقلال، وحدة الرقعة الجغرافية، ومنع أي تغيير في حين أن الولايات المتحدة على خلاف ذلك، كمنطق هيمني على المصلحة الأمنية، تعرفها على أنها مصلحة كونية وهذا ما يجعل المصلحة الوطنية كقيمة معرفة لمكانة الدولة في التوزيع العالمي للقوة، وهذا ما يجعل أن التهديد يصبح موجه للخيارات الكبرى للدولة.

أي: "التوجه لاستخدام وسائل الحسم العسكري عندما تمس هذه المصلحة".

والمثال الذي أن في هذا السياق هو:[2]

"استصدار الكونغرس لقرار احتلال آبار النفط 1974، بعد إقرار منظمة الأوبك OPEC مع تصدير النفط للدول التي ساندت إسرائيل وفي تلك الوقت لم تكن الطاقة جزء من المصلحة الأمنية الأمريكية.*

مثال آخر: منذ 1947 مبدأ ترومان "Truman Doctrine" اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية قائدة الغرب إلى غاية اتفاق ريكيفيك.*

بعد هذا استصدار في مارس 1992 أكبر وثيقة معرفة للمنظور الأمني الأمريكي وتسمى بالوثيقة التوجيهية للدفاع الأمريكي والتي تنص على رفض العودة إلى التعددية القطبية Multipolarity وهذا ما تأكد

[1]- هانز مورجانتو، تر: خيري حماد، السياسة بين الأمم، دار القومية للطباعة والنشر، د س ن، ص 21.

[2]- انظر الموقع: www.albawaba.com بتاريخ خطاب منشور 2000-2020، الدخول: 2019/12/13، الساعة: 10:00.

*- اعتبر نهاية الحرب الباردة، وانهيار الكتلة الشرقية رمزيا مع سقوط جدار برلين 09 نوفمبر 1989 وليس باليقين.

في الوثيقة الأمريكية لمشروع القرن الأمريكي 1998 والذي يقتضي بضرورة انتشار الولايات المتحدة عبر كل العالم خاصة المناطق التي كانت تحت مظلة الاتحاد السوفياتي.[1] (ملحق رقم 02).

2/ الهشاشة:

يقصد بالهشاشة غياب الاستقرار أو ضعفه في المنظومة الاقتصادية، السياسية، العسكرية والقيمية داخل الدولة.

مثال: ما وقع في رواند Rwanda من إبادة جماعية، مما أدى إلى بروز نقاش في الأمم المتحدة حول هذه العناصر مدخلا جديدا لإعادة صياغة محتوى السيادة كما ورد في خطاب كوفي عنان Kofi Annan في سبتمبر 1999 لا يمكن بأي حال الإفلات من العقاب الفردي، الجماعي، الدولاتي، مثل: الجرائم باسم السيادة وهذا ما دفع لإنشاء لجنة واجب الحماية 2001.

وطورت في أول تقرير لها بربطه بالسلم والأمن الدوليين الذي يجعل من استخدام القوة العسكرية من طرف الدول ضد أي دولة تستخدم العنف المفرط ضد المدنيين شرط تحت غطاء الأمم المتحدة.[2]

3/ مفهوم الخطر:

هو الأقل أهمية في فهم الأمن الدولي، لأنه يرتبط أساسا بمستوى الإدراك المرحلي، المحالي، التهديد في بدايته، ويمكن احتواءه إن لم يتفاقم.

ويعني قدرة النظام على اكتساب وسائل احتوائها أو إدارتها كمنع تفاقمها لتشكل تهديدا لها.[3]

المطلب الثاني: مناهج الأمن الدولي

هناك مناهج كثيرة تستخدم في الدراسات حول الأمن الدولي، لكن المنهج الأكثر استخداما ويتمثل في: La Méthode FASP هو: Facteur/Acteur/Secteur/Process.[4]

- **العوامل:** قد تكون هذه العوامل الاقتصادية أو السياسية أو ثقافية أو دينية.
- **الفواعل:** التي تشكل مصدر للتهديد أو فواعل لبناء الأمن أو إدارته.
- **القطاعات:** والتي تعني القطاعات العسكرية، السياسية، الاقتصادية أو بنية الأمن.

---

[1]- Ryan Maria, Neoconservatism and the New American Centry, New York, ISDNO-230-10467-3, 2 March 2015.

[2]- القرار 73/19 الصادر2011، الذي ربط حماية المدنيين بالسلم والأمن الدوليين، الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

[3]- جمال منصر، تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف، مقالة منشورة عبر الموقع: revues.univ-ourgla.dz الدخول: 2019/12/15، الساعة: 11:30.

[4]- محند برقوق، منهجية التحليل في الدراسات حول الأمن الدولي، محاضرة ألقيت على طلبة سنة أولى ماجستير، تخصص علاقات دولية والأمن الدولي، بجامعة وهران، سنة 2011-2012، ص 06.

❖ **العمليات:** التي تسمى عمليات الصراع والحرب وعمليات التعايش والتفاوض، والتي تعني ما هي العمليات المهددة للأمن والمغذية للأمن.

وهي منهجية كثيرة الاستخدام على مستوى الدراسات الأمنية.

كإضافة الفرق بين الأمن الدولي والأمن العالمي: الأمن الدولي هو الأمن بمنظور بفكرة الدولة كفاعل أساسي وفاعل مرجعي الذي يعني أنه صانع اللاأمن وصانع الاستقرار وهو ناظم لهما.

ومن جهة أخرى يشمل الأمن الدولي في عصرنا الحالي على مجموعة من القطاعات وهذا التصور لم يكن موجود الذي تأسست عليه الأمم المتحدة ONU 1945 والذي يعني منع بروز الحرب من خلال تطوير الأمن الجماعي.[1]

Collective Security وهذا ما رأيناه منذ 1972 داخل الأمم المتحدة من خلال التقارير التالية:

ويلي برانت "Willy Brant" عندما أقر بضرورة توسيع الأمن الدولي ليشمل كل التهديدات المنتجة لعدم الاستقرار بين الدول وداخل الدول خاصة المعطى الاقتصادي، وجاء خلفية الأزمة 1969 في المنظومة المالية.

وفي نفس السنة أي 1972 في إجماع ستوكهولم باعتبار البيئة تهديد جديد إلى الأمن الدولي، وهذا ما جعل تقديم آخر ما يعرف بتقرير بروتلاند يقر بضرورة قراءة الأمن الدولي بكل أبعاده.

ومع تنامي ما يعرف بالتهديدات اللاتماثلية Asymmetricthreats أي من غير الدول، خاصة الإرهاب Terrorism[2] بروز طروحات جديدة معرفة بالأمن الدولي.

أصبحنا نتحدث عن الأمن العالمي Global Security وهذا التوسيع جاء في كتاب بيتر هو: الأمن العالمي ليشمل التهديدات الناجمة عن التباين الاقتصادي، المنتج عن حركيات الانتقال الديمغرافي كالهجرة السرية وأيضا بروز المخاطر البيئية كالجفاف التي تنتج الهجرة البيئية عبر الحدود وتنتج أزمات بين الدول فضلا عن بروز أوبئة عابرة للقارات.

[1] - Erich Hula, Collective Security, Vol 24, n° 01, Journal Article, (Spring 1957), pp 01-13.

[2] - القرار 67/12 في 1999 الذي يجعل الإرهاب تهديد للأمن الدولي، أي جعل فواعل أخرى غير الدول جزء من قرارات الأمن الدولي.
والقرار 78/13 الصادر في 28 سبتمبر 2001 الخاص بالتطرف والإرهاب.

وهذا ما يجعل من هذه التهديدات مهددة للأمن الشامل مما يجعل أي قراءة للأمن الدولي في هذا القرن على الإلمام باستخدام المنظرين السابقين وقواعد القانون الدولي.[1]

International Law طبيعة الفواعل، مصادر التهديد التماثلية واللاتماثلية بالإضافة على مستويات التهديد.[2]

المطلب الثالث: النظريات الأمنية الحديثة

عندما نتحدث عن الأمن الدولي بمعنى الدولة، هناك تركيز في بالدراسات العسكرية على نظريتين الواقعية والمعيارية:

1/ النظرية الواقعية Realismtheory:

لنقاشاتها الثمانية التي تقوم على فرضية أن الأمن هو غاية مدركة أو تصور للدولة يقتضي لتحقيقه استخدام كل الوسائل المتاحة، يجزم بأن الأمن هو حالة، فهو حاجة مستمرة بشكل لولبي تصاعدي، لأن الطبيعة التنافسية للدول تجعل الدولة تقارن دوما بين قوتها وقوة المنافس لها.[3]

وهذا ما يجعلها تعاني من لا يقين أمني، يعبر عنه نظريا بالمأزق الأمني ***** The Security وهو ما يجعل الدولة تسعى للرفع من قدراتها العسكرية.[4]

مثال: الجزائر والمغرب حيث صدر في فبراير 2009 عن المؤسسة الملكية تقرير تحت عنوان "الميزان العسكري" الذي قال أن الطبيعة التاريخية للعلاقات بين الجزائر والمغرب خلقت شكلا مرضيا يجعل الدولتين في تنافس مستمر على المستوى العسكري، مثال: المغرب يصرف 5.1 مليار دولار أي ما يعادل 7 في المئة من دخله الخام، في التسلح، وهي أكبر نسبة على المستوى الإفريقي.

هناك أيضا في هذا المنظور حو التنافس، مقترح نظري لتفسير السباق نحو التسلح بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، في مفهوم قدمه "بريجنكسي Brzezinski" 1964.

2/ النظرية المعيارية Normative Theory:

من بين روادها "فولك" عندما تحدث عن أخلقة الأمن الدولي ويجعل حقوق الإنسان وحمايتها ليس هذا فقط بل دعم مسارات التنمية وحماية الأقليات لترقية الأمن الدولي، لقد جعل "فولك" من هذا الحديث أرضية

---

[1]- Global Security Index 2018, Beirut, Lebanon, 18 September 2019, http://midleest-business.com/globalSecurity-index-2018/ 06/04/2017 h 15 :15

[2]- المرجع نفسه.

[3]- جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص 10.

[4]- غريفيتش، مارتن، أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

معيارية منتجة للسلام، والمراقبة للأمن الدولي، كما تحد من ناحية أخرى؛ مع ضرورة توسيع قواعد القانون لدعم الأشكال التي تضمن الاستباق للحروب.

وهذا ما يجعل "فولك" يتحدث ليس عن ثنائية الأخلاق والقانون بقدر ما يتحدث عن فكرة توسيع الأرضية المعيارية المنتجة للسلم، المراقبة للأمن الدولي.

الجدول التالي يوضح المداخل التي تفسر الأمن الدولي:

المدخل الاقتصادي للأمن الدولي	المدخل النفسي للأمن الدولي
- ضرورة الانتقال من مبدأ التنافس الصفري إلى فكرة التنافس غير الصفري. - المنهج لقواعد التعايش والتعاون. - ضرورة دعم الأمن الدولي. - خدمة المصالح المشتركة	- المقاربات السيكولوجية (السلوكية) حول النزاع والعنف. - "أنطال رابابورت" Rapoport Anatol (بنية النزاع) يقول أن السلم قيمة. - الأمن الدولي علميات ناشئة ومرتبطة بالبقاء. - توجه معظم الدول نحو الأنظمة الديمقراطية.

من إعداد باحثة الدكتوراه مسعودي فاطمة الزهراء، تخصص سياسة دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، من:

إن فكرة الأمن الدولي تأتي من أي اعتداء يقع على دولة تعد اعتداء على جماعة دولية ولا تقع على مسؤولية رد الاعتداء على وحدها بل هي مسؤولية جماعية وتضامن المجتمع الدولي مرة وبعد الحرب العالمية الأولى وبإنشاء عصبة الأمم وبعدها هيئة الأمم كهيئة عالمية على تكريس واحترام القانون الدولي وحفظ السلم والأمن العالميين جراء ما لحق بالعالم من خسائر مادية وبشرية خلال العالميتين الأولى والثانية.

استنتاجات:

- ❖ أخذ الأمن صيغ ومدلولات جديدة وأصبح أكثر اتساعا وشمولية من خلال دخول الأبعاد جديدة بمفهومه الصلب والناعم.
- ❖ يقدم باري بوزان مفهومه للأمن على أنه تصور شامل قوامه العلاقة الجدلية القائمة على عدة سنوات هي الفرد، الدولة، النظام الدولي بالرغم من ارتكازه على الأمن الدولي.
- ❖ أكد باري بوزان على ضرورة تجاوز المفهوم التقليدي للأمن حيث أعطى قطاعات عديدة للأمن والدول القوية حسب بوزان هي شرط بقاء الفرد والدولة.

انتشرت فكرة التجمعات الإقليمية ذات الطابع الأمني وذلك جراء تنوع وتزايد التهديدات الأمنية، حيث أضحى من غير الممكن أن نجد منطقة في العالم تخلو مثل هذه المنظومات الأمنية الإقليمية وعلى هذا الأساس أصبح مستوى تحليل أساسي في الدراسات الأمنية.

خلاصة الفصل :

في الأخير عند قراءتنا للأمن الدولي يجب أن ننظر إليه كمفهوم حركي غير جامد، على مستوى المحتوى والفواعل (مصادر التهديد والفواعل الناظمة)، ويجب أن يقرأ الأمن الدولي من جوانب مختلفة، بشكل تحليلي لمسار الأمن الدولي بشكل سيساعده على تقديم صورة بديلة.

وفي هذه القراءة لابد من دراسة لأهم التفاعلات الأساسية للأمن الدولي،فقد اعتمدت الجمعية العامة اعلان لتعزيز الامن الدولي كما تناولت دراستنا في هذا الفل مفهوم الامن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ومن خلال الافتراض القائم على وجود علاقة بين المتغيرات وكذا تغير الافتراضات النظرية واستخذام منهج النام الدولي للكشف على تغيرات بنية النظام الدولي كما هناك تقارب منالناحية المعرفية والمنهجية حول مفهوم الامن الدولي وقد تولنا ان هناك علاقة طردية وايجابية لها الاثر الكبير في هذا التقارب تجاوزت هي الاخرى في تحليلها للامن باعتبار ان الامن الدولي بات يتطلب ترتيبات جماعية جديدة .

الفصل الثاني

العولمة والعولمة الاقتصادية

دراسة مفاهيمية

تمهيد:

يعيش العالم اليوم في حالة من القلق والتوتر وعدم الاستقرار ويرجع هذا كله إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية وفرضها النمط المهيمن، والذي يعكس قناعتها وتوجهاتها الرأسمالية، ممثلة ذلك في ثوب العولمة.

هذا ما جعل هذه الأخيرة "العولمة" خيرة الدول الراكدة، حيث صنعت درامات لازالت تتحرك بقوة وتوسع دائرتها لتثير القلق لدى اقتصاديات الدول وهذا نتيجة اضطراب العالم المتعلق على العالم المنفتح، وهذا ما يوضح تفاعل الطموحات وفرض فرص التحديات لقد أصبحت العولمة الهاجس الطاغي على الحكومات والمنظمات.

العولمة... ! ليست بظاهرة جديدة، بل تطورت مع النظام الرأسمالي الليبرالي، لكن مع بداية ظهور نظام عالمي جديد وتجلي فكرة صعود المدرسة النقدية وبروز الكتلة الغربية في الولايات المتحدة الأمريكية 1980 وانهيار المعسكر الشرقي السوفياتي بعد سنة 1990.

كل هذه الأسباب سارعت بظهور ظاهرة العولمة الشاملة.

يكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة خاصة على الناحية الاقتصادية والسياسية، حيث قامت معظم دول العالم بالإصلاحات في جميع المجالات من أجل الانفتاح والتأقلم مع الظاهرة الاقتصادية التي تعرف بالعولمة وهي جزء كبير من النظام العالمي الاقتصادي وكل هذا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة.

من خلال ما سبق ذكره سنحاول في هذا الفصل فهم ظاهرة العولمة من خلال إعطاء مجموعة التعاريف والأنواع وصولا إلى أعمدة ومؤسسات العولمة؛ ثم سنتطرق بعدها لفهم أهم التحولات السياسية والاقتصادية الدافعة لظهور ما يعرف بالعولمة وبعدها أهم الاتجاهات الاقتصادية الجديدة للعولمة، وسنتحدث في الأخير عن ما يعرف بالعولمة الاقتصادية باعتباره مصطلحا اقتصاديا مرورا بمجالاته وعوامل ترسيخه.

إن ظواهر الحياة لا تولد من فراغ أو عدم، إنما تبقى نتاج لتطورات زمانية ومكانية متعددة، لقد تبلورت العولمة المعاصرة في نهاية القرن العشرين وهي من بين إحدى الظواهر التي عجلت بها العوامل والأسباب المتعددة والمركبة.

لقد أخضع المجتمع البشري في القرن العشرين إلى تحولات شاملة ومتسارعة أضفت على العولمة مزيدا من الزخم وقوة الدفع، فقد جاءت هاته تحت وتيرة عناوين مختلفة ومترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض.

في هذا المبحث سنقوم بفهم ومعرفة جل التحولات السياسية والاقتصادية التي هيأت المناخ الملائم للتبشير بالعولمة.

المبحث الأول: التحولات السياسية والاقتصادية التي أدت إلى ظهور العولمة

شهدت الحياة المعاصرة جملة من التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية، والتي شهدت بخطى متسارعة ومتداخلة مع بعضها البعض لظهور ظاهرة العولمة التي برزت بمفاهيم وصيغ جديدة تدعمها التكنولوجيا المتطورة.

تسعى العولمة اليوم إلى تشكيل عالم آخر في كل الأبعاد والمجالات الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الاتصالية والاقتصادية وحتى المعلوماتية منها.

لقد أظهرت جملة من التغيرات المتلاحقة والتي تجاوزت القوميات والحدود من خلال العمل وتسييد المفاهيم والبنى والقيم ومعايير جديدة تتماشى مع متطلبات التأسيس الجديد.

المطلب الأول: التغيرات السياسية الدافعة إلى العولمة

في التأصيل المفاهيمي والتاريخي للعولمة الذي باتت هذه الكلمة في نهاية القرن العشرين ولازالت حتى اليوم أكثر رواجا في العالم كان أول من أطلقه معرفيا عالم الاجتماع والاتصالات في جامعة "تورنتو" بكندا مارشال ماك لوهان "Marshall Mcluhan"، جامعة تورنتو "Toronto←Canada" عندما صاغ كتابه: استكشافات في عوالم الاتصال[1] نشر عام 1960 (القرية الكونية)* مع نزعة ما بعد الحداثة.

كان يخص هذا المفهوم نطاق محدود مثل: سوسيولوجيا وسائل الميديا الإعلامية والثقافية أكثر من اتصاله بالعلوم الاقتصادية.

العولمة المفهوم الذي أضحى أكثر وضوحا وتداولا لاسيما في مجال المال والتجارة والاقتصاد نتيجة التحولات النوعية التي طرأت في البنية السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم.[2]

إن أهم التحولات السياسية الدافعة باتجاه العولمة والتي أسهمت بفعالية في تعزيز اتجاه التحولات والتي هيأت المناخ للعولمة وتتمثل في:

---

[1]- حسن علي الفلاحي، العولمة الجديدة أبعادها وانعكاساتها، الجامعة العراقية، ط1، 2014، ص 20.

*- يرى الدكتور عبد الرزاق محمد الدليمي، أن أول من طرح فكرة العولمة الباحث غوستاف لوبون، عام 1910 مؤلف الإعلام والعولمة عام 2002.

[2]- حسن علي الفلاحي، المرجع نفسه، ص 21.

1/ التغيرات في بنية النظام الدولي:

شهدت الساحة الدولية فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، وما تزامن معها عقب م=نهاية الحرب العالمية الثانية والتي أحدثت جملة من المتغيرات التي وضعت النهاية للنظام الدولي القديم.[1]

وما انجر عن التحولات السياسية التقسيم إلى معسكر غربي رأسمالي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ومعسكر شرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، كما لا يفوتنا الحديث عن عالم ثالث يتأثر ويخضع بطريقة مباشرة وغير مباشرة للتأثير القطبي.[2]

إن نهاية الحرب الباردة أحدثت انهيار المعسكر الاشتراكي الأوربي ومن تم تفتت في الاتحاد السوفياتي ولا يفوتنا ما انجر عن الحرب ضد العراق 1991 أو حرب الخليج الثانية أو حرب تحرير الكويت.[3]

من بين الأسباب لهذا الانهيار والتفكك تأتي أولها الضغوط الخارجية وهو طريقة تطبيق البيرستروكا* أو ما يعرف بإعادة البناء الاقتصادي كذلك الغلاسنوست*: العلنية أو المزيد من الديمقراطية والتي تم تطبيقها بعد مجيء غورباتشوف إلى سدة السلطة السوفياتية.

بعد انهيار المعسكر السوفياتي وبروز أحد مروجي العولمة "فوكو ياما Francis Fuku Yama" نهاية التاريخ 1992 خرجت الرأسمالية على أنها المنتصرة الأكبر وأصبحت فرصة حاسمة للتبشير بانتشار الديمقراطيات والليبرالية الجديدة والسوق الحرة ونقطة النهاية للتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي والقرية الكونية فظهرت الليبرالية الجديدة في ثوب العولمة والتي اعتبرت على أنها حرب جديدة وبعد هذا التوغل الأمريكي بات حتمي بالانفراد والهيمنة والسيطرة والترويج لفكر العولمة ونشر أنموذجها الاقتصادي والسياسي والثقافي والاقتصادي في أرجاء العالم.[4]

---

[1]- ضاري رشيد ياسين، العولمة مضامينها السياسية والاقتصادية، مجلة الدراسات الدولية، بغداد، ع10، 2010، ص 133.

[2]- ضاري رشيد ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[3]- إبراهيم أبراش، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد في كتاب: العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 112.

*- البيرستروكا: تعني إعادة الهيكلة في برنامج الإصلاحات الاقتصادية.

*- الغلاسنوست: هي سياسة الدعاية القصوى والانفتاح والشفافية في أنشطة جميع المؤسسات الحكومية.

[4]- ناصر الدين الأسد، الثقافية العربية بين العولمة والعالمية، عمان: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، بحث منشور لسنة 2000، ص 30.

خلاصة:

انطلاقا مما سبق تقدم أن التداعيات والمتغيرات التي شهدها العالم الآن لم تبلور بصورة نهائية بعد نظاما دوليا جديدا وبروز ما يعرف بالأحادية القطبية ذات طابع أمريكي.

إن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد قد اتصف بسيولة المعالم وغموض الملامح التي لم تكن أكثر من تصورات ترسمها وتنظر وتروج لها الولايات المتحدة الأمريكية حتى تبلورت بالتدريج فأصبحت تحمل اسم العولمة وتعمل بكل الوسائل المتاحة لتوظيف وجني المكاسب.

2/ النزوح نحو الديمقراطية الليبرالية:

يمثل الأنموذج الديمقراطي الليبرالي إحدى قيم العولمة التي يراد تعميمها على العالم، وقد أسهم الاتحاد نحو الأخذ بهذا الأنموذج في تدعيم العولمة.

لقد تسارعت على المستوى العالمي موجة التحول الديمقراطي والتي شملت العديد من بلدان وسط وشرق أوربا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا.

مع نهاية الحرب الباردة وتبعها من سقوط المعسكر الاشتراكي فقد أسهم بالدفع نحو هذا الاتجاه، إذ أن سقوط صدقية الإيديولوجية الماركسية، وهذا ما أدى إلى اتساع نطاق جاذبية الأنموذج الديمقراطي الذي تحول إلى أنموذج عالمي تسعى كثيرا من الدول إلى الأخذ به كليا أو جزئيا، شكليا أو فعليا.[1]

إن الديمقراطية التي دأبت القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للترويج لها بعدها الأنموذج الوحيد للديمقراطية، هي ليست غاية في ذاتها ذريعة للضغط على بعض الأنظمة الحكم والتحريض ضدها والتدخل في شؤونها الخارجية وفرض الهيمنة.[2]

على الرغم من زيادة الاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية الليبرالية بنوع من البراغماتية والانتهازية السياسية وعدم تردده في التضحية بقيم الديمقراطية في حالة تعارضها مع المصالح.

هناك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية وبقدر دأبها على تشجيع عملية التحول الديمقراطي؛ احتمال أن يؤدي التطبيق "الديمقراطي الحقيقي" في تلك الدول إلى وصول قوى وتيارات سياسية لا تتفق مع المصالح الأمريكية.

---

[1]- ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، بغداد، بيت الحكمة، 2001، ص 308.

[2]- ثامر كامل، المرجع نفسه، ص 321.

3/ تنامي دور المجتمع المدني:

من العوامل الأخرى التي ساهمت في تعزيز الاتجاه نحو العولمة التنامي الذي شهدته السنوات الأخيرة في دور المنظمات الدولية غير الحكومية كقوة فاعلة على الساحة السياسية الدولية.

وهي عبارة عن هيئات أو اتحادات دولية مستقلة عن حكومات تركز اهتماماتها وأنشطتها على قضايا ذات طابع عالمي تهدف إلى تكوين المجتمع المدني العالمي[1]، أي أن المجتمع من الناس الذين يفكرون بشكل عالمي ويؤمن بوحدة الجنس البشري والترابط.

تزايد عدد المنظمات تزايدا مضطرد وهذا بسبب بروز مجموعة من القضايا والمشكلات العالمية التي أخذت طابع التدويل.

وهذا بعد تجاوز الطور المحلي إلى الطور العالمي لتمس الطابع الدولي تأتي في مقدمتها هاته القضايا والمشكلات خاصة اللاجئين وهذا ما يؤثر على استقرار الأمن الإقليمي والدولي بالإضافة إلى تجارة المخدرات.[2]

لو يفوتنا الحديث عن منظمة العفو الدولية ومجموعة الراقية ومشكلات المتعلقة بالبيئة مثل: التلوث، التغيرات المناخية ضف إلى هذا الإرهاب الدولي وآثاره السياسية العابرة للحدود وما تقوم به منظمات الجريمة الدولية والجماعات المتطرفة.[3]

خلاصة: إن بروز المجتمع المدني وتنامي دوره بشكل من أشكال العولمة وهذا ما يدل على أن الدول لم تعد تتمتع بالسيادة المطلقة كما أن كل ذلك يعني أن الاتجاه العام في ظل العولمة ينحو نحو المأسسة على الصعيد العالمي.

ويجرنا بذلك الحديث عن المؤسسات العالمية وتدير العلاقات بين القوى العالمية الجديدة، التي تضم الدولة كفاعل من الفواعل الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات وكذا الهيئات الاقتصادية والمالية.

نظرا لتعقد المشكلات من حيث المدخلات وتشابك الأسباب واتساع النطاق من حيث الجغرافيا والتأثيرات فلم تعد تقتصر على المنظمات غير الحكومية، برز اتجاه دولي جديد لزيادة التنسيق الإقليمي والدولي

---

[1]- بركات محمود مراد، ظاهرة العولمة: رؤية نقدية، د.س.ن، ص 80.

[2]- هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة، تر: عدنان عباس علي، مراجعة: رمزي زكي، الكويت، عالم المعرفة، 1988، ص 370.

[3]- هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص 371.

والعالمي لمواجهة مختلف المشكلات، المجاعات، الفقر، البطالة، التصحر، الجفاف والثروات الطبيعية وضحايا الحروب. لقد انعقدت العديد من المؤتمرات لمناقشة هاته القضايا تمثلت في:[1]

- ❖ Wold Summit for Children قمة الطفل التي عقدت في نيويورك عام 1990م.
- ❖ المؤتمر الدولي حول المخدرات نيويورك عام 1990م.
- ❖ قمة ريودي جانيرو قمة الأرض عام 1992م.
- ❖ مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان عام 1993م.
- ❖ قمة كوبنهاغن حول التنمية الاجتماعية 1994م.
- ❖ مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994م.
- ❖ مؤتمر بكين الرابع عن المرأة عقد عام 1995م.
- ❖ مؤتمر اسطنبول حول المدن عام 1996م.

وقد كان للمنظمات غير الحكومية دور فاعل ومؤثر في هذه المؤتمرات، فضلا عن تواصل نشاطاتها الانفرادية على نطاق واسع.

(تنامي دور هذه المنظمات في النظام العالمي لدرجة أن بعض الحكومات في العالم الثالث قد استجابت لمطالب هذه المنظمات لمراقبة المساعدات الإنسانية، وقبول رأي هذه المنظمات في مجالات حقوق الإنسان ونزع السلاح).[2]

المطلب الثاني: التغيرات الاقتصادية الدافعة إلى العولمة

انطلاقا مما سبق ذكره كنا قد أشرنا إلى ما سبقت التحولات الاقتصادية تحولات سياسية دفعت باتجاه العولمة وفي ها الموضع سنحاول سرد أهم التحولات الاقتصادية والتي أدت إلى بروز العولمة باعتبار أن ميدان الاقتصاد كان هو الميدان الأرحب الذي شهد بروز العولمة التي تبدو الأكثر وضوحا وهي:

1/ سيادة قوى السوق العالمية:

لقد أثرت المتغيرات التي رافقت النظام الدولي وتطور معه الفكر الرأسمالي والفكر الليبرالي ومع تغيرات آليات تدعيم النظام حسب المتغيرات الداخلية والخارجية، والذي كان الدافع وراء التحرك الرأسمالي الواقع خارج الحدود الوطنية، ذلك أن العولمة قد أوضحت الهدف البعيد للرأسمالية المتمثل في الأسواق العالمية، فضلا عن التحرر

[1]- د. محمد نعمان جلال، العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولية، المجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد 145، 2001، ص 44.

[2]- د. محمد نعمان جلال، العولمة بين القومية والمنظمات الدولية نقلا عن حسن علي الفلاحي، العولمة الجديدة، جامعة العراق، 2014، ص 55.

الاقتصادي الذي يسهل حركة انتقال رؤوس الأموال حسب أفكار الاقتصادي الاسكتلندي الأصل " Adam Smith"* مؤسس الليبرالية الاقتصادية وهي من بين مفاهيم الرأسمالية.

ولكن كان للعولمة مخططاتها وتطور تراكمات النقيض في ضوء الأزمة المالية العالمية إلى جانب تفاقم استغلال وإفقار دول العالم الثالث.[1]

لقد تغيرت آليات تدعيم وتحديد النظام بحسب المتغيرات التي نشأ عليها الفكر الليبرالي نحو هدف في ظلا "كثوابت" إستراتيجية هما:

1. التجديد والتطوير في داخل النظام الرأسمالي.*
2. دعم الهيمنة الخارجية.

ولقد تطورت الليبرالية بحسب الحاجة للنظام الرأسمالي.

2/ الشركات المتعددة الجنسيات:

تعرف كذلك باسم الأخطبوط في بعض المواقع الالكترونية لا تزال تتمتع بدور متزايد في الاقتصاد العالمي.

المصدر: http://abeqtisad.com

*- Adam Smith، 1776، لندن، ثروة الأمم، An inquiry into the nature, wealth of nations and causes of the weath of nations.

[1]- Stefan Freehed, U.S.A, Unddieneume weltor drang, Bon : Bourien verlage, 1992, p 91.

*- بهدف تحقيق نمط نموذجي بالقوة الاقتصادية والعسكرية والحضارية.

إن ما يميز الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعرف على أنها إحدى أهم قوى العولمة والتي أسهمت ببروزها جاءت نتيجة حتمية لتطور العلاقات الرأسمالية.[1]

تنشر الشركات نشاطها في عشرات الدول وتحصل على تمويل محلي في كل دولة وتعمل الشركات المتعددة الجنسيات على:

1. تعاظم الدور العالمي للشركات المتعددة الجنسيات.
2. التطور الهائل والمستمر الذي وصلت إليه.
3. دورها في التجارة الدولية.
4. القوة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات.

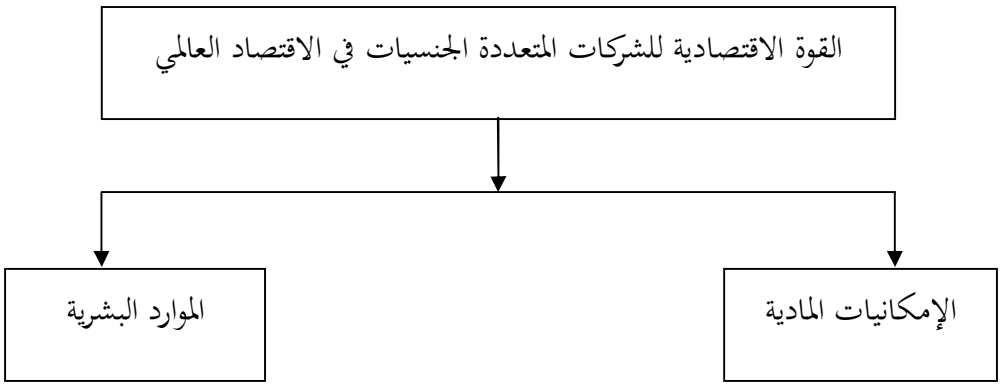

ستيفن هيبر: اقتصادي أمريكي وباحث أكاديمي في مجال نظريات الشركات الغابرة الجنسيات "إن العالم سيصبح تحت سيطرة الشركات والتي تهيمن على الشطر الأعظم في الناتج الصناعي فيه".

TNCS : Transnational Corporations

تعد الشركات المتعددة الجنسيات إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي المعاصر، ذلك انطلاقا من طبيعة الدور الذي تقوم به هذه الشركات في نقل التقنية والخبرات التسويقية والإدارية المصاحبة لقيامها بالاستثمار المباشر في العديد من دول العالم.[2]

لقد أصبح للشركات المتعددة الجنسيات دور متزايد في الاقتصاد العالمي وأصبح كإطار مؤسسي تتعايش مع مؤسسات ومنظمات مكملة ومنافسة لها. لقد أدى التطور الهائل والمستثمر الذي وصلت إليه الشركات المتعددة الجنسيات.

[1]- هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سبق ذكره، ص372

[2]- يحي اليحياوي، العولمة آية عولمة، الدار البيضاء، بيروت، إفريقيا الشرق، 1999، ص 41.

جدول رقم 01: التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر وإعداد الشركات المتعددة الجنسيات 1995-2010:

الوجدة: مليون دولار

السنة	1995	2000	2005	2010
التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر	3.769.042	8.008.434	12.563.770	21.288.584
عدد الشركات الأم	38.541	63.459	69.727	103.786
عدد الشركات الأجنبية التابعة	251.450	689.520	690.391	892.114

Source : spisma/index.php/CJFA/article/viewfile/CJFA.2015.004/6758

تحليل الجدول 01:

شهد العالم زيادة هائلة في عدد الشركات عابرة الجنسيات، كما هو موضح في الجدول رقم 01، منذ التسعينات، ارتفع عدد الشركات متعددة الجنسيات من 38.5 ألف شركة إلى أكثر من 103.7 ألف شركة في عام 2010، أي أن عدد الشركات متعددة الجنسيات التي تمارس نشاطها في الاقتصاد العالمي خلال تلك الفترة بنسبة 169% أما عدد الفروع التابعة لهذه الشركات خارج الدولة الأم فقد ارتفع ليصل إلى أكثر من 800 ألف فرع بحلول عام 2010.

الشكل 01: استقصاء رأي لتفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للدول المضيفة لاستثماراتها المستقبلية النسبة المئوية 2016.

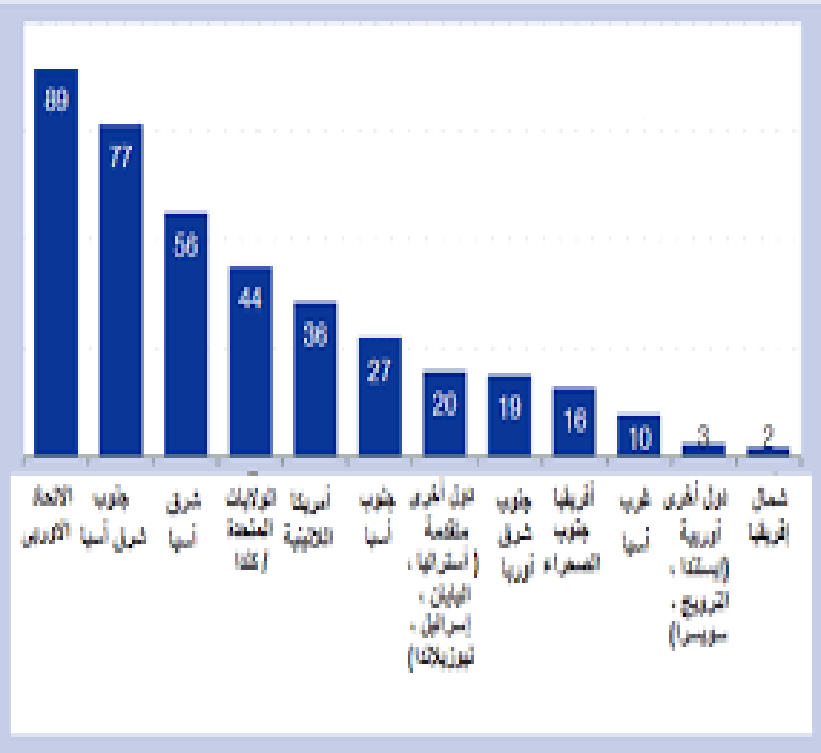

Source : //Unctad.org/en/publicationslibrary/webdiaeia2015d4-en.pdf

كما تشير البيانات التي تنشرها إلى أن تم اعتبار منطقة اليورو – الاتحاد الأوربي – أكثر مناطق العالم جذبا لأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات، فوفق البيانات الموضحة في الشكل رقم 01، اختيار 89% من المستثمرين الذين شملهم استقصاء حول تفضيلات الشركات المتعددة الجنسيات لوجهات استثماراتهم الاتحاد الأوربي كواحد من أفضل 5 وجهات للاستثمار.

فيما حازت منطقة شمال إفريقيا ومنها مصر على حصة منخفضة للغاية 2% فقط من الشركات المتعددة الجنسيات تضع دول شمال إفريقيا قائمة على 5 وجهات للاستثمار.

الشكل رقم 02: دور الشركات المتعددة الجنسيات في تشكيل أنماط القيمة المضافة في التجارة الدولية

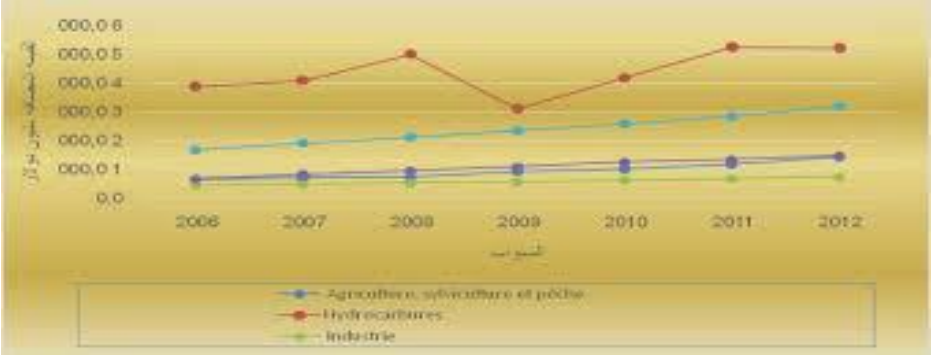

Source : World investment report, 2013, p 123.

يكمن تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة الدولية في تكوين أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل من خلال تطبيق ما يسمى بعولمة السوق، بحيث يتم إنتاج الأجزاء المكونة للسلعة الواحدة في أماكن مختلفة في العالم وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات المنتشرة فروعها في معظم أنحاء العالم فهي تمارس تأثيرا كبيرا على هيكل التجارة الدولية لما تملكه من موارد وقدرات وتقنيات تمنح عددا محدودا من دول العالم ميزة تنافسية نظرا لانتشارها الواسع لفروعها في كافة أنحاء العالم.

3/ المنظمات والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية:

المنظمات الدولية على أنها مجموعة الهيئات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع الدولي تعمل هذه المنظمات والمؤسسات إحدى الأدوات الفاعلة في توجيه إستراتيجية العولمة والترويج لإيديولوجية السوق وتشمل العديد من المجموعات والوكالات العالمية الرسمية وغير الرسمية.

أهم المنظمات والمؤسسات المالية الدولية:

منظمة الأمم المتحدة: www.un.org

1. المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC: يشكل المجلس أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ويعمل تحت سلطة الجمعية العامة بهدف تنسيق عمل الأمم المتحدة والوكالات والمؤسسات المختصة، الاقتصادي والاجتماعي يضم هذا المجلس عدة لجان بما فيها حقوق الإنسان ولجنة التنمية المستدامة.

يشتمل المجلس عبر مواقعه على صفات الانترنيت على التالي:[1]

[1]- من الموقع الالكتروني: Madint.org/ar/guid-IO

- ❖ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC، www.un.org/2004
- ❖ لمشاركة المنظمات غير الحكومية Langue Englais:

www.un.org/coordination/ngo

- ❖ لتحميل استمارة الترشح: http://www.un.org/esa/documents.htm القرار 1996/31.

أمثلة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

قسم المنظمات غير الحكومية DESA

غرفة رقم Un Plaza Dc1-1480 نيويورك

Mail : desangosection@Un.org

Por : +1(212)963 8652

2. لجنة الأمم المتحدة لأوربا:

قسم الإعلام:

قصر الأمم Palais des nations

1211 جنيف 10 سويسرا

Per : +4155 917 1234

E-mail : Info.ece@Unece.org

بالإضافة إلى دليل العمل مع المنظمات الدولية وتقسم إلى التالي:

أ. التعاون الشامل مع الأمم المتحدة:

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC	مكتب الربط مع المنظمات غير الحكومية التابع لمكتب الأمم المتحدة جنيف	إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة	خدمة الربط غير الحكومية التابع لمكتب الأمم المتحدة SLNG	Mandat international ومركز استقبال الوفود والمنظمات غير الحكومية

ب. التعاون القطاعي مع الأمم المتحدة:

- ➢ منظمة العمل الدولية OIT.
- ➢ منظمة الصحة العالمية OMS.

- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية OMM.
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية OMPI.
- الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية UIT.
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان HCDM.
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR.
- برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز ONUSIDA.
- مؤتمر المم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE.
- لجنة الأمم المتحدة لأوربا CEE.
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان FNUAP.
- معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث UNITAR.
- معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح UNIDIR.

3. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: هما من المؤسسات المالية الدولية الرئيسية تأسستا بعد الحرب العالمية الثانية من أجل إنعاش الاقتصاد العالمي وإعادة الإعمار وزيادة التبادل التجاري ومعالجة المشاكل المالية والنقدية على المستوى العالمي.

يعرف صندوق النقد الدولي:[1]

هو عبارة عن وكالة متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة ويمثل إحدى مؤسستي بريتون وودز ثم إنشاءه بموجب معاهدة دولية عقد نهاية 1944 في واشنطن، أعضاءه أكثر من 186 عضو.

مهمته: وضع نظام نقدي دولي جديد.

أهداف صندوق النقد الدولي:

من بين الهداف الظاهرة للصندوق هي مساعدة الدول الأعضاء خاصة النامية في معالجة الاقتصاديات

[1]- حسين عباس حسني الشمري، المؤسسات المالية الدولية تعريفه ونشأته وأهدافه وطريقة تمويله، مقال منشور بشبكة جامعة بابل ، موقع الكلية، 2015/01/14، الساعة: 17:42.

وعدم التوازن في ميزان المدفوعات.[1]

يعمل الصندوق على منح قروض قصيرة الأجل من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات من خلال برنامج التثبيت الاقتصادي.

أهدافه تتوضح كالتالي:[2]

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة مختصة وكل ما يتعلق بالمشاكل النقدية.
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي.
- تدعيم الثقة لدى الدول الأعضاء ليمكنها من استخدام مواردها.
- مراقبة التطورات الاقتصادية والسياسية والمالية في الدول الأعضاء
- إقراض الدول الأعضاء التي تتعرض لمشاكل.
- تقديم المشورة والتدريب في مجالات خبرة الصندوق وبنوكها المركزية.

4. منظمة التجارة العالمية World Trade Organization: هي منظمة عالمية تقع في سويسرا مدينة جنيف تهتم بالتجارة مهمتها الأساسية تيسيرها وحريتها لها قوانين دولية تضم 152 عضوا.

الخريطة توضح:موقع المقر الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية

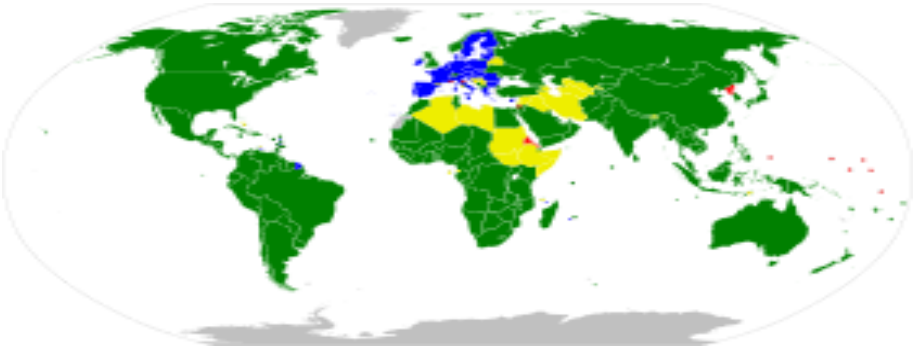

Source : http://m.marefa.org/

نشأت المنظمة 1995 هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "GATT" "الجات" وأنشأت نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبق.

[1]- حسين عباس، مرجع نفسه، 2015.

[2]- من الموقع: http://www.Uobabylon.edu.rq/uobcoleges/lecture.aspx نقلا عن: حسين عباس الشيمري، بتاريخ: 2019/08/13، الساعة 22:00.

« John Maynard Keynes and Harry Dexter white at the Bretton woods conference Both economists had been strong advocates of a liberal international trade environment, an recommended the establishment of three institutions : the IMF (Fiscale and Monetary Issues), the world Banle (Financial and structural issues), and the Ito international economic cooperation.[1]

أهداف منظمة التجارة العالمية:

تتجلى أهم أهداف التجارة العالمية في التالي:[2]

أولا: إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام وضمان العمل وراحة كل من المنتج والمستهلك.

ثانيا: الثقة والضمان كل من المنتج والمستهلك ينعموا بإمدادات مضمونة واختيارات أوسع من المنتجات والمكونات والمواد الخام.

ثالثا: نشوء عالم اقتصادي مزدهر يتماشى قوانينه بإجماع الدول الأعضاء في المنظمة.

رابعا: رفع مستوى المعيشة والارتقاء.

خامسا: تخفيض الحواجز الجمركية.

سادسا: تشجيع حركة تنقل رؤوس الأموال.

سابعا: تنفيذ الاتفاقيات وانتهاج أسلوب المفاوضات لتسوية المشاكل.

تعتبر المنظمة من أهم مؤسسات العولمة الاقتصادية إذ تتجلى مهمتها في تنظيم التجارة العالمية وتقديم المنفعة للشركات المتعددة الجنسيات والدول الرأسمالية على وجه الخصوص، وشروطها المتمثلة في إلغاء الحواجز والقيود الجمركية وتحرير التجارة.

بمعنى آخر سيادة قوى السوق بمراعاة إلغاء التدخل الدولي وخصخصة الشركات وإلغاء القطاع العام مع المحافظة على أهداف العولمة الاقتصادية ومبادئها مثل: تكامل الأسواق العالمية وحرية انتقال رؤوس الأموال وهذه كلها تتماشى مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأن مجمل فقرات البرنامج – التكييف الهيكلي – الذي يعتمدان عليه ما هو إلا بشكل دائم مع فقرات اتفاقية التجارة العالمية.

[1]- World Trade Organization : http://www.wto.org/ date 13/08/2019h23:00

[2]- World Trade Organization : An illegal organization that Violates the declaration of human rights, by Michel. Chossudovsky, Nov. 1999.

5. التكتلات الإقليمية: في السنوات الأخيرة شهد العالم تدافع كبير نحو ما يعرف بالتكتلات الإقليمية أو عبر الإقليمية كمظهر أساسي من مظاهر العولمة الاقتصادية، وهذا ما تماشى مع المؤسسات والمنظمات المتعددة الأطراف المنسقة لمسارات العولمة ومظهر جديد من مظاهر الاقتصاد الدولي.

لقد تعددت النظريات التي درست العلاقة بين ظاهرتي التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعولمة الاقتصادية ويمكن التفريق بين الاتجاهات النظرية في نقطتين هما: [1]

الواقعيون الجدد: الذين ركزوا على أهم أسباب وخلفيات التكتلات وعلاقتها بالعولمة، جاء في تحليلاتهم الجديدة من منظار المأزق الأمني ودرسوه من زاوية إلا إذا تحملت جميع الدول المسؤولية وكل ما يتماشى وأخطار العولمة واللجوء إلى علاقات إقليمية، ومن جهة أخرى الحديث عن جيو اقتصاد أو ما يعرف بالجيو سياسية لا تتحدث عن غزو دولة لأراضي دولة أخرى بل غزو قوى الأسواق بدل الحديث عن الجغرافيا المحددة لسياسات الدول، بل صار الاقتصاد يشكل الجغرافيا والأرض افتراض.

أما الاتجاه الثاني: الذي يتحدث مباشرة عن العلاقة بالتكتلات الإقليمية هذا ما أشار إليه "جاكوب فايثر" "Jacob Viner" في نظرية حول الاتحاد الجمركي بين خلق التجارة وبين تحويل التجارة Trade Creation and Trade Diversion.[2]

يمكن القول في الأخير أن الإقليمية أصبحت هي الأخرى من بين أهم المرتكزات الاقتصاد العالمي وهذا ما خلق الجدل بين الانسجام والتعارض بين الإقليمية والعولمة؛ لكن إذا كانت العولمة مجموعة من الإيديولوجيات الاقتصادية المحضة والعمليات المركبة فإن الإقليمية هي مظهر دال على العولمة، فلا يمكن الحديث عن العولمة أو الانخراط في الانطباع العالمي العولمي وهي تجري في انطباع تدريجي وافق منطلقات قطبية متشتتة بل في تكتلات إقليمية متجانسة في قالب شمولي واسع.

[1]- Christian Deblocke, Régionalisme économique et Mondialisation : Que nous apprennes les théories ? Université du Québec d'études internationales et mondialisation, 2005, pp 8-10.

[2]- المعهد العربي للتخطيط، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، الكويت: سلسلة جسر التنمية، العدد 81، مارس 2009، ص 09.

المبحث الثاني: العولمة: دراسة في المفهوم

العولمة ارتبط هذا المصطلح بالتقدم التكنولوجي، يرجع المصطلح إلى المعسكر الغربي؛ وظهر في أوربا في منتصف القرن الثامن عشر عام 1870 واستمر إلى القرن العشرين وظهرت معه مفاهيم جديدة كالهوية والقومية ومع ظهور ما يعرف بحقوق الإنسان أصبح العالم أكثر ديناميكية وأصبح الاهتمام بالمواطنة والمجتمع المدني العالمي.

تعتبر العولمة نتاج العوامل كثيرة أبرزها العاملين الاقتصادي والسياسي وفي هذا المبحث سنحاول معرفة ما هي العولمة؟ ما أنواعها؟ وما هي أعمدتها ومؤسساتها؟ وما هي أهم أخطارها؟

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للعولمة

أولا: العولمة لغة

عولمة: اسم، المصدر: عولم

كلمات ذات الصلة:

استعلام، استعلامات، استعلم، اعتلم، إعلام، إعلامي، أعلام، أعاليم، أعلومة، تعلم، تعليم، تعليمي، تعليمات، علم، علماء، علامون، علام، علالم، علماني، علمانية، علموية، علم.

المصدر: عولم Globalization.

أي حرية الانتقال للمعلومات وتدفق رؤوس الأموال والسلع والتكنولوجيا والأفكار والمنتوجات الإعلامية والثقافية؛ والبشر أنفسهم بين جميع المجتمعات الإنسانية حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد أو قرية واحدة صغيرة ترفع الشركات العملاقة شعار العولمة لتستطيع التوغل داخل جميع الدول بلا قيود.[1]

عولمة رأس مال: تزايد الارتباط والاتصال بين الأسواق المختلفة.

عولمة الثقافة: تزايد الصلات غير الحكومية والتنسيق بين المصالح المختلفة للأفراد والجماعات فيما يسمى بالشبكات الدولية.

لم يتفق المفكرون على صياغة محددة لمعنى العولمة.

إن أصل العولمة الثقافية أو عولمة الثقافة حسب ما جاء في تعريف قاموس المعجم الوسيط للغة العربية المعاصرة تزايد الصلات غير الحكومية والتنسيق بين المصالح المختلفة للأفراد والجماعات فيما يسمى بالشبكات الدولية.

[1]- قاموس المعاني الجامع، التصفح عبر الموقع: http://www.almaany.com/or/dict/ar.ar/ تاريخ الدخول: 2018/09/23، الساعة: 19:30، عولمة.

ثانيا: العولمة اصطلاحا

لم يتفق المفكرون على صياغة محددة لمعنى العولمة في الاصطلاح فمنهم من عرف العولمة بأنها نظام عالمي جديد يقوم بأساسه على العقل الالكتروني، وثورة المعلومات والإبداع التقني اللامحدود وبصرف النظر عن الحدود الجغرافية أو الأساسية بين الدول.

يمكن القول أن مصطلح العولمة هو مصطلح غامض إلى حد ما وهي عبارة عن مفهوم شامل يصف التغيير المستمر والمتواصل في أنحاء العالم.[1]

إن أصل مصطلح العولمة: وردت كلمة العولمة في المعاجم وردت أول مرة في معجم أوكسفورد بالانجليزية Oxford Dictionnary.[2] في عام 1930، أما في معجم ميريام ويبستر بالانجليزية Merriam-Webster Dictionnary فقد وردت لأول مرة في عام 1951 وفي عام 1960 بدأ علماء الاجتماع والاقتصاد يستخدمون الكلمة على نطاق واسع.

ينصرف معنى العولمة Globalization إلى معنيين:

الأول: جعل الشيء على المستوى العالمي، أو نقله من حيز المفقود والمحدود إلى حيز اللامحدود.

المحدود هو الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية وديمغرافية صارمة تحفظ كل ما يتصل بخصوصية الدولة بهدف الحماية من الخطر الخارجي أو التدخل سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو السياسة أو الثقافة، أما اللامحدود فنقصد به العالم أي الكرة الأرضية، فالحركة تكون على إطار التبادل والتفاهم على اختلاف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية.[3]

إن هذا المعنى يجعل من العولمة تطرح الموضوع الضمني المستقبل للدولة القومية National State.

ثانيا: إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاقه عالميا، وبهذا يبدو مصطلح العولمة شديد البراءة لا ينسجم مع الدلالة اللفظية.

في عام 1962 مارشال ماكلوهان Marshall Macluhan الكندي الأصل بتحليلات عدة على وسائل الإعلام ومدى تأثيرها في المجتمعات وأسفرت نتائج دراسته عن صياغة مصطلح جديد وهو القرية العالمية Global Village.

---

[1]- تعريف ومعنى العولمة في معجم المعاني الجامع، www.almaany.com، اطلع عليه بتاريخ: 2019/03/14.

[2]- العولمة مفهوم النشأة والأهداف، www.dnewar.org، بتاريخ: 2018/03/22.

[3]- ضاري رشيد الياسين، العولمة: مضامينها (السياسية والاقتصادية والثقافية)، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2010، ص 121.

بعد سقوط جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة بدأت كلمة العولمة تعتبر عن مختلف أنحاء العالم وكأنه العالم بدا كوكبا صغيرا، أصبحت لها شعبية كبيرة خاصة بعد أن بدأ Ted Levitt يفكر فيها يحللها ويدرس آثارها وقال البعض أنه أول من أوجد الكلمة.

أصبحت تستعمل لتدل على مدى تدفق رؤوس الأموال والخدمات كما أصبحت تنطبق على شيء له صيغة عالمية وينسب إليها مثل: الثقافة العالمية، المعتقدات العالمية، المجتمع العالمي.[1]

ومفهوم المصطلح كما يشاع في استخدامه، تعميم نمط من الأنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية الذي تختص به جماعة معينة أو نطاق معين على العالم كله؛ ننوه في هذا المعنى إلى كسر الحواجز الإقليمية ورفع الحدود أمام انتقال السلع أو رؤوس الأموال أو المعلومات أو الأفكار أو القيم.[2]

العولمة كمفهوم ينطوي على عناصر الجذب والشد والتدافع والتنافر مما أدى إلى الاعتقاد بأن طبيعة العولمة تتطلب وصفها بظاهرة عرضية.*

ينظر المتخصصون في العلاقات الدولية على أن العولمة بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، مع إنشاء عدة مؤسسات دولية مثل: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، تبعتها منظمة التجارة العالمية، مما أدى معظم الدول إلى التبعية.[3]

العولمة أو الكوكبة: Globalization

ظاهرة عالمية جديدة ظهرت في الآونة الأخيرة نتيجة لجملة من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، لقد أنتجت العولمة العديد من المظاهر التي أثرت بشكل مباشر وملحوظ على كافة الأصعدة في مختلف أنحاء العالم بحيث تمثل نظاما عالميا متداخل ومعقدا، نتج عنه العديد من التطورات الحياتية.

يمكن القول أن العولمة عبارة عن توجه اقتصادي سياسي، تكنولوجي، حضاري، تربوي، على أثر هذه المحددات تذوب فيه المحددات بين الدول والحضارات والأمم والأفراد.[4]

---

[1]- العولمة في المفهوم والمظاهر والآثار، Globalizaion-origine of the word, www.mrglobalization.com, 21/07/2010, Retrieved : 24/03/2018.

[2]- ضاري رشيد الياسين، مصدر سبق ذكره، ص 122.

*- يرى مفكري العولمة أنها تعمل لصالح الأكثر تقدما ولا تستفيد منها الدول الفقيرة، التي ستعاني من استغلال القوى العظمى، أما البعض فيعتقد أنها ستحقق فوائد لكل دول العالم بما فيها النامية أو السائرة في طريق النمو.

[3]- عبد الخالق عبد الله، مجلد 28، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[4]- Thomas W. Teiler (2002), Globalization, www.encyclopedia.com , Retrieved : 28/07/2018, Edited.

تعد العولمة إحدى الظواهر الحديثة، مست كل جوانب الحياة وكذا المجتمع ككل والدول من جانب اقتصادي والذي يعد أكثر الجوانب تعرضا لها، العولمة.

ويقابله الجانب السياسي الذي مسه هو الآخر اختراقا بفعل الضغوطات الاقتصادية المفروضة من مؤسسات العولمة العالمية.

تميز المصطلح بالغموض والتعقيد وعدم التناسق بين النظرية والواقع، على هذا الأساس لم يسلم الجانب الثقافي من تأثيرها لأن الجانب يمس عمق الأمم ويؤثر على حضارتها والمكونات والخصوصيات الثقافية لدى المجتمع.[1]

تعقيب:

بعد هذا الواقع المعاش، إلا أن الجانب النظري يبقى مختلف عن هذه التطورات ولم يساير ما حدث في الساحة الدولية العالمية من تغيرات مما فتح مجال لبعض القوى الصاعدة والأطراف على التحكم في مسارها ووضع الأطراف على التحكم في مسارها ووضع جل المفاهيم التي تريدها.

تعرف العولمة على أنها مجموعة من التطورات التي جاءت بعد الحرب الباردة وتهدف إلى إزالة الحدود الفاصلة بين دول العالم.[2]

التعاريف المتعددة للعولمة:

العولمة مفهوم مراوغ ومتعدد الدلالات ومختلف المعاني وعمومية استخدام المصطلح تجعل من الصعب إيجاد مفهوم خاص له، لقد اكتسب المصطلح وضعا أشبه بالأسطورة حيث يرى بعض الباحثين أن العولمة تمثل تطورا طبيعيا نحو عالم بلا حدود وأن ذلك يمهد لزوال نظام الدولة المتعارف عليه، في حين يرى بعض المفكرين أن مفهوم العولمة مبالغ فيه ويدعو إلى الخوف ويتطلب مقاومته.[3]

لقد كثرت التعاريف المتعددة للعولمة ولم تتفق الآراء والأفكار على تعريف واحد وشامل وجامع لها، نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم.

لقد امتد المفهوم من ناحية مجالات متنوعة ومتعددة ومتنوعة التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والمعلوماتية.[4]

---

[1]- الحسين عصمت، العالم الإسلامي وتحديات العولمة، مجلد الكلمة، العدد 19، ربيع 1998، ص 80.

[2]- عبد الخالق عبد الله، "العولمة: جذورها وكيفية التعامل معها"، عالم الفكر، القاهرة، المجلد 28، العدد 2، 1999، ص 40.

[3]- محمود أمين، الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة، سلسلة كتاب قضايا فكرية، العدد 629، 1929، ص ص 10-11.

[4]- المرجع نفسه، ص 11.

لأجل الغموض في مصطلح العولمة انقسم الباحثين بين مؤيد ومعارض للعولمة،لهذا سيأتي التعريف لكل فئة على حدى ثم نحاول صياغة تعريف شامل للعولمة وسنعرض تعريفين لكل فئة وهما:

فئة المؤيدون:

إن الذين يرجحون للعولمة ويأتون بتعريف تقترن بينها وبين العالمية وهي شيء حتمي ومفروض، وأنه شيء محبب لابد من الاعتراف والإقرار به وأكد المؤيدون للعولمة التركيز على الجوانب الإيجابية وأهم التعاريف:

يرى **بروتون بادي:** أن العولمة تعمل على إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف مع إدعاء إدماج الإنسانية ضمن إطاره.[1]

تقييم:

إن الغرض الأساسي من هذا التعريف هو أن العولمة هي توحيد المجتمع الدولي في إطار قالب جاهز تقوده قوة معينة، يتلخص في قالب العالم للبرنامج الأمريكي مجسد بقيم ومبادئ وأهداف الدول الرأسمالية الغربية على العموم وأمريكا على وجه الخصوص.

يرى أنتوني جيدنز يقول على أن العولمة هي تكيف مع العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية عبر العالم على نحو يهيئ لترابط التجمعات أغلبها المحلية، على مقتضى أحداث تقع على بعد كبير والعكس صحيح.[2]

تقييم:

يركز هذا التعريف على الجدل للعولمة بين التأثيرات العالمية والمحلية.

كذلك يعرفها **روبرتسون** أنها: "انضباط الزمان والمكان على المستوى العالمي، وتكثيف الوعي بالعالم ككل مترابط".[3]

يعرفها **ريكاردو بيتريلا** في كونها: مجموعة المسلسلات التي تمكن إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات في الأسواق العالمية، منظمة بمعايير ومقاييس عالمية من طرف منظمات تعمل على أساس قواعد عالمية وفق ثقافة الانفتاح على النظام العالمي وتخضع الإستراتيجيات العالمية.[4]

---

[1]- محمود أمين، المرجع نفسه، ص 13.

[2]- أبو عبد السلام، أحمد عبد الله، العولمة رؤية موضوعية، دار التنوير الإسلامي، ط1، مصر، 2000، ص 90.

[3]- عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 16.

[4]- فضيل دليو، التحديات المعاصرة، العولمة والانترنيت،الفقر، اللغة، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002، ص76.

تعرفها **بثينة حسين عمارة** هي: إزالة القيود والحدود الاقتصادية والعلمية والسياسية بين الدول ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة، يعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي.[1]

يعرفها **جلال الشافعي** أنها: ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، فيتزايد فيها دور العالم الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة كهذه الدائرة المندمجة.[2]

أما **عابد الجابري**: يرى أن العولمة هي من إفرازات الثورة المعلوماتية، وما يرافقها من تطورات في مجال الاتصال والإعلام.

ويعرفها أيضا على أنها: توحيد الاستهلاك وخلق العادات الاستهلاكية على نطاق عالمي، وهي ما تزيد من الترابط والتشابك والتفاعل بين الدول والمجتمعات.[3]

فئة الرافضون (المعارضون):

من بين الرافضين لفكرة العولمة هم الذين يعتمدون في تعريفهم لها على أنها استعمار من نوع جديد، يؤكدون أنه يجب الحذر والخوف منها وسنذكر أهم التعاريف التي تحذر من العولمة وهي:

يعرفها **"تايلور"** أنها: عملية حركية يتم بواسطتها فرض الهياكل الاجتماعية للحداثة وهذا من المنظور الغربي عبر العالم، لما يتضمنه ذلك من مخاطر القضاء على الثقافات الأخرى وعلى حق الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في المشاركة في هذه العملية.[4]

يصيغ عبد السلام أبو قحف مجموعة من التعاريف تمثلت في التالي:

أ. خطة رأسمالية غربية، تستهدف استنساخ العالم على صورتها أي تنميته بالشكل الذي يخدم القوى العظمى.

ب. هي محاولة جادة لتكريس أو تجنيد الشرعية الدولية لخدمة المصالح للدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 80.

[2]- جلال الشافعي، العولمة الاقتصادية والأثر على الضرائب في مصر، مجلة الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد خاص، 2002، ص 06.

[3]- ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم؛ الظاهرة والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ص 06.

[4]- المرجع نفسه، ص 17.

جـ. هي خطاب ثقافي وسياسي واقتصادي تحت شعار أو أطروحة تسمى بالنظام العالمي الجديد الذي ينطوي على شعارات عديدة مثل: حقوق الإنسان والسلام والديمقراطية، بينما جوهرة تعميق فجوة التخلف بين الشمال والجنوب والسيطرة على ثروات الشعوب واستعمالها لصالح الدول العظمى، وطمس حضارتهم وثقافتهم الإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.[1]

ثم ظهر تعريف آخر لـ: ممدوح محمود منصور يقول: أن العولمة هي مدارة إراديا تهدف من خلال القوى المهيمنة على النسق العالمي للاستفادة من الأوضاع الدولية ودرجة الاعتماد الدولي المتبادل وصورة التوزيع العالمي الراهن للقوة المتمركزة بأيدي الدول المتقدمة، وكل هذا من أجل تحقيق الهيمنة العالمية وذلك من خلال فرض أنماطها.[2]

انطلاقا من مجمل التعاريف التي ذكرت فالعولمة تعني انتقال وحركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأيدي العامة والاستثمارات عبر الحدود الوطنية والإقليمية دون قيود تذكر.

يرى "مارتين كنون"، أن العولمة تمثل ما اصطلحنا على تسميته في العالم الثالث لعدة قرون بالاستعمار وفقا لذلك تعد العولمة صورة من صور الامبريالية الحديثة.[3]

محاولة إعطاء تعريف شامل للعولمة:

في حقيقة الأمر ومما سبق رصده هناك صعوبة كبيرة لصياغة تعريف شامل للعولمة، حسب التعريفات التي جاءت بها كل المجموعتين فالأولى: مؤيدة للعولمة والثانية رافضة.

لهذا سنقوم بإعطاء التعريف الذي جاء على لسان عبد المطلب عبد الحميد يقول فيه:

أن العولمة هي السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق، وتعميق الثورة التكنولوجية والإعلامية وفتح الحدود السياسية.[4]

Globalization تعني جعل العالم ذا توجه واحد مسيطر عليه تقنيا وثقافيا في إطار حضارة واحدة.

[1]- حسين حنفي، صادق جلال الأعظم، ما العولمة، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1999، ص 73.

[2]- ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[3]- بثنية حسين عمارة، العولمة وتحديات العصر، دار الأمين، ط1، 2000، ص 21.

[4]- عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 16.

بالانجليزية Globalization بالفرنسية Mondialisation ووضعت كلمة العولمة في اللغة العربية مقابلا حديثا للدلالة على هذا المفهوم الجديد.

من خلال المتابعة، تعددت التعاريف وتباينت الآراء حول المفهوم هناك من يرى أنها تطور علمي تلقائي تشير إلى زيادة الترابط التدريجي للعالم.

ففي تعريف "محمد عبد الله محمد شاهين" فهي "تعبر عن تطورين هامين هما الحديث والاعتماد المتبادل ويرتكز المفهوم بمعناه الشامل على التقدم الهائل في المعلوماتية (تكنولوجيا المعلومات) فضلا عن الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة في كل الساحة الدولية المعاصرة".[1]

إن العولمة تتسع وتتعمق وتشمل كل الأبعاد الحياتية اليومية وتؤثر كل الجوانب بما في ذلك الجانب السياسي الذي يشمل السلم والوعي والفكر والحدث والقرار السياسي.

لطالما أصدرت الدعوة إلى العولمة من الولايات المتحدة فإن الأمر يتعلق بالدعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي وفسح المجال له ليشمل العالم كله "O" وهذا ما يجعل مفكرا مثل "ريجيس دوبرية" يرى أن العولمة التي تتم الدعوة إليها: عولمة زائفة فالحيز المطروح فيه أمريكي والنمط السياسي والثقافي هو نمط الحياة الأمريكية والفكر الأمريكي.[2]

مما سبق يتضح أن العولمة هي العملية التي يجري بها انتقال الفواعل المختلفة سواء كانت مادية أو فكرية، من المحيط المحلي إلى المحيط العالمي، فقد ركزت في بدايات ظهورها على التجارة والمال مستخدمة وسائل تقنية متقدمة في مجال تقنية الاتصال والمعلوماتية وشيئا فشيئا بدأت العولمة تتوغل وتطغى على الجوانب الأخرى كالجانب الثقافي، السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي.

تعرف موسوعة World English Dictionary Encarta والتي تشرف عليها الدكتورة "أن سو خانوف" Anne Soukhanov فيما يلي: إن العولمة هي العولمة التي يتخذ فيها الاقتصاد بعدا عالميا.

وأصل كلمة عولمة هو قرية كونية Global Village الذي صاغه مارشال ماكلوهان Marshall Macluhan.[3]

---

[1]- محمد عبد الله شاهين محمد، نقلا عن عبيد نايف علي، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، العدد 221، 7، 1997، ص 29.

[2]- Sheila L. Croucher, Globalization and Belonging : The Politics of Identity a Changing World, Rowman & Littlefield, 2004, p 10.

[3]- العولمة تاريخ المصطلح ومفهومه، دراسة: عبد المجيد راشد، بحث في الموقع: http://muntada.islamtoday.net/t46232.html

تعقيب:

وهناك من ترجم العولمة الكونية Global Village إلى غير العولمة.

ومن هنا اختلفت التعاريف لهذه الكلمة لدى المفكرين وتنوعت الصيغ في التعريف مثل:

الكوننة أو الكونية نسبة إلى الكون، وهو في العرف الفكري المعاصر، العالم المشهود بجماداته ونباتاته وأناسيه.

الكوكبية: نسبة إلى كوكب الأرض.

العالم نسبة إلى العالم، وهو أيضا في العرف الفكري، العالم المشهود.

الكلوية: نسبة إلى الكل أي جميع الناس على الأرض وبعضهم مازال يسميها بالاسم الذي راج في أوائل التسعينات وهو: النظام العالمي الجديد.

وهناك كثير من الكتاب يسمونها بوصف هو نتيجة حكم عليه لديهم هو الأمركة.

المطلب الثاني: أنواع العولمة

العولمة هي اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمار المباشر وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من الرأسمالية وحرية الأسواق وخضوع العالم لقوى السوق العالمية واختراق حدود القومية وانحسار سيادة الدولة.

تعددت أنواع العولمة: تجسد مفهومها في العديد من الأشياء فهي تتجسد في العولمة الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والسياسية وسوف نشرح كل منها بالتفصيل:

1/ العولمة السياسية:

فكرة العولمة السياسية تقوم في الأساس على فكرة الحرية والتخلص من الأنظمة الديكتاتورية التي تقيد الحريات السياسية والفردية، وجدير بالذكر أن هذا النوع من العولمة كان له أثرا إيجابيا في التطور السياسي للعديد من الدول النامية والتي بدأت أن تتجه لإقامة الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد على الانتخاب وحرية إبداء وحرية المشاركة.[1]

إن العولمة السياسية تقوم على الحرية في مختلف صورها كحرية التفكير، وحرية الاختيار وحرية الاعتقاد، حرية الانضمام إلى المنظمات السياسية، وحرية تشكيل الأحزاب وحرية الانتخاب، كما تؤكد على الحفاظ على حقوق الإنسان وصيانتها، وقد أدت العولمة السياسية إلى تطور العالم تطورا ديمقراطيا ملحوظا يظهر جليا في

[1]- محمد عبد الله شاهين محمد، العولمة السياسية والاقتصادية أثرها على الدول العربية، دار يافا للنشر والتوزيع، 2018، ص 50.

العديد من الدول وخاصة الدول النامية، حيث ازداد المشاركة السياسية التي عززت مصير الشعوب وسقطت الحواجز التي تمنع تكوين الأحزاب السياسية.[1]

مظاهر العولمة السياسية أيضا تركيز المنظمات الدولية غير الحكومية التي تهتم بالقضايا العالمية، مثل: قضايا حقوق الإنسان، وقضايا تحقيق السلام، ويعد ميثاق الأمم المتحدة الذي يحتوي في مبادئه على مبدأ التدخل الأغراض الإنسانية خير مثال على احترام حقوق الإنسان وحرياته.[2]

من ناحية أخرى استخدام الأمم المتحدة بعد الهيمنة عليها وعلى مؤسساتها السياسية المؤثرة، خاصة مجلس الأمن الذي تعد قراراته ملزمة عالميا، واستخدام حتى النقض (الفيتو) عند الضرورة أو التلويح باستخدامه لمنع أي قرار لا يريده الغرب وخاصة أمريكا، ولعل ما يجري الآن من تعسف أمريكي بدعم بريطاني، ومجاملة من بقية الأعضاء الدائمين في استعمال هذه المنظمة العالمية لتكريس هيمنة أمريكا دليل على ذلك، وما كشفه بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة في كتابه "بيت من زجاج" والكتاب مطبوع ومتداول بعد خلافه مع أمريكا هو "غيض من فيض".[3]

تعقيب:

تعد السياسة من أبرز اختصاصات الدولة التي تحرص على عدم التفريط بها ضمن نطاقها الجغرافي والمجال الوطني، وهذا الحرص ضمن المجال المحلي بعيدا عن التدخلات الخارجية ترتبط أشد الارتباط بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحيتها وسلطتها، للدولة القومية نقيض العولمة كما أن الحياة السياسية ونتيجة لطبيعتها ستكون من أكثر الأبعاد مقاومة للعولمة[4] والتغير في قواعد اللعبة السياسية.

ترتبط العولمة ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينات والتي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي، من أبرزها هاته القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوربية المشتركة لتشكل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف الأوربي لعام 1999 ليشرف على عملة اليورو.[5]

---

[1]- أحمد قاسم، العولمة (مفهومها، أهدافها، خصائصها)، انظر الموقع: www.al3loom.com، بتاريخ: 2019/12/07.

[2]- حامد شاكر العاني، النظام العالمي الجديد: العولمة أنواعها وكيف نشأت؟ ولماذا وجودها الآن؟ انظر الموقع: www.alukah.net، تاريخ الموقع: 2019/12/07.

[3]- علي محمد مقبول الأهدل، العولمة، مقالة منشورة، 2014، انظر الموقع: http://www.alukah.net، بتاريخ: 2019/12/07.

[4]- بلحاج محمد كوني، العولمة والهيمنة، دراسات شبكة المعلومات، العدد 06، 2001.

[5]- بلحاج محمد كوني، مرجع نفسه.

ومن خلال بروز الولايات المتحدة الأمريكية مع السياق الاقتصادي هناك ما يقابلها من مؤسسات مالية تجارية واقتصادية عالمية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية عام 1996 لتشرف هي الأخرى كاملا على النشاط التجاري العالمي، بينما يشرف صندوق النقد الدولي على النظام المالي العالمي.[1]

لقد أفرز الوضع الدولي الجديد عدة مفاهيم وتطورات من منظور عملية العولمة السياسية تتمثل في:[2]

1/ توسيع دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، مما حدا بالبعض إلى اعتبار العولمة مرادفا للأمركة.

2/ إن القوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسيات بخاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل في كيانات أكبر، إنما تسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الحكومات وبخاصة في العالم الثالث والتأثير على سياستها وقراراتها السيادية.

3/ إن الدول الصناعية الغربية وبعض دول العالم الثالث المصنعة حديثا اتجهت نحو إقامة وتدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية كجزء من إستراتيجيتها لتتكيف مع عصر العولمة والاستفادة من التطورات الكبيرة التي حملتها في مجال تقنية الاتصال والمعلوماتية وسهولة التنقل وغيرها من التقنيات التي تمت الإشارة إليها سابقا.

4/ على الرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم على صعيد الخطاب السياسي الرسمي العملية إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من البرغماتية والانتهازية السياسية.

5/ إن القوة الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة وهي الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد إلى استخدام قواتها ونفوذها لتوظيف الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية: صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين.

6/ إن فرص وإمكانيات تحقيق المزيد من الاستقرار في النظام العالمي في عصر العولمة تبدو بصفة عامة محدودة، فالتأثيرات القائمة والمحتملة للعولمة على بلدان العالم الثالث، وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب.[3]

1. **العولمة السياسية:** كذلك تبرز الهيمنة التي تفرضها دول العالم القوية على الدول النامية والضعيفة من خلال التأثير في اقتصادياتها ودفعها لاتخاذ مواقف ترضي تلك الدول بما يتناسب مع تحقيق مصالحها ودون

[1]- أمين سمير، في مواجهة أزمة عصرنا، سينا للنشر، القاهرة 1997، ص 94.

[2]- محمد عبد الله شاهين محمد، مرجع سابق الذكر، ص ص 67-68.

[3]- محمد عبد الله شاهين محمد، مرجع نفسه، ص 69.

2. النظر إلى الرأي العام في الدول الضعيفة؛ أي أن العولمة السياسية سوف تساهم في البلبلة وعدم الاستقرار.[1]

تظهر العولمة السياسية بشكل كبير في الهيمنة المفروضة من قبل دول العالم القوية على الدول النامية، مما يدفع هاته الأخيرة للخضوع ويتم ذلك بالرجوع إلى الرأي العام في الدول النامية الأمر الذي يؤدي دائما إلى حدوث اضطرابات وعدم الاستقرار.[2]

تتشكل العولمة السياسية أكثر الأبعاد الحيوية، حركية وخطورة للعولمة؛ إذ لا تقوم فقط بإعادة النظر في المنطلقات الأساسية للدولة، بجعلها أكثر ارتباطا بمحورية الإنسان وحقوقه ولكن أيضا بتنميط مجموعة قواعد التفاعل السياسي الداخلي والوطني مع فرض تصورات مندمجة لأساليب الحكم.[3]

كذلك يمكن القول أن العولمة السياسية مرتبطة بالمنطق الفلسفي النيوليبرالي، ولا يمكن تجاهل التصورات التي أفرزتها الحرب الباردة والتي تهدف لخلق نموذج الحكم الصالح.[4]

تقوم العولمة السياسية على مجموعة من المحددات تتمثل في:[5]

1/ ضرورة بناء تصور موحد وإلزامي لحقوق الإنسان لا تعترف لا بالثقافة ولا بالدين ولا تعترف بالحدود، ولا بالسيادة ولا بالاختصاص الداخلي للدولة فهنا نجد أولوية منطق حاجات الإنسان على منطق أمن الدولة.

2/ جعل الديمقراطية نظام الحكم الوحيد القادر على التكيف مع منطلقات العولمة.

3/ جعل الديمقراطية حقا يستخدم لتغيير الأنظمة السياسية باسمه، وترفض الأنظمة الانقلابية باسم، ويتدخل في الشؤون الداخلية باسمه كما كان في حالة تدخل الأمم المتحدة.

4/ تفعيل منطق دولة الحق والقانون.

5/ بناء منطق المجتمع التعددي بخلق حراك اجتماعي وسياسي مؤثر يتمحور حول المجتمع المدني.

6/ أما المحدد الأخير فيهدف إلى خلق آليات الرشادة والعقلانية السياسية عن طريق فرض فلسفة الحكم الراشد.

---

[1]- أسماء أحمد الشطي، جامعة الكويت، القبس الالكتروني، انظر الموقع: http://alqabas.com، بتاريخ: 2019/12/08، الساعة: 13:50.

[2]- انظر الموقع: http://mawdoo3.com، بتاريخ: 2019/12/08، 13:51.

[3]- محند برقوق، مفاهيم سياسية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، الموقع: http://www.politics-dz.com، بتاريخ: 209/12/09، الساعة: 16:30.

[4]- المرجع نفسه.

[5]- محند برقوق، مفاهيم سياسية، العولمة السياسية، المرجع نفسه.

لقد استطاعت العولمة السياسية أن تؤثر في المفهوم الإستراتيجي للدولة فإنها تؤثر بشدة في علاقاتها مع جميع دول العالم.

فمن هنا يظهر أن العولمة السياسية هي حركية تهدف لجعل العالم يحكم بنفس المنطق السياسي، بنفس منطلقات المرتبطة بالتصور الغربي (حقوق الإنسان) والهدف هو جعل كل الحكم في الدول ديمقراطي تشاركي والحكم الراشد في حال عدم تعارضها مع مصالح القوى المهيمنة.

2/ العولمة الثقافية:

تعني انتقال الأفكار والمعاني والقيم إلى جميع أنحاء العالم لتوسيع وتعزيز العلاقات الاجتماعية، وتتميز بالاستهلاك والاستخدام الشائع للثقافات المنتشرة والمتعارف عليها عبر الانترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي.

تعرف العولمة الثقافية على أنها واحدة من الاتجاهات التي انبثقت عن حركة العولمة باستعمالها مجموعة من المفاهيم الحديثة والتي أحدثت ثورة فكرية ثقافية نتج عنها ما يعرف بأنماط التفكير باستعمال مصطلح الإبداع والمواهب والابتكار وهدفها القضاء على سبل التفكير التقليدية ولها جانب اجتماعي ويعتبر نوع من التفاعل الحضاري.[1]

تهدف العولمة الثقافية إلى نقل الأفكار والقيم والعادات والثقافات المختلفة خاصة، بقدر ما في الثقافة من سمة التلاقح وتجاوز جميع الحدود الجغرافية والتاريخية والعقيدية بقدر ما تعبر الثقافة عن هوية خاصة لأية أمة بل لأي مجتمع بل أيضا لأية قرية تختص بسمة ثقافية تجاوزها.

علما أنه شاع في الأدبيات المعاصرة قول:[2]

"أن التوغل في المحلية هو الطريق إلى العالمية"؛ أي: من هنا يصبح ذوبان القرية في المدينة ضمن مظاهر ظاهرها التطور لكن باطنها خسارة أدبية لا تعوض حتى أن الخسارة تكون بزوال سلبيات متخلفة من الأساس.

الثقافة تتضمن إلى جانب النسق المعرفي مجموعة متجانسة من القيم والذكريات والتعبيرات والأحلام الكامنة داخل مجتمع ما على اختلاف المستوى الأخلاقي والتباين المعرفي.

لعل أهم أخطار العولمة الثقافية، استئصال هذه الخصائص لا يقل عن أخطارها الاقتصادية، والسياسية الشيء الذي يجدر التنويه به والإشارة إلى زحف أمواج العولمة لأن الثقافة هي ما عبر عليه صامويل هنتغتون لاسيما الهوية الثقافية ولا تنسجم مع افتراس العولمة.

---

[1]- مرجع سبق ذكره، الموقع: http://mawdoo3.com

[2]- يحي راضي، العولمة الثقافية/ مجلة الواحة، العدد 60، 2010.

وقد عبر صامويل هنتغتون بصدام الحضارات قائلا: "إن الفروق بين الحضارات ليست فروقا حقيقية فحسب بل هي فروق أساسية فالحضارات تتمايز بالتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والأهم الدين وهذه الفروق نتاج قرون ولن تختفي سريعا".[1]

ومع أن صاحب كتاب "صدام الحضارات" لم يذكر مصطلح العولمة تحديدا إلا أنه يقرر بما يطابق الموضوع "أن الخصائص والفروق الثقافية أقل قابلية للتبديل" ثم يستنتج: أن أصل صدام الحضارات هو الثقافة.

لقد أثبتنا أن شهادة هانتغتون لنرى كيف يعلن منذ البداية أن خطوط الانقسام الثقافية سيكون المصدر الرئيسي للنزاعات المقبلة في العالم وأن الثقافات أو الحضارات يمكن أن تحتضن مجموعات متعددة من الشعوب دون أن تذوب وهذا بالطبع يجعل الثقافة متعسرة على هضم العولمة.

أما العكس يتضح جليا عند "فوكو ياما" حول نهاية الثقافة الكلاسيكية والقيم التقليدية كمصداق جلي لنهاية التاريخ وما يعاكسه هو العكس الذي نجده عند لويس كنتوري.[2]

حيث يذهب إلى أن الثقافة التقليدية سوف تنجح في مقاومة العولمة والسبب كما يرى كنتوري: يكمن في الفكر القومي والدولة والقومية... يقول مؤكدا: أن كل دولة في الشرق الأوسط في أيامنا هذه تناضل من أجل هويتها ومبادئها والدول الإسلامية تفعل ذلك في إطار الإحياء الإسلامي والفكر الإسلامي.

من جهة أخرى فإن هواجس خطر سيطرة العولمة على الثقافة لا تزال تطارد العقل البشري لتتحول إلى كائن جديد يهدد الكيان الثقافي العربي.

وهذا ما يخلق تعزيز الثقة بالعولمة وتبرئتها من الاختراق الثقافي.

تعقيب:

إن الغزو الثقافي أصبح بدوره يغزونا داخل الفكر ويثبت عقدة الخوف من ثقافة الأخذ يصنع سياجا متعلقا اما حين نأخذ الثقافة بالمعنى الأوسع مما يجعل ثقافة العولمة عملية تقويض للثقافة الوطنية، حيث لا عولمة دون دولة عولمية ذات بروتوكولات هيمنة تهدد كل ثقافة مغايرة وتتحول من الانفتاح العالمي إلى الاجتياح العولمي كما هو الوضع في البث الفضائي للأفلام الإباحية وما يبث عبر شبكات الانترنيت بعيدا عن أية رقابة فهذه الثقافة لا رقابة عليها إلا رقابة الضمير لكن هذا الضمير العولمي.

[1]- يحي راضي، المرجع نفسه.

[2]- أستاذ السياسة في جامعة ميريلاند الأمريكية المهتم بالدراسات الإسلامية.

وتكفينا نظرة خاطفة قبال ذلك لرصد هشاشة الوعي العربي تجاه التدفق الإعلامي الانبهار بالإقبال المتشوق على مدبلجات مطولة.

إذن: إن العولمة ومطامع الهيمنة والي صرح بها الرئيس الأمريكي "نيكسون".

قال: "إنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية استغلال تلك الهيمنة الإعلامية في تكوين نموذج أمريكي يسود العالم كله".[1]

يقصد نيكسون هنا هو أن نجاح التجارة الأمريكية في ترويج ثقافة العولمة حيث لاقت إقبالا باعتبار أن الثقافة الأمريكية غير مقتصرة على النخبة.

الهوية الثقافية وتحديات العولمة:

Source : Studies.aljazeera.net

توضح الصورة ثقافة العولمة والهوية الثقافية والتي تعتبر نظام من القيم والتصورات التي يتميز بها مجتمع ما تبعا لخصوصياته التاريخية والحضارية وكل شعب من الشعوب البشرية ينتمي إلى ثقافة متميزة عن غيرها وهي كيان يتطور باستمرار ويتأثر بالهويات الثقافية الأخرى ولهذه الأخيرة مستويات ثلاث وهي: هوية فردية، هوية جماعية، هوية وطنية.

وفي معناها الثقافي هي مرحلة من مراحل التفكير الإنساني في العالم المعاصر بدأت بالحداثة ثم بعد الحداثة والعالمية ثم العولمة ونحن الآن في مرحلة الأمركة ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الكوكبة ثم يتطلعون إلى مرحلة الكونية.[2]

[1]- علي حميدان، الخليج وتحديات العولمة، أبو ظبي، 1997.

[2]- فضل الله إسماعيل محمد، العولمة السياسية وانعكاساتها وكيفية التعامل معها، بستان المعرفة، 1999، ص 10.

كذلك على المستوى الثقافي: هو تحديد ثقافتنا، وإغناء هويتنا والدفاع عن خصوصيتنا، ومقاومة الغزو الثقافي الذي يمارسه المالكون للعلم والتكنولوجيا، وهذا لا يقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لابد منها لممارسة التحديث* ودخول عصر العلم والتكنولوجيا.

العولمة الثقافية: أنها محاولة مجتمع ما تعميم نموذجه الثقافي على باقي المجتمعات الأخرى، والأنماط السلوكية لأفراد هذه المجتمعات بوسائل تقنية واقتصادية وثقافية متعددة.

تسعى العولمة إلى تصدير وفرض القيم الليبرالية الغربية على كل أمم وشعوب الأرض (نمذجة بالثقافة) العالمية وفق الثقافة الغربية.

ومن بين **أهم خصائص العولمة والهوية الثقافية** هي: تسعى العولمة إلى خلق نظام عالمي نموذجي وموحد لا يقبل التمايزات ولا الخصوصيات (مذهب واحد ونهائي على الصعيد العالمي) بينما تتميز الهوية الثقافية بخصائص التفرد والتعدد والاختلاف فهناك ثلاث نماذج من الهويات الثقافية:[1]

1/ هوية فردية: داخل القبيلة أو الطائفة أو الحزب.... تدافع عن الاستقلالية والتميز الفردي.

2/ هوية جماعية: تدافع عن الخصوصيات المكونة للجماعة، وإن اختلفت عن باقي الجماعات الأخرى.

3/ الهوية الثقافية القومية أو الوطنية: تفتخر بعناصرها الحضارية والثقافية المميزة لها عن باقي الأمم والقوميات الأخرى.

أما **العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية:** من بين اتجاهات العولمة، الاتجاه الثقافي الذي تندثر بمقتضاه الخصوصيات الثقافية والأفكار إلى المستوى العالمي مما يسمح ببروز مفاهيم إنسانية مشتركة عابرة لكل المناطق، وبالتالي فهدف العولمة الثقافية ليس هو خلق ثقافة عالمية واحدة بل هو خلق عالم بلا حدود ثقافية.

لكن من الملاحظ أن الثقافات الوطنية أصبحت تنصهر في ثقافة العولمة بهدف ترسيخ نمط ثقافي معولم (النمط العربي) تهيمن قيم المجتمعات الأكثر تقدما، ومن جوانب تأثير العولمة الثقافية على ثقافة المجتمعات.[2]

---

*- نحن في حاجة إلى التحديث أي إلى الانخراط في عصر العلم والتكنولوجيا كفاعلين مساهمين ولكننا في الوقت نفسه في حاجة إلى مقاومة الاختراق وحماية هويتنا وخصوصيتنا الثقافية والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو.

[1]- انظر الموقع: mostajad.com/2018/02/pdf-64.html، الدخول: 2019/12/14، الساعة: 18:23.

[2]- افضل الله إسماعيل محمد، مرجع سبق ذكره ص12

- ✓ **التأثير اللغوي:** استعمال بعض اللغات الغربية (الفرنسية والانجليزية) كلغات رسمية في مرافق الإدارة والاقتصاد، استعمالها في وسائل الإعلام والاتصال، وفي المقررات الدراسية، وكلغات للتخاطب اليومي.
- ✓ **التأثير الخلقي:** انتشار مظاهر العنف والإباحية في وسائل الإعلام والسينما والقنوات الفضائية وعلى شبكة الانترنيت، مما تسبب في تدهور القيم في بعض المجتمعات التي لا تزال تحتفظ بقيم العفة والحشمة.
- ✓ **التأثير القيمي:** تنميط القيم ومحاولة جعلها واحدة لدى البشر في المأكل والملبس والعلاقات الأسرية وبين الجنسين، علاوة على نشر قيم الاستهلاك الرأسمالي.[1]

مظاهر وآليات العولمة الثقافية:

سنتطرق من هنا إلى أهم آليات ومظاهر العولمة:

1/ آليات العولمة الثقافية:[2]

- ✓ **وسائل الاتصال والإعلام:** تتجلى في القنوات التلفزيونية والفضائية وشبكة الانترنيت والجرائد، والصحف والمجلات والأقراص المدمجة والهاتف حيث قامت بعض الشركات الأمريكية مثلا عبر القنوات الفضائية والسينما وشبكة الانترنيت بنشر اللغة الانجليزية وأنماط الاستهلاك الأمريكي.
- ✓ **الوسائل الفنية:** كالسينما التي تهيمن فيها الأفلام الأمريكية المثيرة ويغلب عليها طابع الرعب والموسيقى الغربية الصاخبة بالإضافة إلى الخطابات التي توجهها الرسوم المتحركة للأطفال.
- ✓ **الأدوات اللغوية:** تتمثل في استعمال اللغة الانجليزية والفرنسية في التواصل والإعلام والتربية والتعليم والعمل والأماكن العمومية والخاصة فاللغة حاملة للثقافة والحضارة.

2/ مخاطر العولمة الثقافية:

- ✓ **في الثقافة:** تنميط ثقافي للعالم وفق الثقافة الغربية، حدوث ردة ثقافية انغلاقية عند الشعوب الضعيفة.

---

[1]- دروس منشورة، مادة الجغرافيا السنة الثانية بكالوريا: شعبة آداب وعلوم إنسانية، mostajad.com، بتاريخ: 2019/12/13، دروس في العولمة والهوية الثقافية.

[2]- أحمد كمال أبو المجد، العولمة والهوية ودور الأديان، مجلة المسلم المعاصر، العدد 91، ص ص 14-15.

- ✓ **في السلوك والقيم:** تدهور القيم والسلوك جراء الاختراق القيمي السلبي، نشر قيم الاستهلاك الرأسمالي وقيم الفردانية.
- ✓ **في اللغة:** تراجع اللغات القومية لفائدة اللغات المهينة (الانجليزية، الفرنسية) في الإدارة والاقتصاد والتعليم والإعلام والواصل اليومي.

في الأخير يمكن القول أن الحدود بين الدول لا يمكنها أن تمنع العولمة الثقافية من الانتشار، لأنها ظاهرة واقعية تفرض نفسها لحكم النفوذ السياسي والضغط الاقتصادي والتغلغل المعلوماتي والإعلامي التي يمارسها النظام العالمي الجديد، لكن تستطيع أن تتحكم في الآثار السلبية لهذه العولمة، إذ بذلك جهودا مضاعفة للخروج من مرحلة التخلف إل مرحلة التقدم في المجالات كلها وليس فحسب في مجال واحد نظرا للترابط الشامل بين عناصر التنمية الشاملة ومكوناتها.

3/ العولمة الاقتصادية:

تعني نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل: الحرية الاقتصادية، فتح الأسواق، تغليب قوى العرض والطلب في تحديد السعر في الأسواق وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي.

لقد تنامت ظاهرة العولمة في مجالات الحياة المختلفة وفق الآليات والكيفيات التي أصبحت متعددة في التطوير والإدارة والبناء التنموي عبر ما يسمى آليات العولمة، وأمكن ملاحظة هذا التنامي بوضوح في المجال الاقتصادي من خلال:[1]

- تزايد اندماج الشركات الكبرى.
- قيام الشركات العملاقة عابرة الحدود.
- توسيع نزاعات السيطرة على الأسواق بين شركة رأسمالية كبرى وأخرى.
- التنافس بين الشركات والمؤسسات المالية الكبرى.
- السيطرة التجارية والاقتصادية على وجه العموم.

جاءت هاته التعبيرات العملانية بتغيرات واضحة في مدلولات مفاهيم التنمية الاقتصادية لخدمة حملة من التغيرات مثل: تطوير أوضاع الدولة الفقيرة حتى تلتحق بأي عربة في قطار العولمة، وإنشاء برنامج الأمم المتحدة

[1]- أحمد عبد الرحمن أحمد، العولمة المفهوم المظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 26، ع1، 1998، ص 03.

الإنمائي UNDP، ومنظومة مساعدة التنمية في البلدان الغنية والمؤسسات المتعددة الأطراف وبرامج قروض التنمية، وبنك التنمية للدول الأمريكية.

شهد العالم منتصف الثمانينات من القرن العشرين تغيرات عالمية، سريعة ومتلاحقة في خطاها.

What is economic Globalization ?

« A dynamic process of global economic integration characteriged by increasing freedom in the movement of labar, goods, services, technology, and capital » (De la Dehesa, 2000).

Increase in international flows of :

- Goods.
- Services.
- Capital.
- Information.

العولمة الاقتصادية: هي أيضا التكامل والترابط الاقتصادي المتزايد بين الاقتصاديات الوطنية والإقليمية والمحلية في جميع أنحاء العالم.

كذلك يمكن تعريف العولمة الاقتصادية على أنها حدوث توسع في الأنظمة الاقتصادية لتصبح أنظمة اقتصادية متكاملة وذات طابع علمي[1]؛ يعود وجود هذه التشاركية بين الأنظمة الاقتصادية في العديد من الدول حول نتيجة لتمازج الأفكار والأساليب وبعض القيم والأعراف الخاصة بالأفراد.

يشير مفهوم العولمة الاقتصادية إلى اتجاه الشركات والجهات الاستثمارية المحلية إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

تؤثر العولمة الاقتصادية على الحياة الاقتصادية للدول ولابد أن يكن لتأثيرها العديد من الإيجابيات بسبب ما تحدثه العولمة الاقتصادية ومنها:[2]

1/ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** حيث يعزز من نقل التكنولوجيا والصناعات وإعادة هيكلة ونمو الشركات العالمية.

2/ **الابتكار التكنولوجي:** يتم تحفيز تطوير تكنولوجيا جديدة بسبب المنافسة المتزايدة من العولمة الاقتصادية داخل الدول؛ مما يساهم في تحسين الناتج المحلي وزيادة كفاءته.

[1] - Economic Globalization : Trends, Risks and Prevention : www.org, Retrieved : 02/08/2018.

[2] - Globalization on Economic Growth, www.thebalance.com, Retrieved : 02/08/2018.

3/ **تحسين مقياس الاقتصاد:** تساهم العولمة بتحقيق توفيرات كبيرة في التكاليف والأسعار، مما يساهم في نمو الاقتصاد لكنه قد ينعكس سلبا على الشركات المحلية الصغيرة التي تحاول المنافسة.

المطلب الثالث: خصائص العولمة

تتصف العولمة بمجموعة من الخصائص أبرزها:

- سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات العالم حيث تم اختراق أكثر من 30 ألف شركة متعددة الجنسيات إلى 500 شركة كبرى في العالم إيرادها يعادل حوالي 41% من النتائج المحلي الإجمالي العالمي، كما أن 424 شركة من هذه الشركات تمتلكها مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى: أمريكا، اليابان، كندا، فرنسا، انجلترا، ألمانيا، إيطاليا.[1]
- بروز أحادية القطب التي تعد من أهم سمات العولمة والتي تتمثل في الهيمنة الأمريكية على العالم السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية وامتلاك وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتقدمة.[2]
- تراجع دور الدولة وعجزها عن مواجهة لشركات المتعددة الجنسيات التي حلت محل الدولة في بعض الدول المتقدمة.
- تكوين نخبة من رجال الأعمال لا تنتمي إلى بلد معين هدفها السعي لنقل نشاطها في أي مكان وفق مقتضيات العائد المادي على نطاق علمي.
- تحقيق الوحدة والألفة والتأمل بين البشر دون اعتبار للعرق أو الثقافة أو الطبقة الاجتماعية والخلفية.
- تؤدي العولمة إلى انقسام العالم إلى مناطق حضارية مغلقة وأخذ هذا الانقسام الشكل الثقافي والحضاري وأصبح أكثر وضوحا من أي وقت مضى.[3]

[1]- بسينة حسنين عمارة، العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري، القاهرة، دار الأمين للنشر، ط1، 2000، ص 20.
[2]- المرجع نفسه، ص 21.
[3]- المرجع نفسه، ص 22-23.

المطلب الرابع: أهداف العولمة

هناك مجموعة من الأهداف الحيوية للعولمة يمكن توصيفها على النحو التالي:[1]

- ❖ الوصول إلى السوق العالمية المفتوحة بدون حواجز أو فواصل جمركية أو قيود.
- ❖ الوصول إلى عالم موحد بكتلة واحدة متكاملة ومتفاعلة في نطاق الاحتكار المباشر وغير المباشر.
- ❖ جعل العالم وحدة واحدة مندمجة ومتكتلة من حيث المصالح والمنافع المشتركة والجماعية.
- ❖ أهمية التصدي لأي خطر يهدد الاستقرار والأمن الجماعي والأمن العالمي.
- ❖ التقليل من مستويات المعيشة المتفاوتة والفوارق.
- ❖ الوصول إلى أشكال التجانس العالمي.
- ❖ تنمية الاتجاه نحو لغة وحيدة للعالم يتم استخدامها.
- ❖ الوصول إلى وحدة الإنسانية وتعميق الإحساس والشعور بالإنسانية البشرية بهدف التعاظم من الحراك لتأكيد هوية عالمية وإزالة أشكال التعصب والتمايز العنصري.
- ❖ الوصول إلى رؤية جديدة بمثابة حركة النور ورؤية فاعلة من حيث الضمير والطموح.

باعتبار أن العولمة مصدر أجنبي وباعتبارها أن هذا الأجنبي أكثر تقدما وقوة ونفوذ، وتجلت فيه الدول المتقدمة هي صانعة القرارات وموزع الأدوار على الدول النامية تحت رغبة الاقتصاديات المتقدمة هذا ما جعل المنافسة كونية لا تقف على خفض الانتماء بل تحسين جودة السلع وتشمل الجودة البيئية هي الأخرى، فالعولمة فرضت تحديا مهما يتمثل أن كل اقتصاد لابد أن يخضع تحت وطأة المنافسي

[1]- Linicome M., Nationalism Internationalization and the Dilemma of Educational, Reform in Japan, Comparative Education Review, Vol 32, 1993.

المبحث الثالث: العولمة الاقتصادية (دراسة عامة)

العولمة كظاهرة اقتصادية سرعان ما تطورت بفضل التكنولوجية الثالثة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتأثيرها على المجال الاقتصادي وخصوصا أسواق المال في العلاقات الاقتصادية الدولية، وانتهاج الأسلوب الليبرالي وتغليب فكرة السوق وظهور أسواق دولية جديدة وأسواق المال الدولية فأفرزت ما يعرف بالعولمة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية

إن مصطلح العولمة جديد نسبيا وهو كمصطلح ظهر حديثا حيث ظهر لأول مرة بعد منتصف الثمانينات من القرن الماضي والعولمة الترجمة الحرفية لكلمة Globalization أي جعل الشيء لتكون عالميا أي جعل العالم عالما واحدا، في إطار حضارة كونية أو كوكبة.[1]

1/ تعريف العولمة الاقتصادية:

يمكن تعريف العولمة على أنها تقوم على مجموعة من الحقائق أهمها سرعة التطور التكنولوجي والعلمي وهدفها إدارة شؤون العالم الاقتصادية عن طريق تحرير التجارة الدولية وإطلاق حرية تحرك رؤوس الأموال.

على الرغم من حداثة مصطلح العولمة، إلا أنه اليوم أصبح أكثر تداولا في العالم، إن من أبرز ما أنتجه الغرب في السنوات القليلة هو مصطلح النظام العلمي الجديد New World Order ثم أتبعه مصطلح Globalization.[2]

1/ أهم مرادفات العولمة بالعربية:

العولمة: الكوكبة، الكونية، الشوملة، الشمولية، العالمية.

إن العولمة قائمة على مبدأ الاعتماد المتبادل الذي يحول العالم إلى قرية معولمة Globalization Village متنافسة ثم يؤدي إلى أعمال منظمة عابرة للقوميات ثم عولمة الاقتصاد ثم عولمة المشروع الذي يعمل في أي اقتصاد.[3]

يرتكز مفهوم العولمة الاقتصادية على التقدم الهائل وما رافقها من الثورات التكنولوجية وتكنولوجيا المعلومات وظهور وسائل متطورة في الاتصالات والمواصلات التي أدهشت العالم، دفعت بظاهرة العولمة الاقتصادية في بروز العديد من الاختراعات العلمية والاستكشافية والابتكارات.

---

[1]- عمر حسن أحمد بدران، الإنسان والعولمة، مصر، ط1، دس ن، ص 09.

[2]- شاكر محمد ذياب، ما العولمة، بغداد، ط1، 2004، ص 10.

[3]- المرجع نفسه، ص 11.

وهكذا أصبحت عولمة الاقتصاد تتجلى جوهريا من خلال العناصر التالية:[1]

1/ الارتفاع المتزايد للتبادل السلعي بين الدول الصناعية.

2/ حركة انتقال الرأسماليين بشكل رهيب.

3/ الإنتاج للسلع والخدمات من قبل الشركات والتي أصبحت مدعمة من الخارج لتأمين حركة السلع والرأسمال.

جاءت كذلك العولمة الاقتصادية من إزالة الأسواق العالمية والتي تعتبر عائقا أمام عبور الشركات المتعددة الجنسيات وأمام حركة انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والسلع والخدمات وتبادل المعلومات والثقافات والتقنيات.

كذلك تطبيق آليات وأركان الاقتصاد الحر بالاعتماد على قانون العرض والطلب، وآليات السوق، وإزالة الحواجز الجمركية.

السماح بحرية وحركية المبادلات الدولية وتشجيع الاستثمار الخارجي، انتقال الأموال عبر البنوك العالمية تشجع القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام وعدم تدخل الدولة في شؤون السوق ويجعل السلع قابلة للبيع.

إجبار الحكومات في تطبيق النظام الديمقراطي الليبرالي لتسود فيها الرخاء والاستقرار اللذين يعتبران من عوامل بقاء العولمة الاقتصادية.[2]

2/ ركائز وآليات العولمة الاقتصادية:

تمت محاولات تمهيدية حادة من قبل الدول المتقدمة اقتصاديا على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لتأسيس مؤسسات اقتصادية دولية حينها اجتمع ممثلو 44 دولة في مدينة بروتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر تموز 1944 وتوصلت المؤتمرون إلى قرار تأسيس أهم مؤسستين لإدارة الاقتصاد العالمي والتي تعتبر فقرة نوعية نحو تعولم الاقتصاد الدولي وهما:

- ❖ صندوق النقد الدولي IFM.
- ❖ البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD.

[1]- محمد عمر الحاجي، ظاهرة العولمة الاقتصادية، دمشق، ط1، ص 21.

[2]- Elafli Ramadan, Globalization and securing (Negative and Positive repercussions) , Al Ahram centre for political and strategic studies-strategic, Papers n° 72, 1998.

تأسس صندوق النقد الدولي بتاريخ 1944 ووضع أمامه هدفان رئيسيان هما: الأول أن تتعهد البلدان الأعضاء بتطبيق واحترام سعر صرف ثابت ومتفق عليه كما تتعهد أيضا، أما الثاني فهو موافقة بلدان الأعضاء على السعي لتطبيق مبادئ الحرية الاقتصادية على التبادل الدولي وبخاصة فيها يتعلق بتسوية المدفوعات الدولية وتعهد الصندوق في مقابل تعهدات البلدان الأعضاء.[1]

وثيقة خاصة بصندوق النقد الدولي

- الأعضاء 188 بلدا.
- المقر: العاصمة واشنطن.
- المجلس التنفيذي: 24 مديرا تنفيذيا يمثل كل منهم بلدا واحد أو مجموعة بلدان.
- الموارد البشرية: حوالي 3600 موظفا 147 بلدا.
- مجموع حصص العضوية: 367 مليار دولار أمريكي (حسب بيانات 13 مارس 2015).
- الموارد الإضافية المتعهد بها أو المرصودة: 885 مليار دولار.
- المبالغ المرصودة بموجب اتفاقيات الإقراض الحالية حسب بيانات 13 مارس 2015: مليار دولار منها 138 مليار دولار لم تسحب بعد.
- أكبر المقترضين المبالغ غير المسددة حسب بيانات 13 مارس 2015: البرتغال، اليونان، إيرلندا، أوكرانيا.
- أكبر القروض الوقائية المبلغ المتفق عليه حسب بيانات 13 مارس 2015: المكسيك، بولندا، كولومبيا، المغرب.
- المساعدة الفنية: 274 سنة عمل/شخص في السنة المالية 2013 و129 في 2014.
- المساعدة الفنية: 274 سنة/شخص في السنة المالية 2013 و285 في 2014.
- الأهداف الأصلية:
  - تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي.
  - تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.

[1]- صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع:
Communication department, Washington, D.C 20431, Fax : 202-623-6278.
انظر الموقع: http://www.inf.org/external/np/exr/facts/glance.htm يا 2018/09/22 سا 18:06

- تشجيع استقرار أسعار الصرف.
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف.
- إتاحة الموارد بضمانات كافية للبلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات تتعلق بميزان المدفوعات.

لقد ركز اهتمام المؤسسات الدولية منذ تأسيسها على إستراتيجيات دعم النهج الاقتصاد الحر أي الانفتاح الاقتصادي بحيث تكون الأسواق تحكمها قوانين العرض والطلب وليست قبضة الحكومة المركزية التي تسعى للانغلاق أمام التجارة الدولية.

كما أدخلت هي الأخرى صندوق النقد الدولي ضمن مناهجها لتقديم القروض والتسهيلات الانتمائية للتنمية الاقتصادية المشروطة.[1]

كما أضافت العولمة المعاصرة متغيرات عدة طرأت على هذه الظاهرة من أبرزها:[2]

1. اجتياح تيار العولمة العديد من المناطق التي كانت سابقا مغلقة أمامها مثل: الصين، أوربا الشرقية،.
2. التوسع كما ونوعا في انتقال السلع والخدمات التي يجري تبادلها وحجم واتجاه رؤوس الأموال.
3. التحول باتجاه تبادل المعلومات والأفكار كنمط جديد للعلاقات الدولية.
4. هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات في انتقال السلع ورؤوس الأموال والمعلومات.
5. تغير مركز الدولة إزاء هذا النمط الجديد من العلاقات الاقتصادية الدولية.

بغية تسهيل مهمة التبادل التجاري الدولي وإزالة جميع الحواجز أمام حرية انتقال رؤوس الأموال، والسلع والمنتجات الصناعية، مع تماشي سياسة الانفتاح العام التي جاءت بها المؤسسات الدولية والمنظمات العالمية ولتيسير الحركة التجارية تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية المعروفة بالجات GATT بمدينة جنيف بسويسرا لسنة 1947 وقعت عليها 117 دولة وخاصة الدول الكبرى عندما كانت الاقتصاد العالمي ومرت هاته المرحلة بإنشاء عدة تكتلات اقتصادية بهدف مواجهة ومنافسة الدول الأخرى، مثل: التكتل القائم بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وعرفت بالنافتا أي منطقة تجارة حرة في شمال أمريكا وكذا تكتل الاتحاد الأوربي والأسيان.[3]

[1]- حسن لطيف الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 140.
[2]- المرجع نفسه، ص 141.
[3]- المرجع نفسه، ص 140.

هنا لا يمكن النظر إلى المفاوضات التي جرت في إطار الجات دون الإشارة إلى تغيرات المناخ والنظام الدولي والتي أثرت المفاوضات على فرص نجاحها ومن هذه التطورات الأكثر أهمية على الصعيد الدولي الآتي:[1]

1. انتهاء الحرب الباردة وسقوط نظام القطبية الثنائية وبهذا السبب انتفت مبررات التساهل في العلاقات الاقتصادية الدولية وانتهت مرحلة تجاهل الدول الكبرى للتجاوزات الاقتصادية وبدأت الدول الرأسمالية عالية التطور تطرح قضايا وحقوق الملكية الفكرية والتجارة العادلة، والفتح المتبادل للأسواق وحقوق الملكية الفردية والتجارة العادلة والفتح المتبادل للأسواق الاقتصادية الثنائية وأيضا في إطار الجات.

2. التطور الهام في العلاقات الاقتصادية الدولية والذي أثر على مفاوضات الجات وكأهم متغير اقتصادي عالمي معاصر هو تزايد تماسك التكتلات الاقتصادية وهذا إما استوجب وضع أسس العلاقات الاقتصادية الدولية.

لقد قادت الجات GATT إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO عام 1995 وهي الركن الثالث للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، وكذا الإشراف على إدارة التجارة الدولية وإلزام الدول في المنظمة بمجموعة من قواعد العمل والالتزام بهاته القواعد في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات وتحرير الأسواق العالمية والانفتاح أمام وصول كافة السلع والمنتجات والمعلومات والتكنولوجيا.

إن الرغبة في استكمال الركن الثالث من أركان النظام الدولي فجاءت المنظمة لتكون الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

من بين الأضلاع التي يستند عليها الاقتصاد الدولي:[2]

أولا: تحرير النظام النقدي الدولي وذلك من خلال صندوق النقد الدولي الذي يقوم بوضع القواعد التي تحكم السياسات النقدية مثل: أسعار الصرف وموازين المدفوعات والعجز والمديونية الخارجية.

ثانيا: تحرير النظام المالي وذلك من خلال البنك الدولي الذي يقوم بمساعدة الدول الأعضاء وعلى الأخص الدول المتغيرة من خلال القروض الطويلة الأجل للركوض بعمليات التنمية والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

ثالثا: تحرير النظام التجاري الدولي وذلك من خلال منظمة التجارة العالمية WTO والتي تقوم بتحرير التجارة الخارجية والتي تعمل على تنمية التجارة الدولية وحل المنازعات التجارية.

[1]- هاشم حيدر، السيولة النقدية الدولية، بيروت 1977، ص 63.

[2]- سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية، الرياض، ط1، 2003، ص 41.

-تكنولوجيا المعلوماتية:

مع التطورات المتلاحقة التي تظهر في أيامنا والتي شملت كل النواحي والمجالات الصناعية، الزراعية، الإنتاجية، المالية، المعلوماتية، وحتى التقنية الثالثة حيث اندمجت الأسواق العالمية الإنتاجية والمالية واقتربت الأقطاب العالمية بواسطة الوسائل الالكترونية كالحسابات والانترنيت والعقول الالكترونية والتي جعلت من الأسواق العالمية سوقا واحدا والعالم أصبح قرية كونية واحدة تحكمها قوانين نظام العولمة وتزايد حجم الاستثمارات الدولية والتدفقات النقدية الجدول 01 يوضح

الجدول رقم 01: إجمالي صافي تدفقات الموارد إلى بلدان العالم الثالث 1990-1996

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
تدفقات رأس المال الخاص	44.4	56.9	90.6	157.1	161.3	183.2	243.8
الاستثمار الأجنبي المباشر	24.5	33.5	43.6	67.2	83.7	95.5	109.5
تدفقات الحوافظ المالية	5.5	17.3	20.9	80.9	62.0	60.6	91.8
المصارف التجارية	3.0	2.8	12.5	0.3-	11.0	26.5	34.2
أخرى	11.3	3.3	13.5	9.2	4.6	1.7	8.3
التمويل الرسمي للتنمية	56.5	65.6	55.4	55.0	45.7	53.0	40.8

المصدر: البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية 1997، واشنطن العاصمة 998، ص 04.

نقلا عن المرجع: العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث لمؤلفه السيد: حسن لطيف كاظم الزبيدي، ط1، الإمارات، 2002، ص 153.

منذ التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT وبعد مفاوضات شاقة استمرت عدة سنوات حتى عام 1995 وبعدها الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات 1997 والتي شملت جميع الخدمات المالية في المجالات المالية والمصرفية على المستوى العالمي وزادت بشكل فعال حجم الاستثمارات الأجنبية واتساع نطاق أعمال البنوك ولاسيما في نطاق الوسائل الالكترونية الجدول رقم 02 يوض

الجدول رقم 02: تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخاصة بملايين الدولارات و%

القطاعات/السنة	1997	1997
الزراعة والغابات والصيد	8577 (9.2)	8591 (4.3)
الصناعة التحويلية	34974 (37.5)	70281 (35.4)
منتجات كيماوية	5721 (6.2)	9368 (9.8)
نشر وطبع	5510 (5.9)	889 (0.4)
آلات وتجهيزات	4255 (4.6)	8079 (4.1)
الخدمات منها	39999 (42.9)	105241 (53)
الخدمات المالية	12639 (13.6)	38908 (19.06)
التجارة	7376 (7.9)	34119 (12.2)
خدمات أخرى	7262 (7.8)	14181 (7.1)

المصدر: UNCTAD 1999نقلا عن بول كير كبرايد، تر: رياض الأبرش، العولمة الضغوط الخارجية، الرياض، ط1، 2003، ص 74.

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات إحدى السمات الأساسية لظاهرة العولمة الاقتصادية، وهي شركات عالمية أغلبها من الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ولهذه الشركات فروع عديدة توزعت على شكل شبكة على جميع أنحاء العالم وتنوعت في الإنتاج والتجارة والتوزيع والاستثمار وبدأت تسيطر على معظم اقتصاديات العالم.

يشير التقرير الذي نشرته مجلة فورش في يوليو 1996 عن أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في العالم إن إجمالي إيراداتها Revenues تصل حوالي 45% من الناتج الإجمالي المحلي العالمي.

إن معظم الاستثمار الأجنبي نحو العالم والمؤثر في التمويل الدولي حوالي 80% من مبيعات العالم، وتستحوذ الشركات المتعددة الجنسيات في مجموعها على حوالي 40% من حجم التجارة الدولية.[1]

تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالإنتاج والتسويق والتوزيع في آن واحد حيث تقوم باستخدام المواد الخام في مناطق مختلفة ونقلها إلى مناطق أخرى فيها كثافة السكان وأيدي عاملة رخيصة لغرض الإنتاج ثم تحويلها على شكل سلع متنوعة إلى مناطق متباعدة لغرض التسويق وساعدت تلك الشركات في توحيد أنماط الاستهلاك على المستوى العالمي.[2]

[1]- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، مجلة مصر المعاصرة، العدد 447، ص 22.

[2]- عبد الحي زلوم، نذور العولمة، بيروت، ط2، 2000، ص 336.

إن الهدف الوحيد من الشركات هو الربح والحصول على عائد مرتفع من الاستثمارات، وحاليا في العالم توجد 60 ألف شركة عملاقة عابرة للقارات، يزداد نشاطها عندما تندمج اثنين أو أكثر مع زيادة حجمها ونشاطها ونفوذها.

إن أهم سمات وملامح الشركات العملاقة تتلخص بتعميم وتوحيد الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية وتوزيع تلك الأنماط على العالم بتقنية عالية في الإعلام والمعلومات.

يرجع هذا إلى تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية، الجدول رقم

جدول رقم 03: قوة الدول والشركات عام 1994 بلايين الدولارات الأمريكية

البلد أو الشركة	GDP وإجمالي المبيعات
إندونيسيا	174.6
جنرال موتورز	168.8
تركيا	149.8
الدانمارك	146.1
فورد	137.1
جنوب إفريقيا	123.3
تويوتا	111.1
اكسون	110.1
رويال داتش/شل	109.8
النرويج	109.6
بولندا	92.8
البرتغال	91.6
IBRI	72.0
ماليزيا	68.5
فنزويلا	59.0
باكستان	57.1
يونيليفر	49.7
نستلة	47.8
سوني	47.6
مصر	43.9
نيجيريا	30.4

الشركات الخمس الكبرى	871.4
أقل البلدان نموا	76.5
جنوب آسيا	451.3
إفريقيا جنوب الصحراء	246.8

المصدر: تقرير التنمية البشرية عام 1997، ص 92.

نقلا المرجع: حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، الإمارات، ط1، 2002، ص .183

3/ جذور نشوء العولمة الاقتصادية:

إن العولمة الاقتصادية هي عملية تعميق لمبدأ الاعتماد المتبادل Interdépendance في الاقتصاد العالمي وازدياد المشاركة في تلك التبادل تدريجيا وبمرور الزمن وتوسيع نطاق دائرة التبادل في المجالات الاقتصادية والتجارية والفكرية والمعلوماتية.

على الرغم من حداثة العولمة الاقتصادية نسبيا كمصطلح إلا أنها قديمة في تطبيقاتها حيث تعود إلى عمليات الاستيراد والتصدير والمضايقات للسلع والخدمات.

لقد تطورت أساليب العولمة الاقتصادية وتوسعت نطاقاتها، وهناك من يرى بأن ظاهرة العولمة عمرها خمس قرون على الأقل بدايتها ونموها مرتبطان ارتباطا وثيقا بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة منذ اختراع البوصلة حتى الأقمار الصناعية.[1]

يعتقد البعض أن بدايات العولمة ترجع إلى عصر الاكتشافات الجغرافية العظمى، والبعض يرى أنها بدأت منذ النهضة الأوروبية وما رافقها من ثورة صناعية[2] والتأثير المتبادل والتفاعل بين المجتمعات.

4/ مراحل تطور العولمة الاقتصادية:

لقد انقسمت الكرة الأرضية من قبل الدول الكبرى أنفسهم وحسب مصالحهم الاقتصادية والسياسية منها، ومن خلال نشاط الحركة التجارية للسلع والخدمات والمنتجات الزراعية والصناعية المختلفة.

لقد مرت العولمة الاقتصادية بعدة مراحل تمثلت في:

[1]- عمر حسن أحمد بدران، الإنسان والعولمة، مصر، ط1، ص 09.

[2]- المرجع نفسه، ص 10.

1.4. مرحلة تطور الرأسمالية:

نظرا للدور الحاسم الذي تلعبه التجارة وطبقة التجار المشتغلين بالتجارة البعيدة أمكن تسميها بالرأسمالية التجارية وقد بدأ نشاط هؤلاء التجار بالاستيراد من خارج أوربا، السلع التي يرغبها الملوك والكرادلة.

2.4. الرأسمالية الصناعية:

ظهرت خلال القرنين 18 و19 حيث مارست الصناعة دورا حاسما في تطور المجتمعات الأوربية، وأهم إنجازات هذه المرحلة هو استبدال القوة العضلية الإنسانية والحيوانية بقوة آلة التي طورت ورفعت إنتاجية العمل خاصة في ميادين إنتاج الصلب والنسيج والطاقة.[1]

3.4. الرأسمالية المالية:

لعبت المؤسسات المالية مصدر التمويل لقطاع الصناعة والقطاعات الأخرى فقد نشط بنوك الأعمال التي كانت تحقق أرباحا طائلة من خلال تأسيس المشروعات وإصدار الأوراق المالية ومنح القروض للدولة ورجال الصناعة والأعمال.

4.4. رأسمالية ما بعد الصناعة أو الثورة التكنولوجية:

هي ما ترسخت أكثر بعد الحرب العالمية الثانية وتميزت هذه المرحلة بالتطور في مجال توظيف البحث العلمي التطبيقي في التنمية الاقتصادية.

بدأت الثورة التكنولوجية الحديثة تسعى لاستبدال الطاقة الذهنية للإنسان باستعمال العقول الالكترونية في تسيير عملية الإنتاج وهذا ما يفسر تزايد ما يسمى بالقطاع الثالث والرابع بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة مقارنة بالقطاعات التقليدية الفلاحة والصناعة.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة اقتصادية في العالم؛ التي لها فائض متراكم كبير وعملة دولية متينة التي تمثل بالدولار الأمريكي؛ أصبحت عملة رسمية عالمية تستعملها المؤسسات الدولية.[2]

بعد هذا الامتياز الكبير الذي منحه العالم ليكون الدولار العملة الرئيسية في التداول عالميا لجأت الولايات المتحدة إلى زيادة إصدارها من نقدها للدولار وتقديمه كمساعدات وقروض للدول.

لكن هناك جانب آخر يقسم "رولاند روبرتسون" مراحل النشوء والتطور للعولمة الاقتصادية إلى خمس وهي:[3]

---

[1]- الحسين عصمة، العالم الإسلامي وتحديات العولمة، مجلة الكلمة، العدد 19، ص 07.

[2]- المرجع نفسه، ص 08.

[3]- رولاند روبرتسون، تخطيط الوضع الكوني نقلا عن السيد حسن لطيف كاظم، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، ص 08.

- المرحلة الجنينية 1400-1750 التي شهدت نمو المجتمعات القومية في أوربا وإضعاف القيود التي كانت سائدة.
- مرحلة النشوء 1750-1870 التي حدث فيها تحول حاد في فكر الدولة وتبلورت أثناء هذه المرحلة الخاصة بالعلاقات الدولية.
- مرحلة الانطلاق 1870-1920 والتي ظهرت فيها مفاهيم كونية، أي المفاهيم المتعلقة بالهوية القومية والفردية وتم اندماج العديد.
- الصراع من أجل الهيمنة 1920-1965 حيث حدثت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة بعملية العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق.
- مرحلة عدم اليقين 1965-؟ هي المرحلة التي تم فيها إدماج العالم الثالث وتعمقت القيم ما بعد المادية، وانتهت فيها الحرب الباردة وازدادت المؤسسات الدولية والحركات العالمية وتعددت الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة وظهرت حركة الحقوق المدنية وأصبح النظام الدولي.

وفي هذا الخصوص بأن العولمة الاقتصادية اكتسبت خصائص جعلتها تختلف عما سبقها من الأشكال الأخرى للعولمة من حيث ارتباطها بتقنيات الاتصال والتجارة إضافة إلى متغيرات عدة طرأت على هذه الظاهرة ومن أبرزها:

- اجتياح تيار العولمة للعديد من المناطق التي كانت سابقا مغلقة أمامها مثل: الصين، أوربا الشرقية.
- التوسع كما ونوعا في انتقال السلع والخدمات التي يجري تبادلها وحجم واتجاه رؤوس الأموال التي يجري استثمارها.
- التحول باتجاه تبادل المعلومات والأفكار كنمط جديد للعلاقات الدولية.
- هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات في انتقال السلع ورؤوس الأموال والمعلومات.
- تغيير مركز الدولة إزاء هذا النمط الجديد من العلاقات الاقتصادية الدولية.

المطلب الثاني: عوامل ترسيخ العولمة الاقتصادية

ظهرت الثورة الصناعية ظهرت في القرن 18 والتي دفعت بعجلة التقدم في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى الأمام ثم الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في مجال الإعلام والاتصال وتطلع المجتمعات البشرية على ثقافة وأنماط الحضارات.

الثورة التقنية الثالثة وإفرازاتها في تغيير أسلوب نمط الإنتاج نحو الجودة في الاستهلاك من حيث النوع وازدياد دور المؤسسات الدولية المتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية والإعمار ومنظمة التجارة العالمية؛ كذلك ساهمت بشكل فعال في التنمية الدولية وتغير في هيكل اقتصاديات الدول.

كل هاته العوامل جميعا عوامل مهمة ساعدت في ظهور العولمة الاقتصادية في العالم جميعا ترسيخ هذه الظاهرة لكن تأثير كل عامل يختلف عن غيره حسب شدة تفاعله ومواكبته لهذه الظاهرة.

من بين العوامل لترسيخ العولمة الاقتصادية:[1]

- **ثورة المعلومات والثورة العلمية والتكنولوجية:** تروج العولمة لأربع ثورات أساسية من المتوقع أن يكون لها تأثير كبير في حياة الناس جميعا وسط تحديات هائلة وهذه الثورات هي:
  - ✓ الثورة الديمقراطية.
  - ✓ الثورة التكنولوجية الثالثة – أو ما بعد الثالثة.
  - ✓ ثورة التكتلات الاقتصادية وبخاصة العملاقة.
  - ✓ ثورة اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري، بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة لتحمل محل اتفاقيات الجات GATT.

كذلك الثورة المعلوماتية أحدثت تغييرا جذريا في عقول الإنسان بواسطة وسائل نشر المعلومات، وهناك تقنيات متطورة من المحطات الفضائية التي تبث عبر وسائلها المتنوعة وأنواع متعددة وبكميات هائلة من المعلومات بواسطة الأقمار الصناعية والتي يستفاد منها في مجالات عدة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

بسبب التقدم والتطور في مجال التكنولوجيا وجدت وسائل وأدوات متطورة لجمع المعلومات وتخزينها واسترجاعها، أما مصادر المعلومات فهي عديدة منها الدوريات والكتب والبحوث والبيانات، والندوات والمؤتمرات، والوسائل الجامعية وبراءات الاختراع.[2]

[1]- جلال أمين، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، ص 23.

[2]- المرجع نفسه، ص 24.

بما أن ثورة المعلومات هي إحدى دعائم ترسيخ النظام الاقتصادي للعولمة فإنها تزاوجت مع الثورة التكنولوجية لتنتج عنها الاختراعات العلمية المتطورة وأهم إحدى هذه الاختراعات التي ساعدت تقدم ثورة المعلومات هي أجهزة والتي بظهورها سميت هذا العصر بعصر المعلومات.

ولقد أكد الدكتور جمال محمود الكردي أهمية التكنولوجيا في الحياة المعاصرة بقوله: يعتبر العلم والتكنولوجيا من يمتلكهما امتلك التقدم والرخاء، ومن يفتقدهما ظل في زمرة المتخلفين... فالملاحظ أن كلاهما لا يأتي إلا بالفكر والبحث والتجربة.[1]

- **تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات:** ظهرت الاتصالات في القدم في نطاق ضيق، اختراع التلغراف والراديو واللاسلكي والتلفزيون أحدثت تغيرا جذريا في عالم الاتصالات.

إطلاق أول قمر صناعي Sputnik إلى الفضاء عام 1957 وتلستار القمر الصناعي الأمريكي أطلق إلى الفضاء عام 1962 فبهذين الحدثين أشعلت ثورة الاتصالات في العالم، ظهرت إلى الوجود وسائل تكنولوجية حديثة للاتصالات.

ومن جهة ثانية الاختراعات الالكترونية التي جاءت إلى أرض التطبيق ساهمت في إشعال الثورة المعلوماتية مما أدى إلى توسيع دائرة نطاق الاتصالات والمواصلات ومهدت الطريق في صناعة الأجهزة والمكائن والمعدات الالكترونية والتي بدورها ساعدت في تقليص المسافات بين الدول وتداخل وتشابك العلاقات الدولية في الاتصالات والمواصلات ومن أهم إفرازات الثورة الالكترونية، كذلك من إفرازات أخرى الثورة الالكترونية الفضائيات والانترنيت من خلالها تتبادل المعلومات بين أطرافها وبكميات هائلة.[2]

وفي واقع الأمر أحدثت شبكة الانترنيت ثورة في عالم الاتصالات والكمبيوتر فاق ما كان متخيلا، فهي تولد من الأثر العلمي والاجتماعي ما يفوق أي ابتكار علمي مفرد، كان اكتشاف التلغراف والراديو والتلفزيون والكومبيوتر قد مهد لظهور أداة تقنية تقوم على فكرة الربط بين هذه الابتكارات والحصول على إمكانية نوعية من اجتماع قدرات تلك الاكتشافات كلها، عبر تطور علوم المعلوماتية.[3]

[1]- جمال محمود الكردي، عولمة التكنولوجيا من الناحية القانونية، القاهرة، 2001، ط1، ص 16.

[2]- جمال محمود الكردي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3]- جلال أمين، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

_دور منظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات:

مع تطور الاقتصاد العالمي وتحوله للاعتماد المكثف على الثورة المصرفية والتكنولوجية واحتكار الدول الكبرى لنحو 97% من براءات الاختراع العالمية ولحركة رؤوس الأموال التي وصلت 1500 مليار دولار والقيمة الإجمالية للتجارة العالمية ما يقارب 6600 مليار دولار عام 1998 منا 80% تجارة سلعية بقيمة قدرها 5.3 تريليون دولار.

حيث أن منظمة التجارة العالمية ما هي إلا مكملة لجميع الاتفاقيات التي وقعت من قبل الجات GATT التي بلغت 28 اتفاق والتي مهدت الطريق لتطبيق جميع البنود من قبل الدول الموقعة والمشاركة في الاتفاقيات بغية التسريع في التبادل الدولي الحر.[1]

لكن مع ذلك هناك العديد من المبادئ التي ينبغي على الدول الأعضاء الالتزام بها وأبرز هذه المبادئ:[2]

أولا: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favourd Nation

أو مبدأ عدم التميز الذي تلتزم به الدول، وتمنح على أساسه بعضها بعضا تخفيضات متبادلة في التعريفات الجمركية لا تقل عن التخفيضات الممنوحة لأي عضو آخر.

ثانيا: مبدأ المعاملة الوطنية National Treatment

والذي بموجبه تساوي منتجات الدول الأعضاء في المعاملة وعدم فرض أية شروط تمييزية لصالح المنتوج المحلي على حساب المنتوج الأجنبي.

ثالثا: مبدأ عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية Non-Tariffe Barriers

والذي ينصرف إلى فرض رسوم جمركية بدلا من القيود الكمية كوسيلة لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

رابعا: إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ

لتوفير المناخ الملائم لتحقيق تلك المبادئ فإن الجات GATT تعمل بالإضافة إلى وضع المبادئ التي يتعين على الأعضاء مراعاتها والعمل على الموازنة بين التزامات وحقوق هذه الأطراف على توفير إمكانية التفاوض بين الأطراف المتعاقدة بشأن تحرير التجارة.

[1]- الحسين عصمة، العالم الإسلامي وتحديات العولمة، مجلة الكلمة، العدد 19، ص 07.

[2]- حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سابق الذكر، ص 141.

عند دخول الشركات المتعددة الجنسيات إلى بلد ما للاستثمار أو الإنتاج تقوم بتحويل وانتقال أغلب الوسائل التكنولوجية المتطورة بما فيها المكائن والمعدات الضرورية مع النظم الحديثة في الإدارة والإنتاج والتسويق وفقا للأسلوب العلمي ونظم للإدارة الإستراتيجية للعمل للمدى الطويل.

ومن جانب آخر علاوة عل إيجابيات الشركات المتعددة الجنسيات للإنتاج وتطوير الصناعات وتشغيل الطاقات البشرية وتقليل حجم البطالة إلا أنها مساوئها وسلبياتها للبلدان المستثمرة فيها الشركات.

تتلخص أهم نتائج وسلطة هذه الشركات وطرقها في الاندماج وابتلاع الشركات الأخرى في:

- سيرورة ملكية هذه الشركات والرقابة عليها للأجانب.
- لا تملك السلطات المحلية أية سلطة رقابية على هذه الشركات.
- تذهب معظم أرباح هذه الشركات إلى أجانب والأغلب إلى دول المقر.
- يحاول المالكون الجدد لهذه الشركات استخدام ترشيد الكلفة لتخفيض الاستخدام.
- يحد الدمج من المنافسة ويحد من ضرورة الاستثمار.

نقد:

لا تنطبق أهداف هذه الشركات مع أهداف الحكومات، فالهدف المباشر هو تحقيق التنافسية، أما الهدف الطويل الأجل فهو تحقيق الربح ليس إلا، إلا أنها وبالرغم من تزايد أسباب القلق لدى قسم من البلدان، إلا أنه نرى من خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بأن الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات، ولا تزال إحدى أهم آليات العولمة الاقتصادية ونموها وتطورها والعامل المهم والمؤثر في ترسيخ دعائم النظام الاقتصادي المتعولم.

المطلب الثالث: مجالات العولمة الاقتصادية

ظاهرة العولمة لها تأثيراتها على جميع مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية... بفضل ظاهرة العولمة تسارعت وسائر التقدم التقني والتكنولوجي في العالم حيث توسع نطاق هذا التقدم ليشمل جميع بقاع الكرة الأرضية وعلى تفاوت نسبي وفي هذا المطلب نركز على المجالات التي شملتها ظاهرة العولمة وهي كالتالي:

أولا: عولمة التجارة

قد يكون من الصعب جدا إثبات بدايات التجارة والأعمال الدولية، ولكن من الإنصاف المصريين الذين أسسوا شبكة للتجارة الدولية في منطقة البحر المتوسط، شمال إفريقيا والشرق الوسط.

أحدثت الثورة الصناعية تطورات هامة على أسلوب الإنتاج وذلك بفضل الاختراعات التي ظهرت على أرض الواقع كما أدخلت الثورة العلمية التكنولوجية بذلك كله تغييرا كيفيا شاملا على العمل البشري، كما قامت الثورة الصناعية بإحلال أجهزة تحل محل العمل العضلي ذاتيا وأوتوماتيكيا، وتقوم بوظائف العقل البشري، بحيث تستطيع أن تقوم بعدد كبير من العمليات الذهنية وقد تؤديها كفاءة أكبر.[1]

أدخلت بذلك الثورة العلمية والتكنولوجية تغييرا كله كيفيا شاملا على العمل البشري، ومن ثم تطورات أدوات العمل، وفي جانب آخر حملات لغزو البلدان النامية حتى أوائل القرن العشرين بالكشف عن المواد الخام والمعادن في أراضي البلدان المستعمرة، وإخراجها وتحويلها إلى أمكان أخرى لغرض إدخالها في عمليات الصناعة وإنتاج السلع ونقلها إلى أماكن أخرى من مستعمراتهم لغرض إدخالها في عمليات الصناعة وبهذا ازدهرت الحركة التجارية لصالح الدول الكبرى.

ومن الملاحظ أن التجارة الدولية نمو مستمر إلى أن وصلت الاقتصاد العالمي إلى حالة الكساد وانخفاض المستوى العام للتجارة الدولية وظهور الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى.[2]

_مراحل نمو التجارة الدولية:

إن أحد قيام التجارة بين الدول أنه لا توجد دولة واحدة في العالم كل الموارد اللازمة لإنتاج كل شيء وحتى لو امتلكت دولة معينة موارد لإنتاج منتج معين إلا أنها بالقطع لن تمتلك المواد الخاصة بإنتاج باقي المنتجات.

إن تقليل تكلفة الفرص البديلة إلى أدنى حد، وأقل من منافسي الدولة، وحققت الميزة المقارنة وهي قدرة بلد معين على إنتاج معين على إنتاج منتج بأقل قدر من الموارد مقارنة ببلد آخر.[3]

مثلما دفعت الثورة الصناعية بعجلة التقدم لتطوير الصناعات اليدوية لتجعلها آليا ثم ميكانيكيا، أيضا جعلت الثورة العلمية والتكنولوجية تحول جذريا في عموم جوانب الحياة الاقتصادية الدولية.

ثانيا: عولمة الاستثمار

تميزت العولمة بتسريع المتبادلات المالية وتطور الاستثمار المباشر في الخارج، مما سهل الابتكارات التكنولوجية التي تؤدي إلى توزيع الإعلام والتحولات الفورية.

---

[1]- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة كتب من عالم المعرفة، 1990، ص 21.

[2]- عادل حسن، التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج، بيروت، ط1، ص 09.

[3]- سعيد النجار، تطور الفكر الاقتصادي في التجارة الخارجية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1973، ص 28.

ساهمت الدول المتخلفة بقسط ضئيل في هذه الحركة ما دام أن تزايد الاستثمارات تمركز في الدول المصنعة عموما ولكن حدث العكس حيث عرفت الدول السائرة في طريق النمو استثمارات في الخارج عرفت تزايدا ملحوظا.[1]

كذلك مكنت السيولة المالية للمؤسسات من خلق وانتقال وحداتها الإنتاجية بكل سهولة في البلدان التي تتساهل كثيرا في مجال الأعباء: الأجور، الضرائب، القوانين، لذا يمكن للبلدان الصاعدة أن تتسامح في مجال المعايير الاجتماعية والبيئية قصد جذب أكبر عدد من الاستثمارات.[2]

ثالثا: المؤسسات المالية

المؤسسات المالية هي شركات مسؤولة عن تزويد السوق بالمال من خلال تحويله من المستثمرين الى الشركات على هيئة قروض ودائع واستثمارات، وتعد المؤسسات المالية من المؤسسات الحيوية المهمة من كل اقتصاد واحد المكونات الاساسية للعولمة الاقتصادية.

في الاخير هناك من يذهب الى اعتبار الاقتصاد اهم بعد من ابعاد العولمة ويركز على العولمة الاقتصادية والتكلات الاقليمية التي ادت هاته الاخيرة الى اشراك المجال الجغرافي والاسواق على مفهوم عولمة السوق حيث تزول الحواجز امام السلع والخدمات والاشخاص ورؤوس الاموال.

فالاقتصاد الرسمالي كنموذج مرجعي والى قيم المنافسة والانتاجية باعتباره النموذج الامثل لتحقيق الرفاه والتقدم.

[1]- أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة، 1999، ط2، ص 07.

[2]- المرجع نفسه، ص 08.

خلاصة الفصل:

يشمل تقييم نتائج العولمة الاقتصادية عدة جوانب شديدة التناقض وفقا لثراء الدول المعينة فقد سمحت العولمة الاقتصادية في الواقع للعديد من البلاد بفتح حدودها وإتاحة التجارة الدولية.

إلى جانب ما سبق ظهر نوع من التشبع الاقتصادي نتيجة لتطور الصناعة فقد أدى تدفق المعلومات الالكترونية واقتصاد المعرفة والخدمات والتنظيم والإدارة المالية فكلها ترتبط بشكل غير مباشر بالعولمة، كما أدت التطورات الحديثة للتبادلات التجارية الدولية إلى تصور جديدة للتوزيع لمختلف الأنواع.

وصف آثار العولمة الاقتصادية على البيئة وهو مرتبط بتخصص الدولة.

لقد أثرت العولمة على الناس والمجتمعات في جميع أنحاء العالم كما أثرت تأثيرا على التنمية المستدامة وبفضل التغيرات السريعة في التكنولوجيا وزيادة تنقل السلع والخدمات ورأس المال والعمالة فقد غيرت العولمة الاقتصاديات والمجتمعات والبيئة وجعلت عالمنا أكثر ترابطا.

كما نخلص من التعاريف المقدمة إلى أن:

العولمة الاقتصادية تشكل ك من حرية التجارة العالمية، هيمنة الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات على حركة السوق العالمية؛ وخصخصة وسال الإنتاج، كما يبدو أن العولمة الاقتصادية إلى اتفاقيات دولية وتوجهها المؤسسات والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.

اندماج أسواق العالم في حقوق التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانصهار والانحصار الكبيرة في السيادة الدولية، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة.

ان العولمة تعني تعميم الاقتصاد الرأسمالي كنموذج مرجعي والى قيم المنافسة والانتاجية باعتباره النموذج الامثل لتحقيق الرفاه والتقدم ومن جهة اخرى تعتمد على تطبيق الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزايد نسب المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية.

الفصل الثالث

تداعيات العولمة الاقتصادية

على الأمن الدولي

تمهيد:

تتميز العولمة بكثافة التبادلات الاقتصادية بين البلدان وجميع المناطق، بالإضافة إلى بروز قطاعات أخرى كقطاع التمويل والعمليات المادية والمعلوماتية والأسواق وهي تعتمد على عنصرين هما:

الأول: العنصر المادي أي التقدم الحضاري.

الثاني: يتمثل في الاعتقاد الذي بدأ يسيطر على فكرة الشعوب العولمة قديما كانت من الموضوعات المتداولة في مرحلة تاريخية هي التطور الذي يحدث في جميع المجالات الثقافية وعالم الاتصالات.

لكن أصبحت العولمة متداولة في جميع المجالات وجميع المستويات وأخذ هذا الموضوع مساحة ضخمة من الجدل، كما أن هناك اختلافات وتباينات حول هذه الظاهرة.

كما أصبحت الجريمة هي الأخرى بمختلف صورها وأشكالها المتجددة، ولعل الجرائم الجديدة والأساليب المستحدثة تفرض علينا دراسة العالم الجديد.

تنحصر هاته المشكلة في دراسة ظاهرة العولمة الاقتصادية وما تفرزه من آثار أمنية ومهارات أمنية التي تساير الأحداث الراهنة

المبحث الأول: تأثير العولمة الاقتصادية على الأمن الدولي

تعد العولمة ضرورة اقتصادية ومشروعا يهدف إلى تقليص الثقافات الوطنية واستغلال العالم الثالث؛ هناك خمس ملامح مختلفة للعولمة على الأقل: التجارة الدولية، حركات رؤوس الأموال، هجرة الشعوب، نشر الثقافات....

والتساؤل المطروح هو آثار العولمة على الأمن الدولي؟

فالضغوط على العولمة الراهنة، لا تعكس بشكل مكثف مدى النزعة الوطنية التي جعلت من الحرب أمرا مقبولا.

إن مسألة نفوذ وقوة العمل في مسار العولمة الاقتصادية هي مسألة تكتسي أهمية كبرى فقد أصبح الاقتصاد سلاحا لقوة الدول والتنافس الدولي في عالم الثروات يشبه أحيانا الحرب وبعبارة أخرى تتخذ الصراعات أشكال عديدة فتوزيع النفوذ والثروات أكثر غموضا.

في هذا المبحث نتطرق إلى كل من الاعتبارات العسكرية فمنذ هجمات 11 سبتمبر 2001 أصبحنا نتساءل عن الطبيعة الجديدة للأمن الدولي وفي ذات الوقت التكلفة الهائلة لهذه العملية وحفظ السلم لعمل الاقتصادي والسياسي وهو محل التساؤل.

المطلب الأول: التأثيرات العسكرية على الأمن الدولي

إن القدرات العسكرية كانت لها آثار مترتبة ومعتبرة على النمو الاقتصادي، فأغلب الاكتشافات استعملت من قبل القطاع العسكري (هجوم، دفاع) وظلت تلك الفترة الدول تمارس الصناعة الحربية سواء علاقات تجارية أو دولية، ومع مسار العولمة ورغم الإعفاءات الممنوحة من قبل كبريات المنظمات الدولية الاقتصادية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي أو منظمة التجارة العالمية وأدرجت السلاح في التجارة الدولية، وأصبح اقتصاد المعلومة بهذين البعدين وهما:

أولا: السباق نحو التسلح

إن بناء القدرات النووية يعتمد على الإمكانيات التكنولوجية والاقتصادية للدولة وامتلاك مثل هاته القدرات يفتح المجال لصناعة السلاح النووي ويعني مصطلح العتبة النووية الدرجة التي يمكن لأي دول أن تصنع السلاح النووي وتخضع هاته الدولة للرقابة والتفتيش لمنشأتها النووية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[1]

[1]- عمرو رضا بيومي، مخاطر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على الأمن القومي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002، ص 73.

لقد تحول السباق نحو التسلح إلى عنوان للعلاقات الدولية ومعيار تقاس به قوة الدول والتفوق الدولي وأصبح التسلح قرار التأكيد الحاجة أو تحقيق المصالح أو الاستجابة لم يعد اصطلاحا عسكريا أي تكديس لطائرات، أو مدافع أو دبابات وأسلحة دمار شامل بل تحول إلى سياسة وإستراتيجية وصار يحمل مضامين أمنية.

حيث تشعر الدول بنسبة أقل وأقل من الأمن، فإنها تضاعف جهودها أكثر وأكثر لتكريس الأسلحة، ولكن التراكم في القدرات العسكرية الكبيرة يزيد الشعور من اللاأمن وهذا ما يؤدي إلى السباق نحو التسلح.[1]

Nuclear Arms Race، لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الأولى من فتحت العصر النووي، خاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فقامت بأول تفجير نووي بصحراء نيومكسيكو 1945، وأتبعت بإلقاء قنبلتين ذريتين على اليابان.

إن خليفة الصراع بين الشرق والغرب لم يكن صراعا إيديولوجيا فحسب فتصاعدت الوتيرة للسباق إلى الحرب الباردة.[2]

وأصبح الوضع يدور في حلقة مفرغة فكلما تم تطوير أسلحة جديدة وتضاعف عددها وحجمها، ازداد شعور الدول النووية بعدم الأمان، وهذا الشعور ينمي الإحساس بالخطر وبدوره ينمي سباق التسلح مما يزيد حاجة الدول إلى طلب المزيد من الأسلحة النووية.[3]

تعقيب: لقد أصبح التسلح قرار للتأكيد على حاجة وتلبية لوظيفة أو استجابة لتحديات ولم يعد المصطلح عسكريا فقط بل تحول إستراتيجيا وصار يحمل مضامين أمنية وقد قدمت الدولة الكثير من ثرواتها في سبيل التسلح سعيا لتحقيق أمنها.

أصبح السباق نحو التسلح يشتمل وكل وفرات وإنجازات اقتصادية وتقدم صناعي والتنافس على تطوير الأسلحة ومن بين ما تخلص إليه:

أ. تطور الإستراتيجيات العسكرية للدول.

ب. تأثر السياسات العامة للدول بالسياسة العسكرية.

جـ. تأثير السياسة الخارجية وعلاقتها بهذا التطور وانعكاس ذلك على التزام الأعراف والقوانين الدولية.

---

[1]- جوزف كاميللري في كتابه أزمة الحضارة نقلا عن: أحمد علو، مجلة الجيش، العدد 253، تموز 2006، سباق التسلح بين ال***** الأمن والطموح والمصالح الاقتصادية.

[2]- مرجع نفسه.

[3]- أحمد علو، مرجع سبق ذكره.

د. تطور العقائد العسكرية للدول والكتل لتتماشى مع كل تطور تقني.[1]

أصبح الردع مفتاح الإستراتيجية في القرن العشرين وخاصة بعد أن تحقق ما يسمى بالتوازن النووي "الردع" هو عدم تشجيع العدو على اتخاذ عمل عسكري.

قد تشكلت الأسلحة النووية أهم العناوين العريضة لعالم ما بعد الحرب وبلغت تأثيراتها في تفاعلاته لحد ما أطلق عليه تعبير "العصر النووي"؛ يمثل مفهوم الانتشار النووي واحد من المفاتيح الرئيسية لفهم ما يدور على الساحة النووية في أقاليم العالم.

إن انتشار القدرات النووية يؤدي إلى بروز مخاطر تجاوزت خطر الأسلحة النووية على كافة المجالات وهي:[2]

1/ المخاطر السياسية: تتصل بالتوترات والضغوط السياسية التي تؤدي إليها حالة القلق إزاء احتمالات اتجاه الدول التي تمتلك قدرات نووية نحو إنتاج أسلحة نووية مثل: التفجير النووي الهندي السلمي عام 1974 الذي وصف وقتها بأنه سلمي لكن باكستان اعتبرته عسكريا.

2/ المخاطر العسكرية: تتصل بطبيعة المخاطر العسكرية النووية كهدف Target أو بإمكانية استخدام إفرازات القدرات النووية عسكريا، وتطرح احتمالات جادة للاعتداء على المفاعلات النووية في حالة الحرب، واستخدام الأسلحة النووية هو ما طرح مفاهيم مثل: الأسلحة الإشعاعية Radiologicol Weapons، والحرب الإشعاعية مثل: Radiologicol Warfare وهي تهديدات كامنة في الأقاليم التي تشهد انتشار الأسلحة النووية.

3/ المخاطر السلبية: تتصل بمجموعة من المشكلات التي يمكن أن تترتب على انتشار المنشآت النووية في منطقة معينة مثل تسرب الإشعاعات النووية، ودفن النفايات النووية ولا تقتصر عادة على الدول التي تقع داخلها وإنما تمتد إلى الدول المجاورة لاسيما في الأقاليم ذات الأبعاد الجغرافية.

4/ المخاطر الخاصة: هناك نوعية متزايدة الأهمية متصلة بانتشار القدرات النووية ترتبط بأمن المرافق والمعدات وأمن المواد النووية كذلك الاستيلاء عن المواد النووية أو تهريبها من جماعات مختلفة للاتجار أو استخدام وفق لمفاهيم مثيرة مثل: السوق النووية السوداء أو الإرهاب.

---

[1]- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، عدد 133، الكويت، 1989.

[2]- محمد عبد السلام، الانتشار النووي أخطر مفاهيم العلاقات الدولية، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2007، ص 25-27.

_العلاقة بين الأسلحة النووية والقدرات النووية:

إن الدولة التي تمتلك القدرات النووية من حيث المبدأ هي التي تمتلك المعارف والكوادر العلمية ومراكز البحث والتطبيق إضافة إلى مفاعلات تعمل في إطار البرامج النووية لكن تستخدم لأعراض سلمية أو مفاعلات تعمل لأغراض توليد الطاقة وتحلية المياه.[1]

إن القدرة النووية ترتبط في الأساس بامتلاك بنية نووية تعمل لأغراض مدنية هناك نقطتين تفسر ذلك هما:

أ. أن القدرات النووية تتعلق بعامل إستراتيجي يمارس تأثيراته خارج كونه سلعة ويمكن استخدامه لأغراض ومنافع، كما يتجاوز الاهتمام حدود نطاق الجغرافي للدولة كما يثار تقليديا بشأن مورد النفط واستخدامه كسلاح للضغط على أطرف أخرى أو محصول القمح الذي تميل به الدول إلى الاكتفاء الذاتي.

من هنا يمكن القول أن كل ما يتعلق بالقدرات النووية يثير اهتمامات خارجية.

ب. إن القدرة النووية تقع ضمن عناصر القدرة التكنولوجية والاقتصادية للدولة، لكنها عند حد معين من تطورها يمكن أن تمثل قاعدة لبناء قوة عسكرية نووية.[2]

استنتاج: إن المحدد الأساسي للتحليلات السابقة الذكر أن الانتشار النووي هو قضية جوهرية، فلا تتعلق بمفهوم القدرات النووية وإنما بالعلاقة المتصلة بين التكنولوجية والاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛ وتكمن العلاقة بين القدرات النووية وامتلاك الأسلحة النووية أي الأبعاد الإستراتيجية لحيازة القدرات النووية.

أهم النتائج المتوصل إليها هي:

من خلال ما سبق من تحليلات يتوضح أن هناك نتيجتين رئيسيتان تحكمان العلاقة بين امتلاك وانتشار القدرات النووية وبين الاتجاه نحو امتلاك الأسلحة النووية لتحقيق الأمن والاستقرار وتعزيز قدرات الدول وهما:

أ. العلاقة بين انتشار التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية وانتشار الأسلحة النووية في العالم فالارتباط واضح بين المشاريع النووية السلمية والبرامج النووية العسكرية.

ب. لا توجد علاقة بين امتلاك القدرات النووية، وانتشار الأسلحة النووية، وهناك عوامل وسيطة تحكم العلاقة بين انتشار القدرات وانتشار الأسلحة.

[1]- عمرو رضا بيومي،مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2]- المرجع نفسه.

ثانيا: منع أو حظر انتشار الأسلحة النووية

تشكل جل المداخيل والمقتربات مصطلح منع انتشار الأسلحة النووية الذي تألف بشكل حديث من اتفاقيات وتشريعات وطنية ونظم التصدير وكل هذا وذاك بواسطة عدد كبير من الوكالات الدولية.

لا توجد خلافات حول منع انتشار الأسلحة النووية، يشتمل على ست أدوات هي: NPT[1] ونظام ضمانات IAFA والحد من الاختبارات النووية والاتفاقات الإقليمية الخاصة بـ NWFE؛ والضمانات النووية المقدمة للدول المالكة للأسلحة النووية، وأن نظام منع الانتشار النووي ليكون من NPT IAEA[2]، ووكالات ضبط التسلح النووي القومية واتفاقيات NWFZ←[3]

يكتسب هذا تصنيفا آخر عند "رودريجو تورانزو": مستويات تدابير منع انتشار تكنولوجيا أسلحة التدمير الشامل ووسائل نقلها أهمية فهو يشير إلى تحديد أربع مستويات من التدابير ذات العلاقة وهي:

- ✓ تدابير دولية.
- ✓ تدابير متعددة الأطراف.
- ✓ تدابير إقليمية.
- ✓ تدابير قومية.

إن هذا الاقتراب لا يفيد فقط الأطراف المحتملة وإنما تحديد المبادئ الحاكمة لها والإستراتيجيات المتبعة فيها، فنظام منع الانتشار ليس قانوني فقط بل هو إستراتيجي سياسي.

في هذا السياق يمكن التركيز على خمسة مداخل لمنع انتشار الأسلحة النووية وكل منها يشتمل على أطر ونظم وتدابير ومؤسسات مختلفة وهي:[4]

أ. المدخل العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية Global Approach يرتبط هذا المستوى بالاتفاقيات ومؤسسات عالمية ترسي قواعد تطبق على جميع الدول أهمها إطلاق NPT، كما يتضمن المدخل العالمي عددا من الاتفاقيات التي تتعامل مع جوانب محددة لمنع الانتشار مثل:

---

[1]- Treaty on the non-proliferation of Nuclear weapons (NPT): un.org/disarmament/wend/nuclear/npt/ on 11 May 1995.

[2]- Non-Proliferation Treaty IAEA 60, Years stoms for peace and development international atomic energy agency.

[3]- Un.org/ disarmament/wend/nuclear/nwfz/

[4]- أشرف عبد الغفار، الانتشار النووي، المركزي الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2004، ص 32.

- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية 1996.
- المعاهدة الخاصة بالمواد النووية:
  - ✓ معاهدة الحماية المادية للمواد النووية 1980.
  - ✓ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي يتم التفاوض حولها IAEA.

يهدف هذا المدخل إلى التأكد من عدم تحويل النشاطات النووية التي تقع ضمن نطاقها لأغراض عسكرية NPT.

ب. المدخل المتعدد الأطراف لمنع انتشار الأسلحة النووية Multilateral Approach: يرتبط هذا بنظم دولية متعددة الأطراف تستدعي مبادئ عامة للسيطرة على صادرات المواد والمعدات النووية مثل: لجنة زانجر Zac Zanger Committee.[1]

كما يشمل هذا المدخل مجموعة الموردين النووين Nuclear Suppliers Group (NSG) المعروفة باسم نادي لندن ضمن عضويتها 34 دولة عام 1997، بينها الأرجنتين، السويد، جنوب إفريقيا، أوكرانيا. يستند عملها إلى مبادئ توجيهية متفق عليها تحكم نقل المواد والمعدات النووية، وتعتمد المجموعة في عملها نسبيا على "قائمة الأزناد" إضافة إلى معدات النووية مزدوجة الاستخدام وتعتبر هذه النظم عموما تكميلية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.[2]

جـ. المدخل التعليمي لمنع انتشار الأسلحة النووية Regional Approach: يرتبط هذا المدخل بأنظمة Regimes تستند على اتفاقيات رسمته الدولية ذات العلاقة، بهدف منع انتشار أو نشر الأسلحة النووية يرتبط المدخل الإقليمي عموما، بالدول الواقعة على منطقة جغرافية والتي تشكل نظاما إقليميا Regional System وإنشاء أنظمة أمنية Security Regimes إما ذات طابع شمولي أو وظيفي وهذا ما أشارت إليه المادة 56 من ميثاق الأمم المتحدة (جماعية، متعددة الأطراف أو ثنائية أو منفردة).[3]

وتكون أطرها رسمية Formal أو غير رسمية Informal.

تبعا لتوافق دول الإقليم ثمة ملامح أساسية يمكن رصدها وهي:

---

[1]- Louis Fluger Callesen, the Chairman of the committee embassy and permanent mission of dennark, Vienna Fûhrichgasse 6 -A- 1010 Vienna.

[2]- أشرف، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3]- محمد عبد السلام، مرجع سابق الذكر، ص 96.

- الترتيبات الأمنية الإقليمية قد تكون عامة أو شاملة أي نظام أمن إقليمي قائما على المفاهيم الأمن الشامل أو الأمن الجماعي ويتضمن نظاما فرعيا يتعامل مع كل القضايا المطروحة من خلال أنظمة أمنية محددة أو أنظمة جزئية استنادا إلى مفهوم "الأمن الشامل" أو الأمن المشترك.
- ارتباط الترتيبات الأمنية الإقليمية بالظروف السائدة في المنطقة، فخبرة ضبط التسلح فالتجارب التي تم من خلالها إقرار ترتيبات أمنية في مناطق متعددة.
- إن المعتاد هو أن يتعامل مع مشكلاتها الأمنية من خلال حزمة الترتيبات الأمنية الإقليمية لاسيما المشاكل الأمنية المتسمة بالتعقيد.

خلاصة:

انطلاقا مما سبق ذكره أدى موضوع الانتشار النووي إلى نقاش واسع النطاق، إن تحليل المسار المحتمل لانتشار الأسلحة النووية على ضوء انتشار قدرات نووية وتساهم بعض الأفكار إلى تطور أوضاع انتشار الأسلحة النووية وإخلاء بعض المناطق من الأسلحة النووية ويمثل أحد أهم المفاهيم التي تتيح فهم وتحليل أكثر مشكلات العالم خطورة ومدى التطور التقني والتكنولوجي للتسلح النووي والأهم من هذا ما يواجهه من تحديات تطرح احتمالات مركبة بشأن السيطرة على الانتشار النووي

المطلب الثاني: التأثيرات الاقتصادية على الأمن الدولي

إن الواقع الاقتصادي هو أكثر التحديات التي تواجه الدول وتوصلت الدراسات إلى أن الحروب الاقتصادية والتنافس الاقتصادي وقوة الدول اقتصاديا فتدني الأمن الاقتصادي كان نتيجة لهذه العوامل بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل: انعدام الأمن الغذائي، ارتفاع معدلات البطالة، الفقر، التبعية للموارد النفطية خاصة الثورة النفطية هذا ما أدى إلى تبني إستراتيجية تنويع الاقتصاد وتفعيل سياسة التكامل الاقتصادي؛ يعد الأمن الاقتصادي من الأولويات التي تسعى الدول إلى تحقيقه في ظل الأزمات التي يشهدها العالم.

ترتيب الدول من حيث الأمن الاقتصادي

الدول	دول أوربا	كندا	أستراليا	اليابان	إسرائيل	زيلاندا الجديدة
الترتيب	19-1	20	21	22	23	24
الدول	الولايات المتحدة		تونس	الجزائر		لبنان
الترتيب	25		49	50		54

المصدر: محمد صادق إسماعيل، أمن الخليج العربي: الواقع وآفاق المستقبل، ط1، المجموعة العربية للتدريب، القاهرة، مصر، 2014، ص 28.

هذا التقرير نتيجته القوة الاقتصادية ليست بالضرورة عاملا يضمن الحصول على المراتب مثلا: أنتجت هاته الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية رغم قوتها الاقتصادية أتت بالمرتبة الخامسة والعشرين وراء 19 بلدا أوربيا من بينها ثلاثة من بلدان أوربا الشرقية، وراء كل من كندا، أستراليا واليابان وإسرائيل وزيلاندا الجديدة وتونس أول بلد عربي في الترتيب من حيث الأمن الاقتصادي.

أولا: الأزمات الاقتصادية العالمية

لقد أدت الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول إلى تدهور معدلات النمو الاقتصادي، فمنذ 2008 عرف العالم أزمة مالية في أكبر الاقتصاديات العالمية الولايات المتحدة الأمريكية، فمعظم البورصات العالمية ما يتراوح بين ثلث ونصف قيمتها وهذه الأزمة لم تترك حتى المنطقة العربية دون تأثير.[1]

ترجع الأزمة المالية جذورها إلى التطورات التكنولوجية في ثورة المعلومات والاتصالات على بزوغ ثورة مالية أو كما تعرف بالانفجار المالي وانتشرت في نطاق العالم بسرعة البرق واتسعت بالمعمورة عبر شبكات الاتصال العالمية في شكل ومضات الكترونية أو نبضات كهربائية.[2]

لقد فتحت هاته الأزمة وهاته الإمكانيات التكنولوجية إلى فتح الاستثمار أمام المدخرين على اتساع العالم وفتحت معادلة جديدة بين المخاطر والفرص حيث مالت الكفة أمام ترجيح المخاطر نظرا إلى:[3]

1. المبالغة في إصدار أصول المديونية.
2. أزمة الرهون العقارية.
3. نقص الرقابة على سلوك المؤسسات المالية.

لم يعرف العالم ترابطا وتدخلا بين الاقتصاديات حيث ساهم التقدم في وسائل النقل والمواصلات إلى فتح الحدود وتخفيف العقبات أمام اندماج هذه الاقتصاديات.

إن التكامل المالي بين مؤسسات التمويل لمختلف الدول كما أن حركة الأموال بين مختلف الدول تزيد بالعشرات إن لم يكن مئات المضاعفات بالمقارنة بحركة الاقتصاد العيني للسلع والخدمات؛ أشرنا إلى أن الثورة التكنولوجية في المعلومات والاتصالات وتزامن مع ترابط الاقتصاد المالي العالمي، هكذا أدت عولمة الاقتصاد وخاصة عولمة الاقتصاد المالي في تعميق الأزمة وانتشارها على المستوى العالمي.

---

[1]- صندوق النقد العربي، الأزمة المالية العالمية، ديسمبر 2008، ص 02.

[2]- فريد كوريل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها، انعكاساتها على البلدان العربية، جامعة البليدة، محاضرة منشورة، د.س.ن، ص 07.

[3]- Rgan Ramkishen, « Financial Crisis Capital out flows, and policy responses : journal of Economic Education, 2007, pp 22-100.

آثار الأزمة المالية على المنطقة العربية:

إن الحديث عن آثار الأزمة المالية على المنطقة العربية ولكن لابد من مراجعتها في ضوء ما يحدث من تطورات هناك ثلاث أمور شبه مؤكدة وهي:[1]

- ✓ هناك تراجع هائل في الأسواق المالية وانخفاض حاد في قيمة معظم الأصول المالية.
- ✓ مخاطر الكساد الاقتصادي في العالم.
- ✓ تداعيات تغيير الإطار المؤسسي للاقتصاد المالي العالمي بفرض مزيد من الضوابط على المؤسسات والأدوات المالية.

_انهيار الأسواق المالية العالمية:

بدأت الأزمة المالية بانهيار الأسواق المالية وتدهور الأوضاع المالية من كبريات المؤسسات المالية العالمية وعدم استقرار أسعار العملات، وانعكاس هذه التطورات على بعض أسعار المواد الأولية التي تأثرت بانهيار الأسعار الآجلة المستقبلة مثل: النفط والمعادن ونخلص إلى:[2]

1. التأثير المباشر لانهيار الأسواق المالية العالمية خاصة على الدول العربية الحائزة لاستثمارات مالية موظفة في معظم الأسواق المالية وخاصة ما يتعلق بصفة رئيسية لدول النفط.

2. انهيار الأسواق المالية العالمية هو انخفاض في قيمة جزء من الثورة المالية العالمية هو انخفاض في قيمة جزء من الثورة المالية لدول الفائض.

3. لا يقتصر أثر انهيار الأسواق المالية العالمية على التأثير على الاستثمارات المالية للدول الغربية، أو التأثير على أسعار النفط والسلع الأولية نتيجة تدهور الأسواق الآجلة والمستقبلية.

_الكساد الاقتصادي العالمي 1929:

إن الأزمة بدأت تنتقل إلى الاقتصاد العيني*، حيث يتوقع جميع المراقبين أن يبدأ الاقتصاد العالمي بمرحلة من الكساد الاقتصادي، فقد سجل الاقتصاد الأمريكي وكذا البريطاني بداية مظاهر الركود، نتيجة لما عانته البنوك من أزمة السيولة في أول الأمر ثم تراجع الثقة في المؤسسات المالية.

---

[1]- Optic cit, p 109.

[2]- Markowitz Harry, Financial crisis, Financial Analysis journal, 2009, Vol. 65, p 25.

*- الاقتصاد العربي: هو ذلك الاقتصاد الذي يرتبط بالأصول العينية.

الانهيار الكبير Great Depression هي أزمة اقتصادية حدثت في عام 1929 وتعتبر من أشهر الأزمات الاقتصادية (القرن العشرين) يقول المؤرخون بدأت مع انهيار سوق الأسهم الأمريكية، وكانت مدمرا على كل الدول وانخفضت التجارة العالمية كما انخفض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح.[1]

لقد تركت الأزمة الاقتصادية تأثيرا كبيرا في الأنظمة الرأسمالية فقد تحول النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر إلى اقتصاد موجه وخضعت بعض القطاعات الحيوية كشركة إنتاج الفحم وشركة المترو الفرنسية لنظام التأميم، وأسهمت الأزمة في وصول الأنظمة الديكتاتورية إلى السلطة وأغلقت بعض الأسواق الكبيرة في وجه التجارة العالمية وتوقف التبادل التجاري واتبعت دول كثيرة سياسة الاكتفاء الذاتي مثل النظامين الفاشي في إيطاليا والنازي في ألمانيا.

كما اهتمت أغلب الدول في معالجة أزمتها الاقتصادية جعلها تغفل عن خطرة ما يجري على الصعيد العالمي كما انتهكت قرارات منظمة الأمم المتحدة والعودة إلى مبدأ التسلح وخرق المعاهدات الدولية.[2]

هكذا كانت الأزمة الاقتصادية نتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى وسببا من أسباب الحرب العالمية الثانية.

_الأزمة المالية العالمية 2008:

La grande crise systémique de 2008

يمكن إبراز أبعاد وسمات الأزمة المالية العالمية التي تفجرت عام 2008 من خلال التركيز على جملة المحطات.

أهم هذه المحطات:[3]

- في شهر شباط عام 2007 لم يتمكن عدد من المدنيين من سد دفعات قروضهم (دفعات قروض الرهن العقاري).
- في شهر نيسان 2007 تزايدت مؤشرات الأزمة وشهدت الأسواق تدهورا كانت تسري في محاولة الاقتصاد.
- في آب 2007 اتسعت مخاطر الأزمة المالية.

[1]- كمال رزيق، حسن توفيق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤثر العلمي، حول تداعيات الأزمة، جامعة الزرقا الخاصة، الأردن، يوم 10-11 نوفمبر 2009، ص 12.

[2]-ال مرجع نفسه، ص 13.

[3]- شوقي جباري، تداعيات الأزمة المالية على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة تونس، الجزائر، مجلة دراسات المحاسبة، مجلد 07، بغداد، 2012، ص 281.

يرجع الباحثون جذور الأزمة المالية 2008 وقعت زيادة كبيرة في حجم القروض العقارية الممنوحة بإجراءات بسيطة، الأمر الذي دفع إلى تهافت شديد إلى الاقتراض من أجل شراء العقارات من الولايات المتحدة الأمريكية، أدى إلى حدوث سنة 2009 تعرف بأزمة المخاطر القروض العالمية.

إن أزمة 2008 هي أزمة الرهن العقاري الذي كان المتسبب الرئيسي لها نتيجة لتقديم قروض العقارات بدون ضمانات مقدمة وبأسعار فائدة منخفضة لتظهر للعيان سنة 2008 خاصة مع توقف المقترضين عن الدفع؛ فانخفضت أسهم شركات الاستثمار العقاري أدى ذلك إلى حدوث أزمة في السوق المالي الأمريكي لتنتقل العدوى إلى القارة الأوربية والآسيوية نتيجة ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية الأوربية الآسيوية بالسوق الأمريكي.[1]

_أسباب الأزمة المالية 2008:[2]

ترجع الأسباب المتعلقة بالأزمة المالية لسنة 2008 إلى:

1. ظروف الاقتصاد الأمريكي والذي هو بدوره يبرز أهم النقاط:
   - العجز التجاري.
   - العجز الميزاني.
   - المديونية.
2. توريق الديون العقارية.
3. قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية.
4. التحول في طبيعة الاقتصاد العالمي.

ثانيا: المنافسة الدولية

أفرزت التغيرات والتحولات العالمية وضعا جديدا لنظام أعمال جديد سمته الأساسية المنافسة.

نظرا لتغيرات العالم الاقتصادي وما خلفته من منافسة شديدة بين المؤسسات فقد أولى الباحثون اهتماما كبيرا لظاهرة المنافسة.

[1]- المرجع نفسه، ص 282.

[2]- السعيد دراجي، الأزمة المالية العالمية أسبابها وتداعياتها على الاقتصاد العربي، مؤتمر الأزمة المالية العالمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، يومي 21-22 أفريل 2009، ص ص 03-04.

أما المفكرون والمنظرون فقد اختلفوا فيرى البعض أن المنافسة روح التجارة محك الحريات الاقتصادية للأفراد والجماعات فهي من ناحية مرتبطة بالتقدم الاقتصادي ووفرة الإنتاج وتنوعه، فهذا المفهوم يعطي مجال واسعا لتعريف المنافسة بمختلف مستوياتها الدولة، القطاع والمؤسسة.[1]

_إستراتيجية المنافسة الدولة بين نقاط القوة والضعف:

لفهم إستراتيجية المؤسسات أو الدول أو القطاعات لابد من التعرف الدقيق، وهم نفس المنافسين هم الذين يتبعون نفس الإستراتيجيات ويشكلون ما يعرف بالمجموعة الإستراتيجية داخل القطاع وبالتالي لابد من تحديد المنافسين وفقا للإستراتيجيات التالية:[2]

- تحديد الخصائص والمعايير التي يتم على أساسها النظر إلى السلع، الجودة، الحجم، درجة التعقيد.
- التعرف على إستراتيجيات المنافسين وملامح كل منافس.
- تصنيف هؤلاء المنافسين في مجموعات وبناء عليه تحديد الإستراتيجيات التي يمكن إتباعها.

تحدد نقاط القوة والضعف للمنافسين الدوليين كالتالي:

بعد مقارنة وضع المؤسسة بالمؤسسات المنافسة يساعد على ضع إستراتيجيات المؤسسة، نظرا لأن إمكانية تنفيذ الإستراتيجيات وتحقيق الأهداف يتوقف على قوة أو ضعف المنافسين.

يعبر جانب القوة عن عامل تميز وتفوق معين أو ميزة تنافسية، كما يعبر عن ما تستطيع المؤسسة القيام به بشكل فائق للمقارنة مع القدرات الحالية أو المحتملة للمنافسين إذن جانب القوة هو القدرة المتميزة والخاصة والتي تعد هامة حيث تعطي للمؤسسة ميزة المقارنة.

أما جانب الضعف فهو شيء ما تقوم به المؤسسة بشكل سيء أو ليس لديها الطاقة اللازمة للقيام به على الرغم من توافرها لدى المنافسين.

إن تحديد نقاط القوة والضعف يساهم في تحديد قدرة المنافسين مناوراتهم الإستراتيجية أو تصرفاتهم وتساعد على مواجهة الأحداث الممكن وقوعها في المحيط والقطاع وإعطاء تشخيص بجميع المعطيات الأساسية وهي:[3]

---

[1]- عبد السلام أبو قحف، التنافسية وتغيير قواعد اللعبة، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1996، ص 25.

[2] - Jean Jacque Lambin : Marketing strategique, 3 Edit, Ed science international, 1994, p 275.

[3]- خليل ن. م، الإدارة الإستراتيجية: تكوين وتنفيذ إستراتيجيات التنافس، دار المعارف، الإسكندرية، 1995، ص 169.

- رقم الأعمال.
- حصة السوق.
- المردودية.
- الهامش.
- التدفق.
- برنامج الاستثمار.
- قدرة الإنتاج.

_الكشف وتحديد الفرص والتهديدات:

تعكس المعلومات التي يتم جمعها فرصا للمؤسسة ينبغي اقتناصها وتفادي التهديدات وتشير الفرص إلى أوضاع أفضل للمؤسسة ومجالات يمكن أن تحقق فيها ميزة نسبية عن منافسيها، أما التهديدات فتعني مشاكل أو أضرار محتملة قد تنشأ من تغيرات غير مواتية في الظروف البيئية ينبغي تفاديها والتعامل معها بأفضل الطرق والصور الممكنة.[1]

في الأخير ننوه إلى أنه يتم اكتشاف الفرص والتهديدات من خلال استعراض المعلومات والبيانات التي تم جمعها ثم مناقشتها لتحديد تأثيرها المحتمل ومحاولة التنبؤ بسلوك واتجاهات المتغيرات البيئية المؤثرة على نشاطها سواء في القريب أو البعيد.

تعد المنافسة الدولية روح التجارة هي المحرك للحريات الاقتصادية للأفراد والجماعات وهي تكون أيضا بين المنظمات الاقتصادية بل بين الدول في حد ذاتها؛ إن الانفتاح الذي شهده العالم في الميدان التجاري والاقتصادي غداة القرن الواحد والعشرين سمح للتجارة الدولية أن تأخذ أبعادا في التوسع والانتشار عبر كامل أصقاع المعمورة خاصة مع تنامي وسائل الاتصال والتكنولوجيا التي عرفت هي الأخرى قفزة نوعيةالمعمورة قرية صغيرة؛ لئن انعكست التجارة الدولية بالإيجاب على اقتصاديات الدول وتغطية النقائص على الساحة الاقتصادية برزت ممارسات غير مشروعة وذات بعد احتكاري تهدد الاستقرار والأمن الاقتصادي خاصة للبلدان النامية، وذلك باحتواء التجارة الدولية وتعطيل حافز الإبداع والتطوير لدى المنظمات والشركات المنتجة.

تعرف منظمة التجارة العالمية سياسة المنافسة الدولية على أنها: "تشمل مجمل الحزم والإجراءات التي يمكن استخدامها لترقية هياكل الأسواق التنافسية والسلوك التنافسي بما في ذلك وجود قانون شامل للمنافسة للتعامل

[1]- السلمي ع، السياسات الإدارية في عصر المعلومات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 90.

مع الممارسات المناهضة للتنافس Anti-Competitive للشركات العامة وخاصة الاحتكار Cartel والقيود السوقية الأفقية والرأسية، لكن يقابلها سوء الاستغلال للقوة السوقية أو التمييز في السعر.[1]

خاصة لهذا تعزز سياسة الفاعلية أو الكفاءة الاقتصادية من خلال:

- توفير البيئة السوقية التي يتساوى فيها السعر والنفقة الحدية.
- تأكيد إنتاج الشركات بأقل التكاليف الممكنة.
- تحفيز الشركات على القيام بالبحوث والتطوير وإدخال السلع وطرق الإنتاج الجديدة إلى السوق.
- منع التركز المفرط وعدم تشجيع هياكل الإنتاج غير المرنة.
- حماية المستهلك من الممارسات الاحتكارية التي تؤدي إلى زيادة الأسعار وقلة العرض.

تعقيب:

آليات السوق وحدها لا تكفي لتحقيق كل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة وخاصة في الدول النامية مما يدعو الحكومات للتدخل في السوق بإدخال قيود تنظيمية على عمل السوق.

كذلك حالات التضارب بين الأسواق وأهداف السياسة الحكومية كثيرة الحدوث وخاصة في الدول النامية حيث ضعف الدخل وسوء توزيع الثروة، انعدام البنيات التحتية، تدني مستوى التعليم وضعف آليات السوق يحتم الحكومات التدخل في آليات بهدف توجيه مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو الأهداف المنشودة.

أما إذا كان الحال متعلق بالدول المتقدمة فلا شك أن الحاجة لإجراءات استثنائية أكثر من الدول النامية حتى يتسنى لمنتجاتها المنافسة في الأسواق العالمية في ظل مناخ التحرر الاقتصادي والمنافسة الدولية وضرورة التدخل لأجل الحماية.

بالإضافة على حالات التركيز الطبيعي والتضارب بين نتائج السوق وأهداف السياسة الحكومية تلجأ الحكومات إلى التدخل في آليات السوق بغرض:

[1]- د. رياض بن جليلي، من التنافسية على الصعيد الدولي إلى المنافسة على الصعيد الوطني، المعهد العربي للتخطيط، الموقع: www.arab-api.org، على الساعة: 15:00، اليوم: 2020/06/04.

1. حماية الأمن القومي، كحماية السلع الإستراتيجية والسلع عالية التقنية.
2. حماية حقوق العمل بالتشريعات.
3. حماية الثقافة حيث أحيانا تقوم الحكومات بتنظيم الصناعات الثقافية للحفاظ على التراث.
4. تحفيز الخارجيات الموجبة ولتي تشمل النشاطات التي يزيد عائدها الاجتماعي ويصبح مستواها الإنتاجي الأمثل في خلل آليات السوق وكافة القطاعات والبحوث والتطوير.
5. حماية حقوق الملكية كبراءة الاختراع وحقوق النسخ والعلامات التجارية.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في ظل العولمة الاقتصادية

من بين أهم المستويات النظرية المفسرة للمهددات الأمنية هي:

1. نظرية المستويات الثلاث للأمن، المستوى المحلي الإقليمي، العالمي.
2. نظرية المخاطر في العالمية اقتصادية، اجتماعية، تقنية.
3. نظرية مركب الأمن الإقليمي.

بالعودة إلى السرديات السياسية التي استهدفت مفهوم الأمن فالاختلاف في تحديد مفهوم الأمن ضمن الأدبيات للعلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية الأمنية أنتج هو الآخر اختلافا كبيرا في تحديد المقصود بالتهديد يرى باري بوزان بعد توافقه مع المقاربة القطاعية للأمن تصنيفا قطاعها للتهديدات الأمنية خاصة في ظل ما يعرف بالعولمة الاقتصادية: Type the reats by sector وهي:

تهديدات تستهدف القطاع العسكري: تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة ما يهدد الوحدة الترابية للدول.

تهديدات تستهدف القطاع السياسي: هنا تأخذ التهديدات بعدين أحدهما داخلي يتعلق بتعميم الديمقراطية والنشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها أما الخارجي يتعلق بمدى تأثير النظام الدولي.

تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي: يتعلق بمدى القدرة على توفير المواد الطبيعية ومدى القدرة على تلبية مستويات العيش المطلوبة بمنأى عن البطالة والفقر.

تهديدات تستهدف القطاع المجتمعي: ترتبط خاصة بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمسبب في تدهورها لنضف في الأخير التهديدات الأمنية المتغيرة والخاضعة للسباقات الزمنية المختلفة كالمتعلقة بالأوبئة والثورة في مجال التكنولوجيا وهذا ما سنحاول شرحه والتفصيل فيه كل مطلب.

المطلب الأول: التهديدات التماثلية واللاتماثلية

تعد التغيرات الهيكلية والتحولات التي شهدتها البيئة العلمية منذ الحرب الباردة والعولمة وما تليها من العولمة الاقتصادية ساهمت كلها في رسم مجتمع دولي يتميز بالتعقيد والترابط والغموض تترجح الكفة بين الزيادة والنقصان من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى.

فقد تغيرات معها خارطة المخاطر والتهديدات واصطلح عليه بالتهديدات التماثلية وأخرى اللاتماثلية.[1]

[1]- أ. دمام شهرزاد، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع1، 2013، ص 01.

التهديدات التماثلية: يطلق على النمط التقليدي للتهديدات التي تتميز بالطابع العسكري وتتشابه الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة أ ودولة ب مثال: التهديدات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية باستخدام القوة.

التهديدات اللاتماثلية: هي تبني فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد العدو ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية، المتاجرة بالأسلحة، الإرهاب العابر للحدود فاللاتماثل لا ينظر إلى طبيعة الأطراف تزامنا مع التحولات والتغيرات الحاصلة في النظام العالمي.

أصبحت التهديدات تسيطر على نقاشات الدوائر السياسية والأمنية ومن أبرز المشاكل التي تخل بالسلم الأمني الدولي والعالمي نظرا لحركيتها وصعوبة المواجهة هي:

أ. الظاهرة الإرهابية:

الإرهاب عمل عنيف يستهدف إرضاخ جماعة لآرائه وفرض معادلة مغايرة بمنطق القوة من خلال القيام بنشر الخوف وزرع القلق وهو وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات والحكومات ويمكن أن ترعاها وتستخدمها حكومات ضد مجموعات.

تتميز الجماعة الإرهابية بالمرونة والقدرة على التكيف والاحترافية وعادة ما تستخدم الطرق التقليدية ويتعدى ذلك إلى طرق جديدة كاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية والشفرة والقرصنة وحتى المواد الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية ليس على المستوى الوطني بل على المستوى العالمي ككل.[1]

يؤثر الإرهاب بالسلب على الأمن فهو تهديد وتحد في آن واحد كما يهدد الأمن الدولي وكذا السلامة واستقرار المجتمع الدولي وهو عامل من عوامل التوتر في العلاقات الدولية مثال: 11 سبتمبر 2011 هجوم القاعدة المزعوم على الولايات المتحدة والدول العربية، تصاعد حدة الظاهرة وتزايد العمليات الإرهابية، تزايد الأعمال الإرهابية وتزايد الخسائر.

سيظل الإرهاب عقبة كبيرة وتحدي مستقبلي لتحقيق الأمن الوطني والأمن الدولي، خاصة في المنطقة العربية التي دق فيها منذ 2013 (داعش).

[1]- David Tucker, What's New about the new terrorism and how dangerous is it ? Terrosim and political violance, 13, 2001, p 12.

ب. الجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة هي تنظيم إجرامي يضم أفراد وجماعا ينشطون للحصول على فوائد مالية بطرق غير قانونية، يعمل أعضاؤها من خلال بناء دقيق لكن معقد في نفس الوقت يشبه حال المؤسسات الاقتصادية.

أمثلة الجريمة المنظمة: السرقات، النهي الاقتصادي، التهريب، المخدرات، المتاجرة بالبشر، الغش الصناعي، التزوير، وهي أي عمل يحرمه القانون الداخلي والدولي.

تلتقي الجريمة المنظمة مع الظاهرة الإرهابية في عنصر التنظيم والتخطيط غير المشروع قانونا الأولى هدفها ربحي مادي والثانية هدفها التخويف والعنف.[1]

ج. الهجرة غير الشرعية:

أصبحت الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية تزايدت نسبتها وتوسعت نطاقها من حيث الحجم والانتشار وتعدد الأشكال خاصة في العقود الأخيرة نظرا لعوامل الدفع التي تحركه عوامل بسيكولوجية واجتماعية واقتصادية بحث عن الحياة الأفضل.

تنقسم الهجرة إلى عدة أنواع تتعلق بالمعيار العددي أو المدة الزمنية أو بالوضع أو بالوضع القانوني حول الهجرة الجماعية، الفردية، محلية، خارجية، دائمة، مؤقتة، شرعية، غير شرعية.

الهجرة غير الشرعية: ترتبط بمدى رضا الأطراف وسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة حيث تتم بجوازات سفر أو وثائق معتمدة من قبل الدولة أما غير الشرعية تعني أن المهاجرين يدخلون بطريقة غير قانونية وشرعية وبدون تأشيرات أو بدون إذن مسبق والتسلل من خلال الحدود والبعض يستخدم الوثائق وجوازات السفر المزورة.[2]

تعقيب:

يلاحظ أن الهجرة غير شرعية كتهديد أمني لا تماثلي أصبح اليوم عامل مؤرق للدول سواء منها المستقبلية أو المرسلة وحتى دول العبور كمنطقة المغرب العربي.

- ✓ كذلك يمكن للمهاجرين غير الشرعيين القيام بجرائم وأعمال إرهابية نتيجة لعدم وجود المناسب.
- ✓ يؤثر البناء الديمغرافي السوسيوثقافي للدول المستقبلية خاصة إذا تمسك المهاجرين بثقافتهم وهذا مخل بالأمن المجتمعي.

[1]- Brian Forst, Terrorism crime and public policy, Cambridge University press, 2000, p 09.

[2]- Optic sit, pp 13-14.

أما على الصعيد الاقتصادي يمكن القول أن المهاجرين هم من يمتطون التنمية حسب البعض لأن الزحف للفقراء نحو الدول المتقدمة وهذا ما يزيد من عبء البطالة.

من خلال ما سبق عرضه تبين أن التهديدات اللاتماثلية هي نتاج لما يحصل من تطورات في البيئة العالمية فطبيعة التهديدات أخذت أشكال لتأثيرها بالتطور التكنولوجي وكذا المعلوماتية.

أما التعقيدات لابد من وجود سرعة أكثر للتكيف معها من خلال معالجة التركيبات الجديدة التي تستعملها الفواعل المهددة.

المطلب الثاني: التهديدات الجديدة للأمن الدولي

مع التطور التكنولوجي في زمن العولمة وقدرتها على الاستحواذ ودورها الأساسي في قوة الدول جاءت في مقدمتها الحرب الالكترونية والفضاء الالكتروني ليدخل مجال جديد ومدخلا وفيرا لفهم وتحليل البعد الدولي يقسم هذا المطلب إلى:

أ. ثورة المعلومات والتكنولوجيا:

يتسم عصر المعلومات بالاعتمادية المتزايدة للمجتمعات في كافة المجتمعات والأنشطة الجبائية ومع بداية التسعينات بدأ الغرب الاهتمام بأمن المعلومات وحرب المعلومات وتسمى المعلومات أسلحة التخريب الشاملة Weapons of Mass corription.

لقد أصابت الثورة المعلوماتية جميع النظم الاجتماعية وحولتها إلى أبنية جديدة في السياسة لم تقتصر ثورة المعلومات على نظم الاتصالات والمواصلات بل تعد حتى العلاقات الإنسانية.

أولا: تطور الحرب المعلوماتية

بدأت بمقدمة FAS الالكترونية[1] تتعلق بمن يسيطر على المعلومات والتي كانت العنصر الأهم في الحرب ولم تشكل العنصر الأهم في الأولويات العسكرية.

حرب المعلومات ليست جديدة وليست ظاهرة الموجة الثالثة أو نتاج ثورة الكمبيوتر.

أصبحت تقنيات المعلومات محمول في جيوبنا وأجسامنا على شكل بطاقات ذكية تحمل معلومات شخصية وأجهزة الاتصالات وخدمات البريد الالكتروني وخدمات البريد الالكتروني، شكلت ثورة المعلومات ومع إمكانية التقليص والمكاشفة واستمرارية الجاسوسية بين الدول الكبرى والسباق نحو عصر التنوير والتبشير بعصر

[1]- لؤي عبد الفتاح، الاستخبارات والحرب في ظل مؤثرات الثورة المعلوماتية، محاضرة محمد الأول، وجدة، المغرب، 25 أكتوبر 2005.

المعلومات العالمي وكل هذا من أجل الدفع بعجلة التنمية والتطلع إلى حروب المستقبل ورسم سيناريوهات وخدمة الأهداف الجديدة لأجهزة الاستخبارات بصفة خاصة والثورة المعلوماتية بصفة عامة.

لقد اندمجت التكنولوجيا وأحدث تطورا على مجال العسكري الإستراتيجي لاسيما وأن طبيعة التهديدات أصبحت ذات صلة وطيدة بالأمن القومي وتعددت بعصر انتشار الظواهر مثل الجرائم والإرهاب ناهيك عن التقنية التي أصبحت العنصر الأول وامتيازا يتم استغلاله من طرف المنظمات العسكرية وشبه العسكرية في النزاع والحرب غير التماثلية.[1]

مع انتشار القرصنة والاختراقات المعلوماتية التي تتعرض لها المؤسسات والمراكز فإنه بات من الطبيعي التمسك بالأمن المعلوماتي وإبراز أهميته خاصة مع التحول إلى الطبيعة الرقمية وهذا تناغما مع البيئة الاتصالية الجديدة جعلت من هذه القضية وهي القضية الأكثر خطورة في الواقع خاصة بعد تحول الأمن المعلوماتي إلى شكله الرقمي أصبح المهدد لاستقرار الدولة.

تعرف لجنة أنظمة الأمن القومي الأمريكي أمن المعلومات بأنه: حماية المعلومات وعناصرها المهمة في الأنظمة والأجهزة.

تعقيب:

أي: أمن المعلومات هو تلك الرؤى والسياسات والإجراءات التي تصمم وتنفذ على مستويات مختلفة فردية ومؤسسية ومجتمعية، وتستهدف تحقيق عناصر الحماية والصيانة.

عندما نتحدث عن موضوع أمن المعلومات وشبكات المعلومات فإن أول ما يتبادر في الذهن هو كيفية الحفاظ على سرية المعلومات وذكر الجرائم.

أمن المعلومات عملية ليست بالبسيطة وإنما هي معقدة تتألف من مكونات ثلاثة كلهم على نفس الدرجة من الأهمية وهي:[2]

1. **سري المعلومات:** يشمل إجراءات والتدابير اللازمة لمنع الاطلاع غير المصرح لهم على المعلومات.
2. **سلامة المعلومات:** الحفاظ على سرية المعلومات وإنما يكون الحفاظ على سلامة هذه المعلومات من التزوير والتغيير.

[1]- مرجع نفسه.

[2]- انظر الموقع: seconf.wordpress.com مؤتمر حروب الفضاء السيبراني، الساعة: 18:16، التاريخ: 2020/03/09.

3. ضمان الوصول إلى المعلومات: لعله من المنطقي أن نعرف أن كل إجراءات وصناعة المعلومات تضمن هدف إيصال المعلومات والبيانات.

مع تطور المجتمع الدولي بشكل عام والاتجاه نحو التحول إلى مجتمع المعلومات ظهرت إشكالية وخطورة أمن المعلومات.

يورد تقرير البنك الدولي لسنة 2016 والموسوم بـ: تقرير عن التنمية في العالم العوائد الرقمية عدة أرقام تدل على أهمية وتطور الخدمات الرقمية.

لقد أصبحت الاختراقات الالكترونية لأنظمة بنكية أو شبكة معلومات خاصة بمؤسسات كبرى أو تشويه محتوى بعض المواقع على الانترنيت.

مع التحولات الجديدة للفضاء الالكتروني والذي أصبح مجال للتفاعلات الدولية؛ فأصبح هذا الفضاء مجال للصراعات الدولية سواء للفواعل الدولية أو غير الدولية لحيازة أكبر قدر من النفوذ والتأثير السيبراني.

إن الحرب الالكترونية تتعلق بالتطبيقات العسكرية للفضاء السيبراني أي قيام دولة أو فواعل من غير الدول بشن هجوم الكتروني متبادل، مع تمديد الأعمال العدائية الالكترونية إلى البنية التحتية المعلوماتية للدول لأغراض متداخلة سياسية، اقتصادية، إجرامية تطلق عليها ما يعرف بالهجمات الالكترونية أو الإرهاب الالكتروني.[1]

في الأخير بدا أن الأعمال العدائية في الفضاء الالكتروني والتي أطلق عليها مسمى الإرهاب الالكتروني أو الحرب الالكترونية، فكل هذه الهجمات تعمل على الترويع؛ وبث الخوف ومجهولة المصدر.

أيضا تدخل هذه الأعمال العدائية في إطار ما يعرف بالحرب غير المتكافئة كون الطرف الذي يتمتع بقوة غير هجومية ومن يبادر باستخدامها هو الأقوى بغض النظر عن حجم القدرات العسكرية هذا الأمر المعروف في العلاقات الدولية بنظرية الردع الإستراتيجي مما يصعب التمييز في المنشآت المدنية والعسكرية وعدم القدرة على فرض الحماية الدولية.

ثانيا: أزمة الرقمنة والأمن الدولي

يواجه العالم اليوم عددا كبيرا من التهديدات والتحديات الأمنية، وتأثيرها واتساعها ودرجة تطورها لا تقتصر على الإضرار بأمن الدول بل يمتد ليؤثر في الأمن العالمي وهذا كله بفعل التطورات التكنولوجية الراهنة. لقد أثرت الانفجارات الرقمية لشكل كبير على الحياة البشرية وأوجدت تهديدات ناتجة عن توظيف التكنولوجيا، مما

[1]- الموقع: politics-dz.com التاريخ: 2020/04/10، الساعة 00:09.

أدى من جهة أخرى إلى انتشار الشبكات الحاسوبية[1] إلى زيادة عمليات القرصنة والاستغلال السيبراني ومن أبرز التهديدات الأمنية والأكثر انتشارا هي التهديدات الالكترونية فهي من الصعب حصرها أو تطوير إستراتيجيات محكمة خاصة مع تعدد أشكالها ومصادرها وتطورها المتسارع.

لقد أصبح الفضاء الأزرق المكان المناسب للقيام بأعمال غير مشروعة وأصبحت الدول ضحايا للتهديدات السيبرانية أصحح الوسيلة المفضلة للجماعات الإرهابية من جهة أخرى سرقة البيانات والمساس بالأنظمة المعلوماتية والبنى التحتية وجرائم الاقتصاد جملة التهديدات ****: "رقمنة الإشاعة"[2] لأنها قدمت عالما فوريا فأصبح للإشاعة انتشارا متسارعا سرعة الضوء لجعل الإشاعة المرقمنة أكثر إقناعا والأقرب ولقد تبنت الأمنية العالمية خططا مستقبلية لمواجهة هاته الأخطار.

إن هذه التهديدات التي تشكلها الرقمنة أو الفضاء السيبراني هو اختراق للأمن السيبراني يعد بالدرجة الأولى أمرا خطيرا؛ والمفتاح لتخفيف ذلك هو الأمن السيبراني ليس مجرد مسألة تقنية بل هو مسألة إستراتيجية وهي المسؤولية الأولى على عاتق الدول لأن الحرب السيبرانية أصبحت جزء لا يتجزأ من التكتيكات الحديثة وجزء رئيسيا من الأجهزة الأمنية.

لتوضيح مفهوم الأمن السيبراني هذه أهم التوضيحات والتصريحات التي تم الإشارة إليها بمؤتمر "بوتسدام" للأمن الالكتروني الذي نظمه معهد "هاسويلانثر الألماني":

- ✓ قال رئيس المخابرات الداخلية بألمانيا هانز جورج ماسن: "أن نوعية الهجمات التي يتم شنها بدوافع استخباراتية وكمها تزايدت بصورة كبيرة" لافتا أن الرقمنة تعني توسعا هائلا.
- ✓ أضاف ماسن قائلا: "أن الانترنيت يساهم بشكل كبير في زيادة الأهداف المحتمل تعرضها لجرائم الكترونية".
- ✓ صرح وزير الدولة في ديوان المستشارية بألمانيا هندريك هوبنشت: "إن الرقمنة تعد عاملا محوريا للمستقبل بالنسبة لألمانيا على الرغم من المخاطر".

أضاف إن الرقمنة بحاجة إلى بنية تحتية أمنية حديثة.

والسؤال المطروح هو: كيف يمكن للجهات الحكومية أن تصمد في وجه المد التكنولوجي الرقمني؟

هذا السؤال هو خلاصة للمطلب حيث أن الإجابة عنه تخلص إلى:

---

[1]- انظر الموقع: TLBNews.net، د. عامر عليوي، الرقمنة والأمن السيبراني، التاريخ: 2020/04/0، الساعة: 01:00.

[2]- مرجع نفسه، الساعة: 15:00.

1. على الحكومات العمل على الانتقال إلى الحياة الالكترونية ورقمنة الأعمال، لكي لا تفلت من قبضة المجتمعات الخاضعة لها.
2. بناء كوادر قادرة على فهم واستيعاب نوعية المعارك والمجال الأوسع في الوقت الراهن هو الوظائف التقنية والفضاء الالكتروني وتحديدا ما يعنى بالأمن السيبراني.
3. سن قوانين جديدة، فالاختراعات الالكترونية التي بدأت كهواية وألعاب تسلية أصبح يديرها انتهازيون للقيام بهجمات منظمة.
4. تطوير إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني وحماية البنية التحتية للمعلومات وذلك من خلال تحصين الأنظمة الالكترونية.
5. الأمن السيبراني ليس قضية قومية بل قضية أمن أفراد أيضا.

في الأخير يمكن القول أن القوانين السيبرانية ستتحكم بمستقبل البشرية وترسم طريقها ويسجل مكان البشر الذكاء الصناعي لذلك يجب التفكير في كيفية تطويع التكنولوجيا.

ثالثا: الحروب البيولوجية والأمن الدولي

في سنة 1998 نشرت صحيفة "صنداي تايمز" البريطانية خبرا حول المشروع الإسرائيلي لإنتاج القنبلة الجينية العرفية لقتل العرب، جاء في التقرير الذي أثار أصداء واسعة في بريطانيا وأمريكا وإسرائيل.... العالم العربي.

ذكر أن مشروعا علميا إسرائيليا شديد السرية، قام بناء على أبحاث طبية إسرائيلية "ميزت جينا معينا يوجد في العرب دون غيرهم، يتم العمل على هذا المشروع في المعهد الأبحاث البيولوجية "نيس تزيونا" الذي يعتبر المركز الرئيسي للأبحاث المتعلقة بترسانة إسرائيل السرية من الأسلحة الكيماوية والجرثومية.

أشار "بيل ريتشاردسن" النائب المساعد لوزير الدفاع الأمريكي لشؤون البرامج البيولوجية والكيماوية العسكرية خلال فترة رئاسة الرئيسين الأمريكيين "إذ ليس كل الأسلحة الحيوية هي غازات يمكن إطلاقها بالصواريخ مثل: غاز الخردل والتي قد تكون مجرد مادة في الإبر تحتاج إلى تقنية متقدمة حتى يمكن نشرها بين المستهدفين".[1]

[1]- رأفت السيد العابد، الحرب البيولوجية الانتقائية، مقال منشور "صيغة pdf" يوم 28 نوفمبر 2017، تاريخ الدخول: 23 أكتوبر 2020، الساعة 14:00، ص 02.

أضاف هذا الأخير ريتشاردسن بأنه لا شك لديه أن إسرائيل قد عملت على إنتاج الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية؛ وأضاف أيضا في تصريح "أنه دائما تكون لدينا معايير ممزوجة ومتناقضة في التعامل مع إسرائيل مقارنة بالتعامل مع التهديدات البيولوجية التي تصدر عن دول أخرى".

إن التكنولوجيا البيولوجية المتطورة في إسرائيل، إن لم تكن بالقدر نفسه في أمريكا، وهم استطاعوا أن يطوروا الاختبارات منها اختبار رصد بعض الأمراض مثل الأنثراكس والذي اعتبر تقدما تكنولوجيا ضخما، كل ما تحتاجه هو شريط صغير يتغير لونه إذا كان هناك فيروس "الأنثراكس" في الدم.

هناك ما وضحه الدكتور "فيكتور ديلفيتشيو"، العالم بجامعة سكرانتون الأمريكية والذي كان قد طور أساليب علمية لرصد الغازات السامة بإنتاج قنبلة عرقية.

1. الخريطة الجينية:

علل الدكتور فيكتور عدم خطورة الاستخدام المجرم للقنبلة الجينية وهو أنه لا يوجد حاليا معلومات كافية عن الجينات البشرية، فهناك أحد الجينات البشرية لديها جين معين يمكن مهاجمته بأسلحة خارجية.

2. البحث عن الموروث العربي:[1]

بعد الإعلان عن الاكتشاف الحيوي الكبير للخريطة الجينية وأعلن عن تفاصيل الخريطة الجينية للإنسان أو ما يعرف بالمشروع الجينوم البشري يوم 26 ماي 2000.

إذ أن هناك مخاطر كبيرة جدا من سوء استخدام المعلومات الخاصة بالشرفة الوراثية لأنه لا يمكن أن نضمن أن مفردات الشريط الوراثي لن تؤدي إلى مخاطر على صحة الإنسان خاصة في العالم الثالث لأنه وفق اكتشاف الاستعمال السلمي للطاقة الذرية حائلا دون استخدامها في تدمير هيروشيما ونجازاكي.

تعقيب:

السؤال الذي يطرح نفسه هل الفيروسات المصنعة تعتبر خطوات قاتلة في مسيرة الحرب الجرثومية جينية؟

تزامنت الشكوى الجديدة ضد شركات الأدوية "باكستر" و"أفيرجرين هيلز" و"تكنولوجي" والتي ترى أنها مسؤولة عن إنتاج لقاح ضد أمراض عدة بدءا بأنفلونزا الطيور والذي من شأنه أن يحدث وباء عالمي وأسمت كل هذا بالإرهاب البيولوجي مع إبراز جملة المبررات واعتبرتها أنها تشكل جزء من عصابة دولية تمتهن الأعمال الإجرامية من خلال إنتاج اللقاح وتخزينه بغرض استخدامه كسلاح بيولوجي.

[1]- مرجع نفسه.

3. قنابل الدايم DIME:

في محرقة غزة تواترت الأنباء عن استخدام العدو الصهيوني لسلاح جديد يفتك بالجسم البشري دون أن يخلف مظاهر بشعة للتدمير الذي يثير الرأي العام؛ يقصد بهذا السلاح قنابل المتفجرات الفلزية المجهرية التي ترجمت حرفيا باسم متفجرات الفلز الخامل الكثيف م-ف-خ-ك Deux Inert Explosive DIME.[1]

الحقيقة المؤسفة أنه لم يكن سلاحا جديدا على العرب أشارت بعض الدلائل إلى أن بعض الأهداف تعرضن خلال الحرب الهمجية الإسرائيلية للقصف الجوي البري بالقنابل العنقودية التي تصنف عالميا باعتبارها من أسلحة الدمار الشامل.[2]

لقد ولدت هذه القنبلة الكيماوية الخارقة في معامل سلاح الجو الأمريكي بمشاركة علماء من معامل "نورنس ليفيرمور" بعد إجراء سلسلة بحوث بهدف تصنيع قنابل.

4. الجينوم البشري:

إن أهمية تطبيقات الجينوم البشري، إلا أن اكتشاف الجينات الوظيفية في الإنسان والكائنات الأخرى قد يكون سلاح ذو حدين مثل إنتاج الفيروسات واستخدامها في حروب البيولوجية.

من هنا فإن هناك جدل واسع حول إمكانية استخدام الجينات المعدلة في علاج تلك الخلايا وتكون أجنة تحمل صفات وراثية مختلفة؛ كذلك يمكن من خلال معرفة الخريطة الجينية.[3]

نقد:

لعل ظهور أكثر من خمس عشر فيروسا جديدا من خلال الخمس وعشرون عاما الأخيرة، بع هاته الفيروس عاد للظهور بعد الاختفاء والبعض الأخير جديد وتستعمل هاته الفيروسات الجديدة كأسلحة في مجال الحروب البيولوجية.

يأتي من جانب آخر الأعباء الاقتصادية الضخمة بجانب الخسائر في الأرواح التي تنتج من استخدام الأسلحة البيولوجية.

---

[1]- DIME: تتكون من قنابل غلاف من ألياف الكربون محشية بخليط من المواد المتفجرة HMX أو RDX مسحوق مكثف من خليط من معدن التنغستون الثقيل HMTA المكون من مادة التنغستون والنيكل والكوبالت والكربون والحديد.

[2]- كرزم جورج، قنابل DIME العنقودية والقنابل الفراغية تستهدف الأطفال، مجلة آفاق البيئة والتنمية، 2008، http://www.naan-str.org/issue5/main-topic4/topic4.htm

[3]- رأفت السيد العابد، مرجع سبق ذكره، ص 04.

5. كوفيد 19 –"غاز السارين في مترو طوكيو"

الحادثة التي عرفتها الآونة الأخيرة في مترو أنفاق طوكيو بواسطة إحدى الجماعات الإرهابية المتطرفة والتي تسببت في وفاة 12 وإصابة 550 شخص؛ وبعد هاته الحادثة أعلن مدير خدمات طوارئ في مدينة نيويورك تعليقا على الحادث: أن ذلك يمكن أن يحدث في أمريكا.*

عرفت الحرب البيولوجية قبل نصف قرن قبل الميلاد وكان يطلق عليها حرب الجراثيم وأكد الرئيس الفنزويلي "نيكولاس مادورو" أكد أن فيروس كورونا يمكن أن يكون سلالة تم اختراعها لأغراض الحرب البيولوجية.

أما الاتهامات الأمريكية فقد جاءت على لسان مسؤولين بارزين تزعم أن مدينة "ووهان" الصينية هي موطن المختبر المعترف به رسميا في الصين للتعامل مع الفيروسات القاتلة وأن نفس المختبر يرتبط ببرنامج سري صيني لإنتاج الأسلحة البيولوجية والذي يقع على بعد كيلومترات من سوق المأكولات البحرية التي تقول واشنطن أنه منشأ كورونا.

وأشار من جانب آخر الخبير البيولوجي الروسي "إيغورْ نيكولين[1]: وجود 25 مختبرا أمريكيا سريا لإنتاج الأسلحة الجرثومية تحيط بالصين لتورطها فيصناعة الفيروس القاتل، من جانب آخر تستغل إسرائيل أزمة انتشار الوباء لتنفيذ المزيد من التهويد والاستيطان إلى بروز النزعة العصرية.[1]

تعمل إسرائيل على كل الأصعدة ممارسة التهويد والاستيطان، إذ طرحت سلطات التخطيط الإسرائيلية مستغلة لجائحة مخططا لبناء نفق سكة حديد تحت الأرض في مدينة القدس المحتلة يصل إلى تخوم الحرم الشريف، حسب المركز العربي للتخطيط البديل الذي أكد أن المخطط أعلن عنه وبدء التحضير له في فترة الطوارئ التي أعلن عنها مؤخرا من قبل الحكومة الإسرائيلية خشية انتقال عدوى كورونا.

يتعلق المشروع ببناء نفق سكة حديد تحت الأرض يصل ما بين غربي القدس ومنطقة باب المغاربة وصولا إلى تخوم المسجد الأقصى المبارك والثاني يتعلق ببناء سكة حديد فوق الأرض في أحياء القدس المختلفة.[2]

---

* - إلقاء مادة باراثايون السامة في هواء التكيف المركزي أو التدفئة المركزية.

[1] - انظر الموقع: http://www.trtarabic.com بتاريخ: 2020/04/04، الساعة: 11:30.

[2] - مرجع نفسه.

الخريطة توضح:

المصدر:إسرائيل تطرح مخططا لبناء نفق سكة حديد تحت الأرض في القدس يصل إلى تخوم الأقصى (المركز العربي للتخطيط البديل).

من جانب آخر تستمر مساعي إسرائيل لفرض السيادة الإسرائيلية على مناطق في الضفة المحتلة بموجب صفقة القرن الأمريكية، إذ جرى اتفاق بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ورئيس حزب أزرق أبيض بيني غانتس ينص على ضم مناطق في الضفة الغربية سيجرى خلال شهرين ونصف من عمل الحكومة.

كان وزير الدفاع الإسرائيلي "نفتالي بينيت" أعطى الضوء الأخضر لإنشاء مشروع مصعد ضخم في وتعهد رئيس الحكومة الإسرائيلية بفرض السيادة الإسرائيلية.

6. كورونا والاقتصاد العالمي:

لقد تسببت جائحة كورونا Covid 19 في آخر المطاف أسوأ ركود اقتصادي حول العالم منذ الحرب العالمية خاصة في القطاع الخاص وما يعانيه من أزمات البطالة والإفلاس وتغيير في حجم القطاعات الاقتصادية وصولا إلى تغيير في موازين القوى السياسية والاقتصادية.

إذا استثنينا الحروب، كانت الأزمات الاقتصادية الكبرى بعد الثورة الصناعية والأزمة المالية عام 2008 الناتجة عن ارتفاع.

وجهت من جهة أخرى جائحة كورونا كوفيد 19 ضربة موجعة إلى الاقتصاد العالمي، ومع أن النطاق الكامل للآثار البشرية والاقتصادية للجائحة، فالخسائر كانت كبيرة.[1]

[1]- دانا فوريسك، جائحة كورونا ستخلف ندوبا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم، الموقع:
blogs.woldbank.org-covid19willleavelstingeconomic-scarsaroundword، بتاريخ: 2020/04/05، الساعة: 21:00.

انطلاقا مما سبق يتضح أن بلدان السواق الصاعدة والبلدان النامية عرضة لاضطرابات اقتصادية ومالية، وقد يجد هذا من قدرة وفعالية المساندة على صعيد السياسات، فمن المتوقع أن تكون التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا طويلة الأمد وهو ما خلصنا إليه (إغلاقات واسعة النطاق).

وأثرت الإغلاقات الإلزامية إلى التباعد الاجتماعي التلقائي من جانب المنتجين والمستهلكين تأثيرا كبيرا على النشاط والتجارة في العالم، وصاحبتها تقلبات في الأسواق المالية وتراجعات حادة في أسعار النفط والمعادن الصناعية.

الرسم رقم 01 يوضح الحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي لبلدان تطبق الإغلاقات والإلغاءات الإلزامية

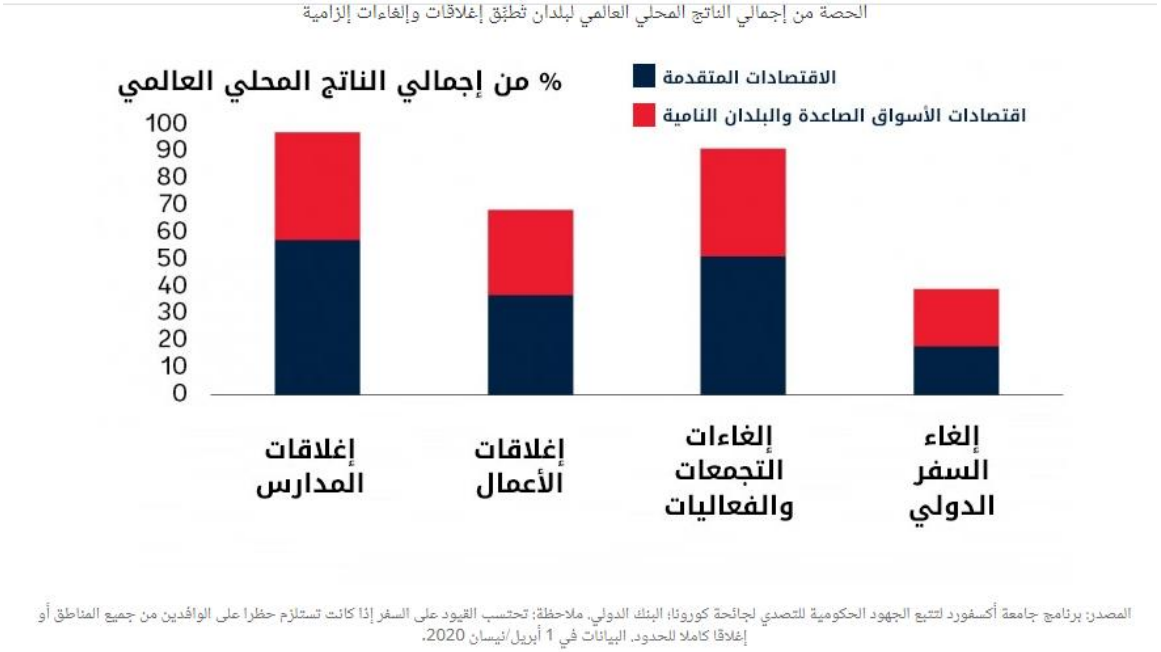

المصدر: برنامج جامعة أكسفورد لتتبع الجهود الحكومية للتصدي لجائحة كورونا، البنك الدولي
ملاحظة: تحتسب القيود على السفر اذا كانت تستلزم حظرا على الوافدين من جميع المناطق أو اغلاقا كاملا للحدود البيانات في 1 ابريل نيسان 2020

من جهة أخرى فإن اقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، التي يرجح أن تكون الأشد تضررا اقتصاديا، هي تلك التي تعاني ضعف أنظمتها الصحية أو تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة أو السياحة أو تحويلات المغتربين من الخارج، تعتمد على صادرات السلع الأولية أو التي تعاني من المواطن ضعف مالية. وفي المتوسط؛ تشهد اقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ارتفاع مستويات ديونها عما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية وهو أكثر ما يجعلها عرضة للضغوط المالية.

الرسم رقم 2: ديون الحكومات والشركات

المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ملاحظة: تظهر الأعمدة المتوسطات غير المُرجَّحة. وتشير الخطوط الطولية إلى المدى الربيعي. على أساس بيانات 152 بلدا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

المصدر : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

ملاحظة :تظهر الاعمدة المتوسطات غير المرجحة وتشير الخطوط الطويلة الى المدى الربيعي على اساس بيانات 152 بلدا من اقتصاديات الاسواق الصاعدة والبلدان النامية

إن حالات الركود الحادة تداعيات مستديمة الناتج المحتمل من خلال تقليص معدلات الاستثمار والابتكار وتأكل رأس المال البشري للعاطلين، الانسحاب من دائرة التجارة العالمية وانقطاع الصلة بسلاسل، ستكون الأضرار الطويلة الأجل لجائحة كورونا شديدة للغاية في الاقتصاديات التي تعاني أزمات المالية.

وفي البلدان المصدرة لمنتجات الطاقة بسبب انهيار أسعار النفط؛ وفي المتوسط في فئة اقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، قد يؤدي الكساد تصاحبه أزمة مالية إلى انخفاض الناتج المحتمل نحو 8% أما في البلدان المصدرة للطاقة، ففي المتوسط قد يؤدي كساد يصاحبه انهيار أسعار النفط إلى انخفاض الناتج المحتمل 11%.

الرسم رقم03: الأثر التراكمي على الناتج المحتمل في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

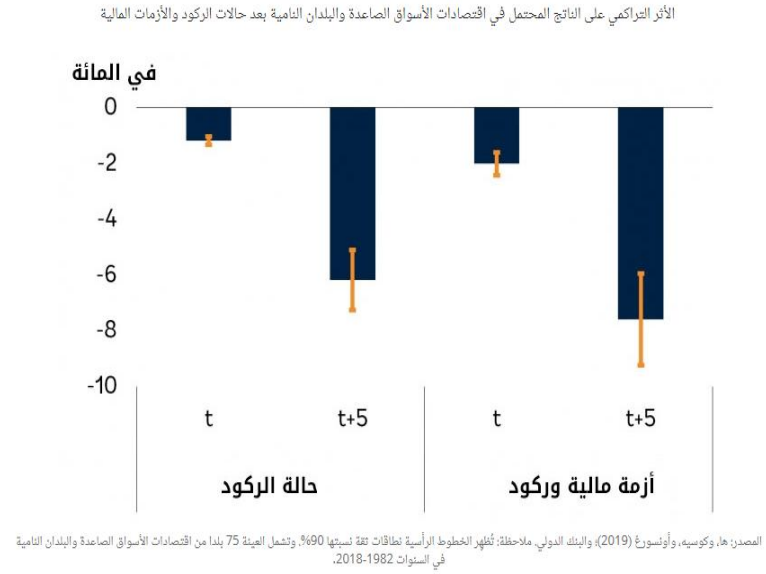

المصدر : ها , وكوسيه واونسورغ 2019 البنك الدولي ملاحظة : تظهر الخطوط الراسية نطاقات ثقة نسبتها 90 % وتشمل العينة 75 بلدا من اقتصاديات الاسواق الصاعدة والبلدان النامية في السنوات 1982 -2018

تعقيب:

من المتوقع أن تؤدي الجائحة إلى خنق معدل نمو الإنتاجية الذي كان ضعيف خلال العشرة أعوام أما الأوبئة السابقة قد صاحبها الهبوط في معدل الإنتاج بنسبة 6% وتراجع معدلات الاستثمار 11% بعد مرور خمسة أعوام في البلدان المتأثرة.

الرسم رقم 04: الأثر التراكمي على إنتاج الأيدي العاملة بعد الأوبئة

المصدر : البنك الدولي ,ملاحظة تظهر الاعمدة التأثيرات التقديرية لوباء سارس 2002 -2003 ومتلازمة ميرز 2012 ووباء ايبولا 2014 -2015 وتفشي زيكا 2015-2016

وتظهر الخطوط الرأسمالية نطاق التقديرات ذات الدلالة الاحصائية بنسبة 90 % تشمل العينة 30 من الاقتصاديات المتقدمة و 86 من اقتصاديات الاسواق الصاعدة والبلدان النامية

الرسم رقم 05: التأهب في قطاع الرعاية الصحية

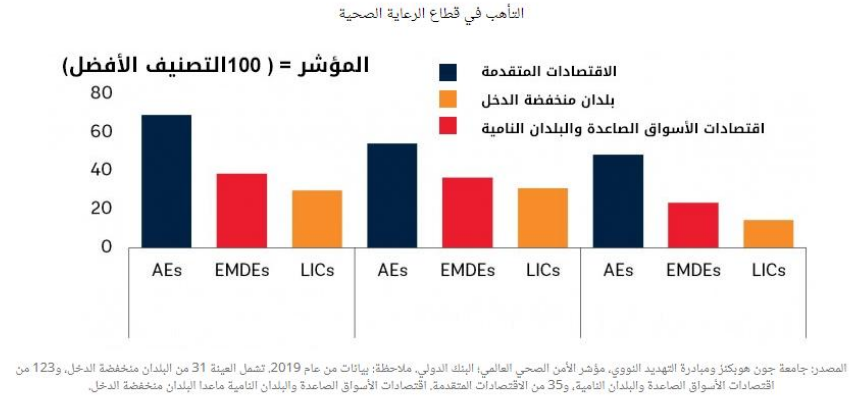

المصدر: جامعة جون هوبكنز ومبادرة التهديد النووي , مؤشر الأمن الصحي العالمي .

ملاحظة : بيانات من عام 2019 لتشمل العينة 31 من البلدان منخفضة الدخل و 123 من اقتصاديات الاسواق والبلدان النامية و 35 من الاقتصاديات المتقدمة اقتصاديات الاسواق الصاعدة والبلدان

إن الأساس اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل لابد أن يعتمد واضعو السياسات برامج إصلاح شاملة لتحسن المؤسسات وأطر العمل التي تكفل العودة في نهاية المطاف إلى تحقيق نمو قوي بعد انحصار جائحة كورونا وفي نفس الوقت تمهيد الطريق لآفاق أكثر إشراقا حينما يخرج العالم في الجائحة ودخل 5% من البلدان في أنحاء العالم هذا التقييم للأداء في مواجهة الجائحة وتم تصنيف هاته الفئة الأعلى يفضل قدرتهم على الاستجابة والحد من تفشي فيروس كورونا.

وسيتطلب تحسن القدرات في قطاع الرعايا الصحية تعاونا وتنسيقا على صعيد السياسات الدولية لاسيما النطاق العالمي للجائحة.

خلاصة لما سبق ذكره إن السؤال الذي يطرح نفسه هل يمثل وباء كورونا نهاية العولمة الاقتصادية أم تقويض لها؟ أم ستخرج العولمة بشكل جديد؟

من المتضح أن الحقيقة ليست بسيطة وعادية خاصة أننا لازلنا في قلب الأزمة فنحن لم نحدد بعد نسبة الخسائر الاقتصادية ولا حجم الضحايا البشرية، إن آثار الأزمة مختلطة بمعنى أنها تتضمن جوانب معادية للعولمة وأخرى مدعمة لها.

من ناحية المظاهر المعادية للعولمة، التي تتمثل في قرارات الإغلاق والمنع والتركيز على الداخل لمنع انتشار وباء كورونا.

تبدو تجليات العولمة في نطاق التأثيرات التي خلفها هذا الوباء وأبرزها التأثيرات الاقتصادية وتراجع البورصات وأسواق المال في العالم، كما للعولمة تأثير إيجابي فقد مكنت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات العديد من الهيئات الحكومية والشركات التي تنتج سلعا مادية من الاستمرار في العمل.

يمثل فيروس كورونا الجديد اختبارا هائلا للعولمة فقد انهارت أهم سلاسل الإمداد وسارعت الدول لتكديس إمداداتها الطبية وحظر التنقل والسفر، فلم تكتف العولمة للمساعدة بانتشار المرض المعدي، لكنها عملت على رعاية أواصر وثيقة بين الشركات والدول وهذا ما جعل هاته الأخيرة أكثر عرضة لتلقي الصدمات المفجعة.[1]

تعقيب:

إن العبرة من فيروس كورونا ليس إخفاق العولمة بل هشاشتها برغم ما تملكه من مزايا في العقود أدت جهود الشركات في التخلص في الفائض وهذه الجهود قللت من كمية الموارد غير المستغلة وهو ما يشير إليه الاقتصاديون باسم "الفائض" في الاقتصاد العالمي قد خلقت سوقا عالميا مزدهرا يسمح للمصنعين ببناء سلاسل إمداد مرنة يمكن أن تكون البديل لأحد المزودين.

لكن الوباء الذي تسبب به فيروس كورونا كوفيد 19 يكشف مدى هشاشة هذا النظام المعولم مما لاشك فيه أن العالم قبل كورونا ليس كما بعده فقد تكون هذه هي نقطة النهاية وهي ذاتها نقطة البداية لولادة كيانات اقتصادية جديدة، وظهور قوى عظمى جديدة أو إعادة ترتيب تلك القوى العالمية، وإن كانت حرب عالمية ثانية كونت بعدها تحالفات وهيئات دولية ونظام عالمي جديد، فلاشك أن كورونا سيوجد نظم وقوى ومفاهيم جديد تستحق الدراسة، إضافة لنقده وتقييمه المفاهيم كانت سائدة على رأسها العولمة.

[1]- العولمة تتراجع، عولمة كورونا Aljazeera.net الساعة: 16:21 بتاريخ: 2020/06/26.

المبحث الثالث: التصادم الإستراتيجي للقوى الصاعدة في زمن العولمة

مرة أخرى يشهد العالم اليوم صعود مجموعة من القوى في مناطق مختلفة في العالم، ولكن الأهم هو صعودها لم يسبق لها صعود على مر التاريخ وفي بيئة مميزة بمطبوعة بظاهرتين العولمة الاقتصادية والهيمنة الأمريكية العالمية.

فبعد مراجعة نظرية التكامل لظاهرة صعود القوى الكبرى العالمية واكتشاف الخصائص البيئية الجديدة؛ بعد عقود من الاهتمام بموضوع التنمية والاقتصاد وتحقيق الأمن والسلم الدولي فها هي تعاود أحد أهم ديناميكيات الدولية الظهور من جديد ومحاولة التموضع عالميا ضمن القوى العالمية.[1]

إن صعود القوى الصاعدة يظل موضوعا متجدلا ومتماشيا مع التطورات مع التطورات الدولية والمفاهيم الدولية الجديدة ومفهوم القوة على جانب الأمني والاقتصادي ومع بيئة وبنية النظام الدولي ومؤسساته والأهم التنافس الدولي وانتماء هاته القوى إلى الفضاء الجيوبوليتيكي وصعود هاته القوى تواجد نفوذها في مناطق عدة من العالم.[2]

فالموجات الأخيرة من العولمة وخاصة العولمة الاقتصادية منها كانت مصحوبة هي الأخرى بابتكارات علمية خارقة على مستوى التكنولوجيا والاتصالات والتسلح والتنقل ونزع السلاح الأمن المعلوماتي والحروب البيولوجية كلها كانت متزامنة على تشكل الهيمنة الأمريكية وتثبيتها هذا ما جعلنا في هذا المبحث سنركز على صعود أو عودة مجموعة من القوى من المناطق مختلفة في العالم والتي تطمح إلى الوصول إلى مكانة القوى العالمية وتصبح بهذا منافسا للولايات المتحدة ومتحديا لها، وهذا الصعود هو "صعود لعدة قوى في ظل هيمنة قوة وحيدة على العالم مطبوع بالعولمة وتفاعلاته ومؤسساته وقيمه".

أما السؤال المطروح هو: ما هي القيود والفرص التي تضعها كل من العولمة والهيمنة الأمريكية أمام القوى الصاعدة؟

---

[1]- Hanans W. Maull, « The rise of new powers : implication for the transatlantic world, In : Daniel Hamilton and Kurt volker ed, Transatlantic 2020 », A tale of four futures, Dc : center far transatlantic, 2011, p 71.

[2]- بيربيارنيس، القرن الحادي والعشرون لن يكون أمريكيا، تر: مدني قصري، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003، ص 197.

المطلب الأول: القوى الصاعدة والتعولم في الاقتصاد العالمي

إن التعولم هو واحد من الخصائص المعرفة للقوى الصاعدة في عصر العولمة الاقتصادية والأمن الدولي وهو من أبرز وأهم الاندماجات المتزايدة في الاقتصاد العالمي ومؤسساته وديناميكياته وهذا الأخير يمكن معاينته من خلال تتبع أبرز العناصر.

إن القوى الصاعدة ليست مندمجة بشكل في نظام ما بعد 1945 وهي باقية خارجا ومؤكدة على مصالحها[1]، يعتبر البعض أن هاته القوى الصاعدة يجب أن تعارض الهيمنة العالمية لقوة واحدة (الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا يجب أن تمتلك هاته القوى الصاعدة إستراتيجية كبرى تتضمن أهم كيفيات التعامل وطرق الاحتواء والتعامل مع القوة المهيمنة.

إن هاته القوى تملك دور سياسي وصعودها أثار جدلا ونقاشا واسعا والحاجة إلى إعادة الهندسة للحكم العالمي، والسعي من جهة أخرى لعضوية المؤسسات الرئيسية وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن ونادى القوى النووية وبعض القوى الصاعدة الأخرى والاقتصاد المعتمد على المواد الطاقوية، في حين أن الصين تعتبر قوة صاعدة في الحكامة المالية العالمية فهي قوة عريقة في مجلس الأمن الدولي.[2]

المطلب الثاني: القوى الصاعدة والند المنافس

مع تزامن مفهوم القوى الصاعدة أو القوى الكبرى العالمية تتحدث بعض الدراسات عن "الند المنافس" وهي الدراسة التي أعدتها "راند الأمريكية" بعنوان: "صعود الند المنافس" من أجل إبراز وإحاطة صانع القرار الأمريكي ومكانته العالمية بأهم الإستراتيجيات التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية انتهاجها.[3]

إن صعود الند المنافس* يتعلق بأحد الخيارات أو النهايات التي تنتهي إليها القوى الصاعدة، وتنجح في تقليص القوى بينها وبين القوة المهيمنة، وتعتمد على قدرتها الاقتصادية لتحدي القوة المهيمنة وتغيير قواعد النظام الدولي.

---

[1]- Andrew Hurrell, « Hegeniony, Liberalism and global order : What space for would, be great powers ? International Affairs, Vol 82, N 01, 2006, p 17.

[2]- Sander Happaerts and Hans Bruyninckse, « Rising Powers in global Climate governance : Nigotiating in the new world order », Working paper, N 124, Octobre, pp 01-04.

[3]- Nicoles Teneze, « Grande puissance émergente et dissuasion nucléaire : des concepts complémentaires ou antinomique ? » Perspective internationales, N 02, 2012, pp 25-26.

*- الند المنافس: دولة أو مجموعة من المتحدين الذين يمتلكون القوة والدوافع لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، وبشكل ثابت والمستوى الكافي، حيث تكون نتيجة أي نزاع غير يقينية حتى لو خسرت الولايات المتحدة الأمريكية كل مواردها بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

فهل صعود الند المنافس هو صعود القوة المراجعة؟

والإجابة هي ليست كل القوى المرجعة وإنما القوى المراجعة هي التي تمتلك القوة والقدرة الكافية لتجسيد النوايا.[1]

تعقيب:

شهدت نهاية الحرب العالمية بروز مجموعة من الدول والأسواق والقوى الصاعدة وعلى نية وتوزيع القوة في النظام العالمي سنقوم هنا باستعراض أهم الموجات لظاهرة صعود الدول والقوى الكبرى والعالمية واستشهادا بما قام به "دافيد بينتر" رسم المشهد للدول والقوى التي اعتبرها حالة الصعود وأشار إلى الثلاث الموجات التالية:[2]

الموجة الأولى: الخمسينات بعد الحرب العالمية الثانية صعود أوربا.

الموجة الثانية: انطلقت في السبعينات بانهيار النظام الدولي النفطي وظهور عدة دول بترولية في شبه الجزيرة العربية والخليج.

الموجة الثالثة: انطلقت مع ظهور الاقتصاد المعولم والدول التجارية التنموية متبوعة بالدول والاقتصاديات المصنعة الجديدة.

لقد عملت بعض الأجهزة والمؤسسات المالية الدولية إللا رصد رسم مشهد لصعود الأسواق والقوى الاقتصادية والمالية معتمدة هي الأخرى على معايير اقتصادية ومالية ورسمت مشاهد مختلفة ومتنوعة ما جعلها تتقاطع في عديد من الدول والكيانات التي رسمتها تلك المؤسسات في المخطط التالي:

[1] - Szayna T, (et all), The Emergence of peer competitors : A framework for analysis (Santa Monica) Californie, Rand corporation, 2001, p 08.

[2]- David Painter, Oil and the American Century : The political Economy of US Foreign Oil policy, 1941-1954 (Baltimore, MD : Johns Hopkins, University press, 1986, p 03.

تصورات الدول الصاعدة حسب أربع مؤسسات دولية كبرى (2006-2008)

Boston Consulting Group BCG, FMI, BNP Paribas, Standard and Poor's

المخطط:

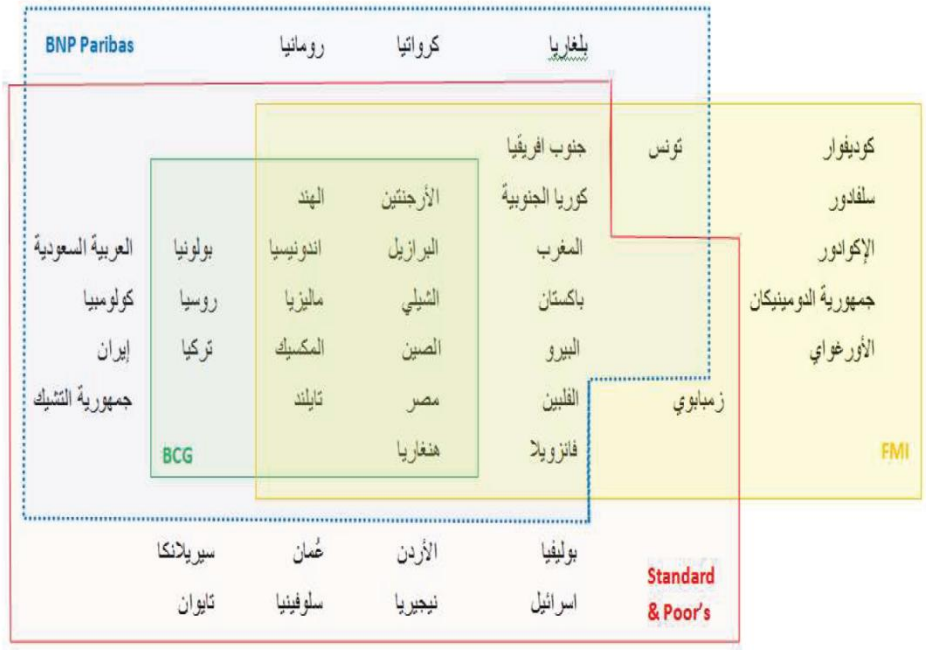

المصدر:

Christian Jaffrelot (ed), l'enjeu mondial : Les pays émergents (paris : Presses de Science PG, 2008), p 31.

في التقرير الذي حمل عنوان: "الولايات المتحدة والقوى الصاعدة" وبعد تحليله لتطور مفهوم القوة ومؤشراتها تشخيصه لواقع القوى الرئيسية والقوى الصاعدة في بداية القرن الحادي والعشرين وقد أكدت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية سنة 2010 على مجموعة من الدول الصاعدة ومع ذلك لا ينبغي أن ننكر العودة السياسية والإستراتيجية التي تعرفها روسيا في السنوات الأخيرة والتي وصلت إلى حد التحدي العلمي للقوة المهيمنة والقوى الغربية في عدة ملفات وقضايا دولية عالية الحساسية.

أما الملاحظ أن عصر العولمة أدى إلى صعود مجموعة من القوى الصاعدة في وقت واحد.

كيفية الصعود تكون وفق مرتكزاته يرون أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن والهدف الأبعد هو القوة العسكرية التي يعتمد عليها توسيع الأمن وبالتالي سيرتكز الصعود أولا على البعد الاقتصادي (تعظيم القوة الاقتصادية).

من جهة أخرى الإستراتيجيات التي تتبعها القوى الصاعدة وسياسات تعظيم القوى لبلوغ الأهداف الأمنية والعسكرية وقد طبق ميرشايمر نظريته على الصين، وهذا ما سيؤدي إلى النزاع الحتمي بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة وهو ما يجعل القوة المسيطرة تستطيع التحايل دون الظهور كمهيمن منافس.[1]

في الأخير يمكن أن نخلص إلى أن سياسة توازن القوى ما هي إلا انعكاس للفوضى الخلاقة ويستمر التوازن بوصفه سلوك للقوى الكبرى في القرن الواحد والعشرين، والتوزيع المتساوي لها أهم النتائج:

1. الموازنة العملية الأولى لتساوي القوى والقوة.
2. التراكم التسلحي وغياب التحالفات لموازنة القوة الأمريكية.
3. موازنة عالمية للقوى الأمريكية وأحاديتها حيث أصبحت الموازنة لا تحتاج إلى قوة عالمية يكفي قوة إقليمية تتحدى المصالح الحيوية والاقتصادية والأمنية لقوة الوضع القائم.

هنا تلجأ القوى الصاعدة إلى انتهاج سياسة الركوب المجاني مستفيدة مما تقدمه القوى المهيمنة لتستنزف وترهق قوة هاته الأخيرة لتحسين قوة ومكانتها الدولية (الصين والهند)، ومن جهة أخرى تفاعل القوى الصاعدة مع كل من البيئة الإقليمية والدولية (مقاربة الاعتماد المتبادل).*

فبعض الدول الاستبدادية التي تتميز بنقص الشبكات وسياستها الخارجية والتحالفات السياسية المعادلة للعولمة هذا ما تراه الولايات المتحدة (قوة ديمقراطية مهيمنة) فالصين مثلا تتجنب الصراع أو النزاع لا عن طريق تبني الديمقراطية بل وإنما التركيز على النمو الاقتصادي.

أما من جانب آخر فمفهوم القوة وعناصرها جاء متلازما مع موجة من موجات العولمة وآخر موجة هي الثورة المعلوماتية والحرب البيولوجية فأصبحا من أهم موارد القوة والسيطرة على المنابع الحيوية، وفي ظل النظام العالمي المعولم يمكن تحقيق الأمن على أساس ممارسة وتنظيم القوة خاصة الاقتصادية منها على أسس عابرة للقارات والأقاليم والمناطق.

نقد:

لقد ساهمت العولمة في خلق العديد من التهديدات والمشكلات وفي نفس الوقت ساهمت في التوعية ولم تعد تقتصر على التوسيع والغزو بل ضيقت الجانب الجغرافي وركزت على الجانب الوظيفي المنافس فاعتبار الولايات

[1] Liu Debin, « Withering Hagemony of US and Evoluing de-centered globalism : A theoretical account, Journal of political Studies, Vol 19, 2012, p 147.

*- المبنية على أساس الترابط المؤسسي والاقتصادي بين القوى الكبرى في زمن العولمة الاقتصادية.

المتحدة الأمريكية هي التي تلعب الدور الفعال والضبط في السياسة الدولية عجل تبنيها لإستراتيجية طاقوية في ظل التنافس الدولي القائم على الأمن الطاقوي فلم يكن المصدر الطاقوي اليوم هو مصدر للتقدم الصناعي والتكنولوجي بل أصبح مصدرا للصراعات الدولية وتهديدا لأمن الدول خاصة داخل البلدان الغنية بتلك الموارد الطاقوية واستعمال أنواع القوة الصلبة واللينة وكشف الإستراتيجية الأمريكية في شقها الطاقوي والسيطرة على الموارد الطاقوية خاصة النفط العالمي في ظل التنافس الدولي من قبل دول كبرى وأخرى صاعدة وهذا ما سنحاول تحليله في الفصل الرابع.

فالإستراتيجية للأمن الطاقوي تسري وفق ثلاثة ارتباطات أساسية سياسية واقتصادية وأمنية (عسكرية).

ففي النظرية الواقعية للأمن: الدولة هي المرجعية الأولى لكن في النفط كان مغايرا عندما ذكرت الأبعاد السياسية والاقتصادية لتوسيع مفهوم الأمن، ثم رجوعا إلى الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي والتبعية النفطية فالأمن الدولي مرهون حسب المنظور الواقعي بالأمن الاقتصادي المعولم ومرتبط خصيصا بالأسس الاقتصادية والمالية للقوة العسكرية وهو ضرورة لانسجام تطلعات الدولة مع القدرات والإمكانات المتاحة، فالتفوق العسكري لتوفير الأمن الدولي الذي يشكل المصدر الأساسي لفرض السياسة الدولية يقابله التفوق الاقتصادي والاهتمام بالمجال التكنولوجي وبروز التنافس الطاقوي على مناطق النفوذ الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

ان مدلول العولمة الاقتصادية ينمو في مجلات متعددة بحيث التبادل الاقتصادي الدولي يشكل نسبة مهمة من النشاط الاقتصادي والتكامل على مستوى الدولي بحركات ونشاطات الشركات المتعددة الجنسيات حيث يضع هذه الاخيرة كمرجعية تحليل اساسية لدراسة العولمة الاقتصادية حيث العلاقة بين الشركة الام والشركات الفرعية المنتشرة عبر العالم محدد اساسيا في العلاقات الاقتصادية ويظهر جليا النفوذ والهيمنة العالمية ويوجد عدد محدود من الدول وحدها قادرة على احداث التأثير داخل المنظمات الاقتصادية مما يعني سيطرة الدول الكبرى على عملية اتخاذ القرار دون الرجوع الى الدول المعينة بمشروع التنمية , ان مسالة النفوذ و القوة في مسار العولمة هي مسالة تكتسي اهمية كبرى فقد اصبح الاقتصاد سلاحا في خدمة قوة الدول والتنافس الدولي.

ان استراتيجيات الحرب الاقتصادية الجديدة هي في الغالب مفهومة جيدا فمنذ هجمات 11 سبتمبر 2001 اصبحنا نتساءل عن طبيعة الامن الدولي وفي ذات عن التكلفة الهائلة على المدى القصير والبعيد فحفظ السلم اصبح شكلا جديدا للعمل السياسي والاقتصادي فهنا لابد من التركيز على التنمية الاقتصادية لكل الاطراف كأداة للأمن الدولي ومما لا جدال فيه ان تخفيض النفقات العسكرية يمارس اثار ايجابية على النمو العالمي في المدى البعيد فلا يمكن المحافظة على الامن الدولي بشكل دائم.

الفصل الرابع

الأمن الدولي الطاقوي:

القضايا، الإشكالياتوالرهانات

تمهيد:

الأمن الطاقوي من أهم القضايا المهمة على الساحة العالمية والمدرجة ضمن الأجندة الدولية والتي اعتبرت في زمن العولمة من أهم القضايا الأولية، خاصة مع زيادة التنافس الدولي والهزات التي تشهدها الأسواق الدولية في أسعار المضاربات النفطية وقطاع المحروقات، هذا من جانب، أما جانب آخر أصبحت مهددا للأمن الدولي فقد أصبحت مصدرا للصراعات.

اعتبرت الطاقة على أنها الهدف لرسم الخرائط السياسية والاقتصادية، وهي أحد أكبر المتغيرات التي تلعب دورا حاسما في الصراعات الدولية، وهي العنصر الحيوي لجميع المجتمعات والدول واقتصاديات الدول ولا يكمن الاختلاف بين الدول مصنعة أو متقدمة فكل منها تبحث عن التدفق المستمر للمواد الطاقوية من أجل الحفاظ على المكانة والريادية السياسية والاقتصادية على المستوى العالمي مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان، وبعض الدول الصاعدة أو الدول التي قطعت شوطا كبيرا في طريق الارتقاء باقتصادياتها المنافسة أقوى الاقتصاديات العالمية وهي ما تعرف بالقوى الصاعدة أو الند المنافس، مثل: الهند، الصين، البرازيل.

من هذا المنطلق يمكن الحصر على أن الأمن الطاقوي أخذ أبعادا جديدة في زمن العولمة الاقتصادية ليشمل المصادر الطاقوية الأخرى وهياكل الإنتاج والمنشآت القاعدية التي أثرت ولازالت تؤثر بشكل كبير على نمو وتطور الاقتصاد العالمي.

في هذا الفصل سنتطرق إلى أهم المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالطاقة وأهم الموارد الطاقوية وخطوط أنابيب الغاز والنفط وعمليات نقلها على الصعيد العالمي، وتحديد العلاقة القائمة بين الأمن والطاقة وسيتم تخصيص جزء لتحديث عن الأهمية الإستراتيجية الدولية للقوى العظمى والقوى الصاعدة.

خاصة آسيا الوسطى والتنافس الدولي بينهما والصراع الجيولوليتكي على بحر القزوين ومسارات نقل الطاقة وفي الأخير التطرق على مستقبل والرهانات الجيوسياسية للأمن الطاقوي العالمي وتغيير الخريطة الجيوسياسية للعالم.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الطاقوي

تحتل الطاقة مكانا بارزا في العلاقات الدولية كونها المحرك الأساسي للاقتصاد، يعود السبب إلى الحاجة الشديدة إليها، كما تعد أهم أسس خطط التنمية في المجتمعات الحديثة على غرار ارتباطها بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واللذان يعتبرا الجانب الأساسي من جوانب التنمية المستدامة.

أما الأمن الطاقوي هو أحد المفاهيم التي برزت وتجلت ضمن الدراسات الأمنية التي بدأت تتشكل مكانتها العلمية والعملية ضمن المتغيرات الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة وأصبح الأمن الطاقوي شكله شكل العديد من المحددات التي تضمن الأمن الدولي.

المطلب الأول: تعريف الطاقة

أصبحت الطاقة اليوم سمة من سمات العصر المعولم وسمي بعصر الطاقة، فما تستهلكه المجتمعات من طاقة أصبحت مقياسا لتقدم أو تخلف تلك الدول وتحتل مركزا بارزا في الاقتصاديات العالمية.[1]

تعددت التعاريف لمفهوم الطاقة كل تعريف يشمل إما الجانب الفيزيائي، الكيميائي، الاقتصادي....

هناك مجموعة من التعاريف تمثلت في:

- هي قدرة مادة على إعطاء قوى قادرة على إنجاز عمل
- هي مقدرة عمل نظام على إنتاج فعالية أو نشاط خارجي حسب ماكس بلانك

كما تعرف أيضا:

- عبارة عن كمية فيزيائية تظهر على شكل حرارة أو حركة ميكانيكية أو كطاقة ربط في الذرة بين البروتون والنيترون.[2]

تطلق كلمة الطاقة على كل ما يندرج ضمن مصادر الطاقة وحتى من إنتاج واستهلاك وكذا حفظ للموارد الطاقوية بما أن جميع الفعاليات تتطلب مصدر من المصادر الطاقوية خاصة الاقتصادية منها.[3] قد برز في السنوات الأخيرة على أن استهلاك الطاقة هي أحد أهم العوامل المسببة للصراع السياسي بين الأمم، مما جعل هذه الأخيرة هي القضية الأساسية على الصعيد العالمي.

---

[1]- عبد المطلب النقرش، الطاقة: المفاهيم، الأنواع، المصادر، المملكة الأردنية، قسم الإحصاء والمعلومات، مديرية التخطيط، وزارة الطاقة.

[2]- مرجع نفسه

[3]- سمير بن محايد، الاقتصاديات الطاقوية، قسم الاقتصاد الدولي، اليرموك، 2016-2017، ص 03.

في التعريف اللغوي والإجرائي تعرف الطاقة على أنها من أصل لاتيني "Energe" وتعني قوى فيزيائية تسمح بالحركة[1]، أما الطاقة هي القدرة على الشيء نقول "طوقا" و"أطاقه" والاسم "طاقة"[2] وطاق الأمر: قدر عليه.

كما يوجد الأصل اليوناني Energie وتعني القوة في حالة الحركة، فالإنسان يعتمد على الطاقة في جميع مظاهر الحياة اليومية.[3]

في حقيقة الأمر يصعب تعريف الطاقة فهي ليس شيئا ولا تأخذ شكلا مميزا ولا تشغل حيزا.

أما أهم التعاريف الإصلاحية كثيرة ومتعددة وستقدم ونطرح من بينها التالي:

"عرفت الطاقة على أنها: القدرة على إنجاز العمل وتظهر في أشكال مختلفة مثل: الطاقة الحركية أو الكامنة أو على شكل حراك أو عمل ميكانيكي".[4]

وتعرف وكالة الطاقة العالمية IEP على أنها: "القدرة الكامنة في المواد والتي عن طريق استغلالها استغلالا عقلانيا وتحويلها لتصبح قابلة للاستعمال".

كما تعرف الطاقة على أنها القدرة على القيام بعمل حيث أن جميع المواد تحتوي على الطاقة لأنها تستعمل في جميع المواد ويمكن استعمالها في بعض الأشكال وعمليات تحويل الطاقة.[5]

أما على الجانب الاقتصادي فقد عرفها الاقتصادي "توماس يونج" "Young Thomas" بأنها القدرة على عمل العمل.[6]

استكمالا لما سبق من تعريفات يمكن تعريف الطاقة على أنها: "الطاقة التي تحرك الآلات التي نستعملها في الحياة اليومية".

والطاقة هي القدرة الكامنة في المواد والتي عن طريق استغلالها وتحويلها، تصبح قابلة للاستعمال في التحريك والاختراق والقيام بمختلف الأعمال.

---

[1]- مرجع نفسه.

[2]- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1898، ص 90.

[3]- مجيد أحمد إبراهيم، دوافع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، ع28، 2015، ص 406.

[4]- نيكولاي خارتشنكو، الطاقة وسلامة البيئة، تر: بسام محمود، ط1، دمشق، مركز التعريب والترجمة، 2000، ص 13.

[5]- الوكالة العالمية للطاقة، الطاقات المتجددة، الموقع: http://ILA.ORG الساعة: 18:18، يوم: 2019/06/25.

[6]- W. Shepherd and D.W. Sherpherd, Energy studies, Second Edition, Imperial college Press Singapore, P 01.

اولا:صور الطاقة:

تتعدد أنواع الطاقة إلى عدة أشكال وهي:[1]

1/ الطاقة الميكانيكية: طاقة نابجة عن حركة الأجسام وانتقالها وتنقسم إلى:

- **طاقة الوضع:** طاقة كامنة تتحرر عند سقوط الجسم.
- **طاقة الحركة:** هي الطاقة التي تنشأ ن تحرك الأجسام نتيجة لقوة مؤثرة.

2/ الطاقة الكيميائية: هذه الطاقة تنتج أثناء التفاعلات الكيميائية نتيجة لترابط الذرات أو الجزئيات مع بعضها بانتقال الالكترونات ويمكن استخدامها في الحياة اليومية.

3/ الطاقة الحرارية: تعتبر من الصور الأساسية للطاقة التي يمكن أن تتحول كل صور الطاقة، فعند تشغيل الآلات المختلفة باستخدام الوقود.

4/ الطاقة النووية: هذه الطاقة موجودة في نواة الذرات، وهي التي تساعد النواة على التماسك وهي نوعان قوية وضعيفة.

5/ الطاقة الكهربائية: التي نشأ إلا بتحويل نوع من أنواع الطاقة مثل تحويل الطاقة الميكانيكية كما هي الحال في المولد الكهربائي.

6/ الطاقة الضوئية: هي عبارة عن أشعة غير مرئية ذات طول موجي قصير جدا وتستخدم في المجال الطبي مثل:

- **الأشعة السينية:** وهي عبارة عن أشعة غير مرئية ذات طول موجي قصير جدا.
- **أشعة جاما:** وهي أشعة لا تتأثر بالمجالات الكهربائية أو المغناطيسية ولها القدرة على النفاذ وتعتبر من الأشعة الخطيرة.

هناك أطر للنظرية التي تناولت مفهوم الطاقة حيث أصبحت الدول تعتمد على قدراتها الاقتصادية أكثر من قدراتها العسكرية هذا ما جعل الأهمية الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، وبما أن الطاقة أحد مكونات الإستراتيجية الاقتصادية العالمية والتركيز على الإستراتيجية الطاقوية للدول.

[1] - Helmut A. Merklein et W. Caret Hardy, Energy Economics, Library of congress, 177, pp 02-09.

كما أن لتلك التطورات الحاصلة في الساحة الدولية بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وفرضت على الولايات المتحدة الأمريكية إتباع إستراتيجيات على مستوى كل المجالات وخصوصا ما تعلق بالإستراتيجية الطاقوية.

المطلب الثاني: العلاقة بين الأمن والطاقة

غدت العلاقة بين الطاقة والأمن محل اهتمام بالغ، حيث أصبحت الطاقة في واقع الحال القاطرة التي تقود عربة الاقتصاد العالمي، سواء كانت هذه الطاقة مستمد من مفاعلات نووية فإن امتلاك العدد الكافي من الطاقة أو عدم امتلاكه يحدد قوة الدول سياسيا واقتصاديا لذلك فهي لازالت وسوف تبقى مصدرا للصراع بسبب المنافسة على حصولها، ولها تأثير عميق على مجموعة واسعة من المخاوف الأمنية، يتصدرها الانتشار النووي فمن يملك الطاقة يملك السيطرة عليها ويملك القوة السياسية والاقتصادية[1] تجعله يتحكم في كثير من القرارات على الصعيد الدولي مثال: عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط.

تعقيب:

إن عدم وجود تكنولوجيا بديلة تستخدم مصادر الطاقة عدا البترول جعل الأمر حتميا متزايدا للصراع أمام وبين التنافسات الدولية الكبرى وأشدها للوصول إلى منابع النفط.

إن العلاقة الوثيقة بين الأمن، والطاقة، حيث يشكل أي نقص في التموين بالموارد الطاقوية المطلوبة أي تهديد لسلامة المنشآت الطاقوية ومناطق الإنتاج وطرق النقل والإمدادات، وتبقى احتمالات تأثير البحث عن مصادر الطاقة.[2]

المطلب الثالث: سياسات خطوط الأنابيب الطاقوية

1/ خط الأنابيب والنقل:

خط الأنابيب هو نظام من الأنابيب التي تنقل بعض أنواع المواد لمسافات طويلة، وهي تؤدي دورا في أعمال المجتمعات المعولمة واقتصادها.

[1]- قاسم حديتاوي، العلاقة بين الطاقة والأمن، وكالة زاد الأردن الإخبارية، 2020/10/16، الموقع: www.Jordan.zad.com/articles-action-id.29555.htm الساعة: 14:00.

[2]- قاسم جديتاوي، المرجع نفسه.

وتعتبر خطوط الأنابيب من أكفأ وسائل النقل، رغم ارتفاع تكاليف إنشاء خطوط الأنابيب وتستخدم في توزيع الوقود لإنتاج الطاقة حيث توجد ثلاث أنواع رئيسية من خطوط الأنابيب:[1]

1. خطوط أنابيب الغاز.
2. خطوط أنابيب السائل.
3. خطوط أنابيب المواد الجامدة.

إن التوزيع العالمي من الغاز يتركز في عدد قليل من البلدان، سوف تكون الخيارات التي تستخدمها هذه البلدان ذات أهمية عالمية كبيرة، ينبع للبلدان المنتجة للغاز ونخلص إلى:[2]

- تطوير البنى الأساسية اللازمة لإنتاج الطاقة لذلك ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على الالتزام بتطوير خطوط الأنابيب على مستوى عال لضمان السياسيات.
- إدراج الغاز في حافظات من أجل توليد الطاقة الأساسية.
- تنويع نقل الغاز نظرا لعدم اليقين الجيوسياسي ينبغي للبلدان توزيع وتنويع آليات النقل واستيعاب المخاطر.
- التركيز على البنية التحتية الثابتة والدائمة لخطوط الأنابيب.
- خلق حوافز دائمة للتعاون في نطاق أوسع من المخاوف الاقتصادية والأمنية.[3]

ارتبطت الحياة البشرية باستهلاك نوع من الأنواع الطاقة وبعد اكتشاف الإنسان مزايا النفط واستخدامه في حاجات النهضة الصناعية، حيث لعبت الطاقة دورا فعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية والدولية.

وعلى الرغم من مميزات هذا العامل إلا أنها يشكل نقمة لأنه مصدر قلق وأداة سيطرة وتميز وحروب خاصة منها الاقتصادية والتي نشأت وعرفت ببروز هذا الأخير على الساحة الدولية.[4]

---

[1]- روبرت مايرو ومايكل ستوبارو، اقتصاديات نقل الغاز بواسطة الأنابيب وناقلات الغز المسيل الطبيعي، الأوبك، العدد 75، الكويت، 1995، ص 15.

[2]- كاثرين بوتز، سياسة خطوط الأنابيب، 10-09-2020، الموقع: http://almasalah.com/ar/news

[3]- أحمد عادل سيد، أنابيب الغاز مرآة العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، جويلية 2009.

[4]- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000، ص 55.

2/ عمليات نقل الطاقة على المستوى العالمي:

تكمن الأهمية في مسألة نقل النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، ليس فقط الأمر متعلق بالدول المنتجة التي تبحث عن تصريف إنتاجها، بل الموضوع متعلق بالدول المستهلكة التي تريد تأمين وصول الطاقة إلى أسواقها عبر منافذ آمنة.

هذا ما يجعل دول آسيا الوسطى الواقعة في منطقة حبيسة وبؤرة توتر التي تعاني أكثر، عكس منطقة الشرق الأوسط تمتلك شبكة طويلة من الأنابيب.[1]

المطلب الرابع: الأمن الطاقوي

أصبحت الدول التي تعتمد على قدراتها أكثر من قدرتها العسكرية ما جعل الأهمية الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية واعتبرت الطاقة على أنها أحد مكونات الأمن الاقتصادي فالتركيز على الأمن الاقتصادي هو التركيز على الأمن الطاقوي لأنها مصدر اقتصادي حيوي. فالدول المنتجة تستخدم مصادرها الطاقوية كسلاح إستراتيجي، حيث تعتبر الطاقة تاريخ عنيف بالتوترات والشركات النفطية والحروب الاقتصادية والحروب العسكرية وأزمات النزاع الحدودية وأبرزت علاقات قوة جديدة والمسائل الطاقوية ولدت مطالب حدودية وظهرت تعاونات وتحالفات كمبررات فأصبح الاهتمام بأمن الإمداد للطاقة العنصر الرئيسي للتخطيط الإستراتيجي.[2]

وهو السياسة الأولى للمملكة المتحدة في وقت الحروب لكونه يرتكز في أيدي دول صغيرة مما جعل مصالح الدول الكبرى ترتبط مصالحها بهاته الدول ومنع الدول المنتجة من أن يكون لها تأثير أو مكانة في النظام الدولي حتى لا تتضرر مصالحها وأهدافها[3] مما جعل الدول الكبرى تمتلك حلول بديلة مثل الاعتماد على المخزون الإستراتيجي أو تعتمد على دول مصدرة أخرى.

ولقد كان بروز عامل الأمن الطاقوي كأحد محددات الأمن الاقتصادي.

نخلص في الأخير إلى أن يكون الأمن الطاقوي جزء جد بارز في مركب الأمن الطاقوي التي تنتج عن تفاعلات طاقوية مترابطة بين أكثر من دولة في نفس الإقليم الجغرافي.

---

[1]- جليلي محمد رضا، أنابيب النفط وخطوط نقله، شؤون الأوسط، ع109، 2003، ص 77.

[2]- النعيم سامح عبد العزيز، أمن الطاقة، صحيفة الجزيرة، العدد 13994، 22 نوفمبر 2010.

[3]- المرجع نفسه، ص 55.

لقد أصبح الأمن الطاقوي يحتل مكانا بارزا في أولويات السياسة الخارجية للدول خاصة بالنسبة للدول المستوردة للطاقة والتي تصاعدت أهميته إمدادات الطاقة والتنافس الحاد والتسابق بين مستوردين لمواد الطاقة، أصبحت جيوبوليتيك خطوط النفط والغاز ومحددات وقضايا المؤثرة في الحرب والأمن.[1]

لقد أصبحت مشاريع خطوط الطاقة من أهم القضايا التي تدخل في طلب إستراتيجيات الدول السياسية والاقتصادية وفي علاقاتها الخارجية ويتجلى ذلك في الارتفاع المطرد للاستهدافات الأمنية والعسكرية لحقول الطاقة وخطوط الصراع.

[1]- علي شلبي مغاوري، مستقبل أمن الطاقة، مجلة السياسة الدولية، ع164، 2006.

المبحث الثاني: التصادم الإستراتيجي العالمي على مصادر الطاقة

تحتل المصادر الطاقوية أهمية كبرى ففي التنافس الدولي ولها تأثير على العلاقات الدولية، كما تعمل على الحفاظ على موقع الدول في الهيمنة والاقتصاد العالمي وكذلك مستوى التنمية الاقتصادية وهو الموضوع الذي يدعو القوى الكبرى خاصة الاقتصادية منها إلى الاهتمام بمصادر الطاقة على وجه الخصوص النفط والغاز وإبرام اتفاقيات ثنائية الأطراف ودفع القوى الدولية للتنافس على هذا المنتوج الحيوي وكذا الحفاظ على طرق تأمينه بدون معوقات أو مشاكل تعوق وصوله وتخلق أزمات اقتصادية.

وفي ظل أزمات لازال النظام الاقتصادي العالمي يتخبط فيها سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط وإبراز التصادم والتنافس وما تعيشه المنطقة ن بؤر توتر وصراعات على بعض الدول وما يتم التركيز عليه هو آسيا الوسطى وإفريقيا.

باعتبار منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم سواء من خلال الإنتاج الحالي للنفط أو المخزون الاحتياطي، حسب التقديرات العالمية فإن منطقة الشرق الأوسط تغطي مستوى يصل إلى الإنتاج العالمي الحالي.[1]

أما منطقة بحر القزوين، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي أصبحت المنطقة من أهم إحدى النتائج الجيوبوليتيكية وتزايد كثافة التنافس التجاري والسياسي، فتبعا للتقديرات العالمية والجيوبولتيكية فإن احتياط بحر القزوين لا يكون قابلا للمقارنة من حيث الكمية، ولكنه يظل ذا جودة ممتازة وقادر على أن يقدم بديل لمصادر الطاقة في القرن الواحد والعشرين يبدأ من أذربيجان وتنتهي إلى الضفة المعاكسة في أراضي كازاخستان وتركمانستان.[2]

تأتي بعدها منطقة إفريقيا والتي تعتبر الواعد في مصادر النفط وأصبحت ضمن حسابات الجيوستراتيجية العالمية للنفط.[3]

_أمريكا اللاتينية:

بقدر ما تتمتع بعض المناطق الجيوستراتيجية في العالم من مجالات حيوية مهمة كالخليج العربي، بحر قزوين، خليج غينيا، فإن منطقة بحر الكاريبي كذلك تتمتع بمجالها الحيوي لما تحتويه من الثروات الاقتصادية والإستراتيجية القارية وفي مقدمتها النفط؛ كذلك المكسيك هي الأخرى من الدول المهمة في القارة الأمريكية في

---

[1]- محمد خنتاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس، بيروت، 2010، ص 344.

[2]- تحليل إستراتيجية النفط، بتاريخ: 03-10-2020، الساعة: 22:31، الرابط: www.w4arab.ru

[3]- ريتشارد هاينبرغ، سراب النفط، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص 19.

مجال إنتاج النفط إذ لها مخزون طويل الأمد هذه التقديرات تضع القارة الأمريكية تحتل المرتبة الثالثة بعد الخليج العربي وبحر القزوين.[1]

سنتطرق في هذا المبحث سنقوم بشرح التالي:

المطلب الأول: الإستراتيجية الطاقوية في منطقة الخليج العربي

تعتبر منطقة الخليج العربي من بين المناطق التي لها تأثير كبير في الإستراتيجية الطاقوية، وعليه أصبحت المنطقة رؤية إستراتيجية تسعى من خلالها الدول المنافسة لكسب والحفاظ على المكسب الحيوي الطاقوي من خلال الوسائل الثقافية والاقتصادية والسياسية ومن جهة أخرى تسعى الإستراتيجية الأمريكية إلى مواجهة الأطماع والتهافت والتنافس من قبل الصين وروسيا وبلدان أخرى.

أولا: المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

إن أهم المعطيات التي تركز عليها الجغرافية السياسية ومقوماتها وخصائصها هي: الدولة أو الإقليم والتي تتأثر بوحدات سياسية وتتحدد أهميتها بالنسبة لكيانها ولعلاقاتها التفاعلية مع الوحدات السياسية الأخرى ويمتد تأثير المعطيات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتحديد دورها في العلاقات الدولية.[2]

يقع الخليج العربي جنوب قارة آسيا بين شبه الجزيرة العربية غربا وإيران شرقا ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا، والعراق شمالا وهو على شكل ذرع بحري يتكون من منطقتين متصلتين اقتصاديا.[3]

تبلغ إجمالي المساحة بمنطقة الخليج بحوالي 49.4 مليون كلم^2 تتوزع كالتالي بالترتيب:

1. إيران تمتلك أكبر السواحل على الخليج العربي.
2. الإمارات.
3. السعودية.
4. ثم العراق أقل هاته الدول التي تمتلك سواحل على الخليج العربي.

تبلغ مساحة الخليج حوالي 240000 كلم ويبلغ طوله 984 كم بينما عرضه بين 336 كم و556 كم عند مضيق هرمز وهو قليل العمق فيبلغ عمقه حوالي 100م إلى 110 أمتار عند مدخله وتمتد المناطق الأكثر

[1]- عبد الخليل زيد مرهون، الغاز الطبيعي باعتباره سلعة إستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص 02.

[2]- لبيب عبد الستار، قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر، دار المجاني، 1989، ص 05.

[3]- قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الأساطير، بيروت، شركة المطبوعات، 1992، ص 09.

عمقا محاذاة بالشاطئ الإيراني في حين توجد مناطق ضحلة نسبيا محاذاة بشبه الجزيرة العربية.[1]

الخريطة رقم 01: الموقع الجغرافي للخليج العربي

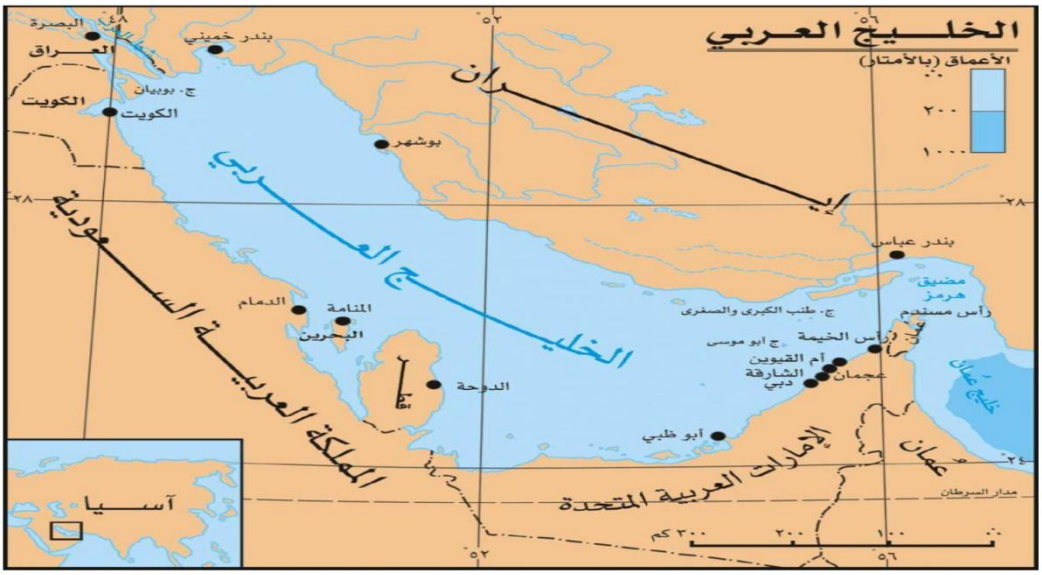

المصدر: الموسوعة الحرة، يوم 2020/04/11 الساعة: 10:48، الموقع:

http://www.google.fr

ثانيا: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي

إن دراسة الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي تمكن في عوامل الجغرافيا السياسية والاقتصادية، حيث تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة الإطار الجغرافي للدول والبحث عن الأنهار والوديان والهضاب والجبال أو في مجال امتلاك الثروات النفطية وامتداد الأرض.[2]

تتميز منطقة الخليج بتنوع جغرافي يجعل من مواردها مطمع للعديد من القوى، فتتميز بشساعة الأراضي وتتحكم في أهم الممرات كباب المندب ومضيق هرمز الذي يربط الخليج العربي وخليج عمان وممر امهما لناقلات النفط.

[1]- ياسين حشوف، عامل التهديدات الأمنية: الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، 2016، ص 47.

[2]- عبد الكريم إسماعيل، السياسة الخارجية الأمريكية: جدلية النفط والقوة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، 2016، ص 219.

الخريطة رقم 02: مسار ناقلات النفط الخليجية عبر مضيق هرمز

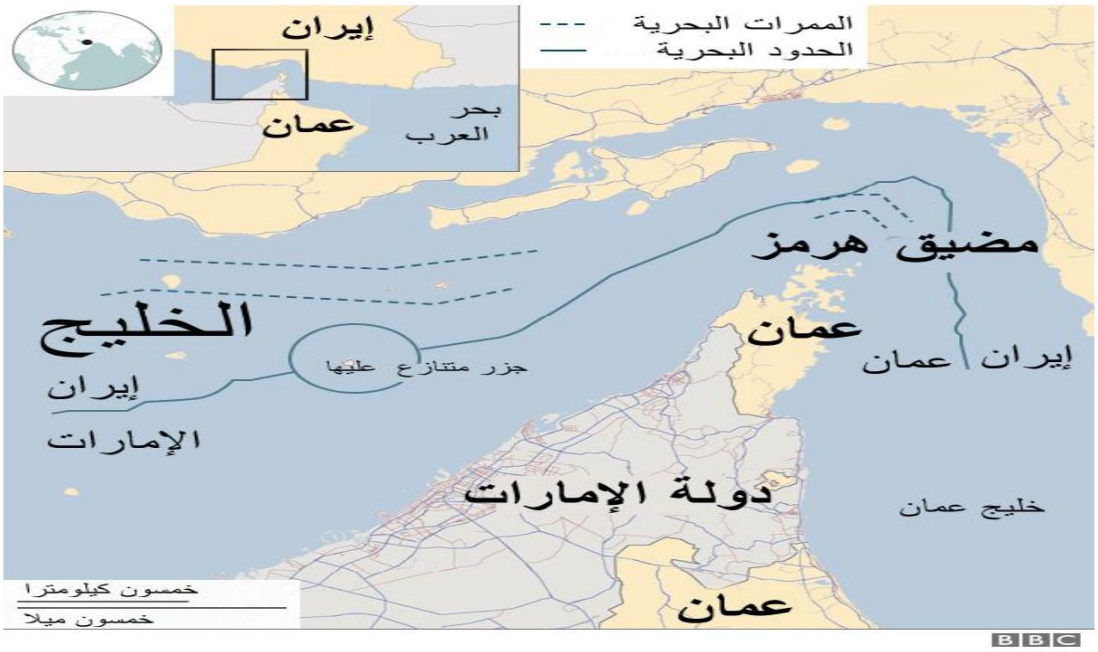

المصدر: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-48088845

بعد احتلال العراق أبرمت الحكومة العراقية العديد من العقود مع كبريات الشركات العالمية لاستثمار النفط أهم هاته الشركات "أيكسون موبيل" الأمريكية و"غاز بروم" الروسية.

من جهة أخرى تشير بعض التقارير إلى أن العربية السعودية ستبقى في غضون 2010 و2011 أكثر منتج للنفط العالمي بمقدار 10.5 إلى مليون برميل في اليوم.

أما إذا اعتبرنا أن باقي مجلس التعاون الخليجي تمتلك احتياط ضخم للنفط والغاز فإن العائدات ستصل إلى 377 تريليون دولار باعتبار 100 دولار للبرميل و15 دولار للغاز.[1]

نقد:

من الملاحظ لكل ما ذكر أن نفط الخليج رهان مهم بالنسبة للدول ذات النشاط الاقتصادي وإنتاج ضخم، لكن ما ينبغي إغفاله هو نفط الخليج.

لقد اجتهدت أمريكا من أجل توسيع نفوذها في المنطقة لضمان تدفق النفط من جهة مصالح القوى العظمى ومن جهة أخرى تعاظم الدور السوفياتي في المنطقة.

[1]- تايلر رادلي، السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، تر: عماد فوزي الشعيبي، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص 15.

أهم الدراسات التي قدمت في هذا المجال للدراسات الجيوسياسية هي:

ألكسندر دوفاي "Alexander Dufay": مفهومه للجيوسياسية في مؤلفه: " La géopolitique" بأنه: "دراسة تداخل الأفعال بين المجال الجغرافي والمنافسات على المرتبة....."[1]

ويعرفها **ستيفان روزييه "Stéphane Rosier"**: "نهت بالفاعلين والرهانات* المحركة للمطلب".[2]

أما الأستاذ السابق لجامعة هارفارد **صمويل هنتغتون "Samuel Philips Huntington"**: يقول: "أن العالم بدون سيادة أمريكا سيكون أكثر فوضى وأقل ديمقراطية وأدنى نمو اقتصادي".[3]

نقد:

إن طرح صمويل هنتغتون يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتحقيق أهدافها الجيوسياسية بتحقيق وتوفير الرفاهية والسيطرة الإستراتيجية عن طريق القوة العسكرية، مثال: الرئيس كلينتون للأمم المتحدة 1993.

وفي مثال آخر تصريح وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين "William Cohen" عام 1999 قال بأن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم القوة العسكرية بإرادتها المنفردة لحماية مصالحها الحيوية والولوج إلى الأسواق الحرة، وإلى مصادر الطاقة وغيرها من الموارد الإستراتيجية (حرب الخليج غداة الحرب الباردة).

نخلص في الأخير إلى النظر للمكانة والأهمية النفطية كأهم مصدر طاقوي أمريكي من جهة خاصة وعالمي من جهة عامة، ومع استمرارية التراجع النفطي لدى الدول الصناعية الكبرى والتزايد المستمر للاهتمام الأمريكي بنفط الخليج كل هاته العوامل أدت إلى استهداف منطقة الخليج العربي تجلى العوامل في:

أ. الانسحاب البريطاني الذي كان من محميات الخليجية.

ب. التزايد المستمر والاقتصادي خاصة النفطي.

---

[1]- البيان، الجيوسياسية، المطبوعات الجامعية الفرنسية، باريس 2005، الموقع: http://www.albyan.al/paths/books/2005/17-10-2005/1-984573 ،يوم: 2020/10/03، الساعة: 22:07.

*- الرهانات الجيوسياسية متمثلة في الحفاظ على مصادر الطاقة بالنسبة لمصالح القوى.

[2]-Stéphane Rosier, Géographie politique et géopolitique une grammaire de l'espace politique, Paris : Ellipses, 2003, p 21.

[3]- زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، تر: أمل شرقي، ط1، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 48.

ج. الأهمية العسكرية التي تعتبر ضمن إستراتيجية الدول الكبرى والقوى الصاعدة المنافسة للولايات الأمريكية مع الاتحاد السوفياتي سابقا.[1]

أما الأهمية الخليجية بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية الطاقوية تتجلى في:

أ. الخليج كمصدر أساسي للنفط تتزايد أهميته باستمرار.

ب. الخليج كامتداد للمحيط الهندي من الناحية الجيوبوليتيكية.

ج. الخليج كمنطقة احتواء التوسع أو النفوذ والحفاظ على ميزان القوى.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الطاقوية لآسيا الوسطى

في هذا المطلب سنوضح أولا مقاربة القوى الآسيوية الثلاث للعولمة، لأن التعقيد الذي تتميز به الظاهرة وغياب مفهوم واحد وكذا ما يؤثر به على الدول والمجتمعات لذا حتم على كل دولة ترغب في الخروج بنتائج إيجابية وتفاعلها مع العولمة أن تقف بداية عند بناء مقاربة دقيقة لظاهرة العولمة فصعود القوى الآسيوية كانت نتيجة التخطيط للنهوض من تحليل وتقييم البيئة المحلية والدولية، موقف محدد من العولمة.

أولا: القوى الآسيوية بمختلف أبعادها (اليابان، الصين، الهند)

ا. اليابان:

ا.1. المقاربة اليابانية للعولمة الاقتصادية:

بعد الحرب العالمية الثانية أشارت بعض أدبيات التنمية الاقتصادية اليابانية أن الأهمية الأولى لابد أن تكون للمتغير الاقتصادي الخارجي ومدى تأثيره على النهوض بالاقتصاد الياباني واعتبروا أن العولمة الاقتصادية تعد محركا رئيسيا للاقتصاد الياباني من بين أهم العوامل التي تبناها الموقف الياباني للعولمة الاقتصادية هي:[2]

1. تجربة "الميجي" وانفتاح واستغلال ما توفره العولمة الاقتصادية.
2. نظرة المسؤولون اليابانيون إلى دمج الاقتصاد الياباني في العولمة وهو الحل الأمثل التضخم والمشكلات الاقتصادية.

[1]- مصطفى إبراهيم سليمان الشمري، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 21-23.

[2]- Camile Stanque, « Point de vue : La Non Politique étrangère Japon », Pouvoirs, N° 71, 1994, pp 131-135.

3. تطوير الاقتصاد الياباني بمعزل عن الاتجاهات العالمية وعودة اليابان ضمن المجتمع الدولي الاقتصادي واستعادة قوته بتعرضه للمناخ العالمي.
4. صغر المساحة وقلة الموارد يدفع بالدول الصغرى إلى إمكانية مواجهة حاجاتها الاقتصادية وارتفاع معدل تجارتها الخارجية.
5. توسيع القاعدة الصناعية (تصدير فائض الإنتاج الصناعي).
6. الضغوط الأجنبية خاصة الأمريكية.

نقد:

في الأخير يمكن القول أن نظرة العولمة الاقتصادية لتكون سوقا ومحركا للنمو الاقتصادي واحتواء المد الشيوعي وهذا لا يخفي على هناك داخل اليابان العديد من الاختلافات والتحفظات في موقف اليابان من العولمة الاقتصادية.

I.2. المقاربة اليابانية من العولمة السياسية:

أخذت اليابان من التقاليد الإمبراطورية عصب الحياة السياسية، وكذا التقاليد العسكرية والعمل مع رجال الأعمال وكبار التجارة والقادة السياسيين.[1]

تثبيت القيم السياسية الغربية في اليابان، أدى خلق نخبة سياسية متعولمة في اليابان وجعل اليابان حاضنة بعد الحرب وفيما بعد داعمة، للقيم السياسية الغربية المعولمة في الداخل وفي الحوار الإقليمي.

على مستوى النخبة السياسية أما على مستوى العامة بالنظر إلى التقاليد اليابانية التي لا تعتبر قاعدة مهيأة للدمقراطة وقيم الغرب.

II. الصين:

II.1. المقاربة الصينية للعولمة الاقتصادية:

باعتبار الصين دولة نامية والأولى التي أصبحت قوة عالمية جديدة، فهي الآن أكثر الدول الأكثر انفتاحا على العالم واعتمدت النهج البراغماتي وابتعدت عن الانغلاق الإيديولوجي وهو ما يعكس موقفها من العولمة.

إن أغلب الكتاب السياسيين والأكاديميين الصينيين لا يعترفون بأبعاد العولمة والكل يكتب على أن العولمة هي عولمة اقتصادية ويتحدثون بمصطلحات اقتصادية واعتبروا أن العولمة الاقتصادية جانبا مهما لا يمكن تجنبه من

[1]- « Japan's globalization, Mr globalization, Thursday, 30 June 2011, accessed in : 30 June 2014, avaible at : http://www.mrglobalization.com/337-japans-globalization

التنمية الاقتصادية العالمية.[1]

وهي اتجاه موضوعي للتنمية الاقتصادية، فعندما تنفتح الدولة على السوق الاقتصادي العالمي ستصبح جزء من عملية العولمة الاقتصادية وهو ضرورة من أجل بلوغ التحديث الاقتصادي.

II.2. المقاربة الصينية للعولمة السياسية:

كما سبق فإن الموقف الصيني هو منهج براغماتي من العولمة وقلنا سالفا أن أغلب الأكاديميين يرفضون استخدام التصور العام للعولمة خاصة التصورات للعولمة السياسية والثقافية والصين لا يمكن أن تتنازل عن القيم السياسية والنظام السياسي لها.

ويرى بعض الكتاب أن العولمة السياسية بالنسبة للصين تشير إلى تزايد التشابه في القيم والمؤسسات السياسية بين الدول القومية وهذا ما يظهر حول القيم الديمقراطية المبنية على الحرية السياسية والمساواة وعالمية المؤسسات الديمقراطية.

أما البعض الآخر يرى أن العولمة السياسية هي الدمقرطة العالمية وأن العولمة السياسية اختفت مع جدار برلين في 1989 ونهاية الحرب الباردة واختفاء الجدار الحديدي.[2]

نقد:

أما بعض العلماء السياسيين الصينيين أجمعوا على أن الاتجاهات السياسية الصاعدة العالمي يعرف بالحكم الراشد، إلا أن القيادة الصينية لا تزال ترفض عولمة القيم السياسية (الديمقراطية وحقوق الإنسان) وتعتبر أن السياسة شأن صيني خاص.

III. الهند:

III.1. المقاربة الهندية للعولمة الاقتصادية:

بدأت الهند تحولها نحو العولمة عام 1985 هاته المحاولات كانت تبدو متناقضة ذاتيا، مع العلم أن الهند اتخذت السياسة الاقتصادية المتعلقة منذ الاستقلال خاصة بعد التسعينات أصبحت أعمق وأوسع.[3]

---

[1]- حنان قنديل، القوة الصينية الصاعدة: المخاوف والآمال دراسة في نظرية الصعود الصيني، في: هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد (التحرير)، الصعود الصيني، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006، ص 04.

[2]- مرجع نفسه، ص 10.

[3]- Rudra P. Pradhan, « Globalization in India : with special reference to 1990 », Journal of Economics and International Finance, Vol 2, N° 05, May 2010, p 76.

لقد كان اندماج الهند في العولمة الاقتصادية لدوافع سياسية أكثر منها اقتصادية وهذا ما أكده الزعيم الصيني في تصريحه: "دانغ سياوينغ" فإن: "مسار القوى الكبرى يلعب على الصعيد الاقتصادي" أن النخب في الهند كانت تفكر بأن العند ستكون قوة اقتصادية الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين بعد خوضها غمار العولمة الاقتصادية وعملت أول خطوة لها في إعادة تكييف الدولة والتي كانت لها خطوة كبيرة وأثر على الصعيد الاقتصادي.

تعقيب:

مثلما هو متضح أن الأمر يتعلق بإعادة تفعيل دور الهند وأن الدولة أداة فعالة لتسيير العولمة الاقتصادية في الهند لصالح صعودها الاقتصادي، فلقد لعبت الدولة الهندية دورا كبيرا في تجسيد وتسيير أبعاد العولمة الاقتصادية كالعولمة المالية، العولمة التجارية، التعامل مع الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا.

2.III. المقاربة الهندية للعولمة السياسية:

لقد لعب الإرث الديمقراطي للدولة الهندية على التفاعل وساعدت على التفاعل مع أكبر ديمقراطيات العالمية واعتبرها العالم العربي على أنها الدولة الآسيوية الأقرب إلى القيم المعولمة وهذا ما ساعد في دعم تنميتها ومسارها وصعودها لأنها لا تخلو من النقائص فلازالت تعاني من الأمراض التي تؤثر على مكانتها وفي مقدمتها الفساد الانتخابي وهنا يمكن وصف الديمقراطية الهندية بأنها كبيرة بحجمها صغيرة بأدائها ويأتي من الجانب الآخر العنف السياسي والشعبوية.[1]

يمكن القول أن تكريس وممارسة الديمقراطية لازالت فعلية ولازالت تشكل عائقا للهند.

نقد:

رغم الديمقراطية وتفاعلها مع أكبر الديمقراطيات الغربية إلا أنها يقابلها صعوبة تعاملها مع عولمة حقوق الإنسان لأنها لازالت تتعرض إلى انتهاكات وانتقادات ولازالت تدافع عن نفسها مع اختلاف الأولويات وحقوق والحريات ومن جانب آخر لازالت تخوض حربا ضد الإرهاب والحركات الانفصالية.

خلاصة القول الهند لازالت بصدد مقياسين أساسيين هما الدفاع عن الكرامة الوطنية من جهة وحقوق الإنسان من جهة أخرى.

[1]- ونترز، آلن وشهيد يوسف، الرقص على العمالقة الصين، الهند والاقتصاد العالمي، تر: أحمد رمو، سلسلة الدراسات الاقتصادية، العدد 19، دمشق، الهيئة السورية، 2012، ص 19.

ثانيا: الواقع الاقتصادي والسياسي لدول آسيا الوسطى

لقد أصبحت دول آسيا الوسطى محل الاهتمام ومحط أنظار القوى الإقليمية والدولية، ولقد عدها البعض على أنها المرتكز الجيوستراتيجي فهي تحتل موقع جغرافي هام وهي منطقة تقع بين الصين وروسيا وأفغانستان وإيران وعلى مقربة من الخليج العربي وتركيا فهي تشكل أكثر عقدة طرق برية وتتمركز بها أهم الموارد الطاقوية وممر أنابيب الغاز والنفط من بحر القزوين باتجاه الصين والبحر الأسود وتركيا والبحر المتوسط وحسب وزارة الطاقة الأمريكية فإن المنطقة وبحر القزوين هما ثاني أكبر الخياط نفطي في العالم.[1]

إن أهم الدوافع للاهتمام بالمنطقة خاصة على الجانب الاقتصادي لاسيما الاستثمارات في الإمدادات وتطوير حقول النفط والغاز فهذه الإمدادات وعمليات النقل جعلت من المنطقة معضلة كبيرة وعزلها جغرافيا لأن المنطقة تمر في دول لديها مصالح وموارد طاقوية والتي تستعيد الخارطة الجيوبليتيكية ولها تأثير على المستقبل السياسي والاقتصادي والصراع من أجل مستقبل طرق النفط في الأسواق العالمية.[2]

أ. جمهورية كازاخستان:

هي قلب الكرة الأرضية الصلبة تحدها من الشرق جمهورية الصين الشعبية ومن الجنوب قرغيزستان وأوزباكستان ومن الغرب بحر القزوين وجزء من تركمانستان أما الشمال روسيا الاتحادية.

مساحتها: 2.717.300 كلم^2.

منطقة غنية بالثروات الطبيعية، دولة علمانية ينص دستورها على عدم التفرقة بين العرقيات.

إنتاج الغاز الطبيعي 93.900 مليون قدم مكعب.

الفحم 5.5 مليون طن.

الاقتصاد: تعتمد كازاخستان على صادرات النفط يمثل 56% من قيمة الصادرات و55% من ميزانية الدولة واحتياط النفط يعادل احتياط العراق.[3]

ب. جمهورية تركمانستان: تقع في آسيا الوسطى يحدها من الغرب بحز القزوين ومن الشرق أفغانستان ومن الشمال أوزبكستان وكازاخستان ومن الجنوب إيران تعرف باسم الجمهورية التركمانية السوفييتينة الاشتراكية استقلت عام 1991 بسبب تبعيتها للاتحاد السوفياتي سابقا.

---

[1]- لبنى خميس مهدي، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى ومستقبل التنافس الإقليمي والدولي، جامعة النهرين، مجلة المستنصرين للدراسات العربية والدولية، كلية العلوم السياسية، د س ن، ص 126.

[2]- محمد سليم السيد، آسيا الوسطى والتحولات العالمية، مصر، مركز الدراسات الآسيوية، 2010، ص 25.

[3]- محمد فهمي وفؤاد متولي، الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز والمستقبل،سلسلة الدراسات الشرقية، 2000، العدد 12.

المساحة: 488.100 كم^2.

الصناعة: النفط والغاز الطبيعي أهم الصناعات في البلاد.

الناتج الإجمالي: 45.11 مليار دولار.

نسبة النمو السنوي: 13%.

التضخم: 11%.

العلاقات الخارجية: معظمها متعلق بالنفط والغاز الطبيعي.[1]

تعتبر تركمانستان مكتفية ذاتيا من حيث النفط والغاز رغم هشاشة البنية التحتية تستخدم الوقود الأحفوري النفط والغاز في حين يأتي 0.1% من إجمالي الإنتاج الكهربائي من الطاقة الهيدروليكية.

تمتلك تركمانستان أكبر رابع احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم بحجم 101 تريليون قدم مكعب.[2]

تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن إنتاج الغاز في كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان سيصل إلى 201 مليار متر مكعب وعلى الأقل تقديره لن يقل عن 164 مليار متر مكعب سنويا.[3]

ج. جمهورية أوزبكستان:

أكبر دولة من حيث الحجم السكاني في آسيا الوسطى وهي إحدى الدول ذات الطبيعة الفدرالية، تمثل أوزبكستان قلب آسيا الوسطى أكبر هذه الدول من حيث عدد السكان حوالي 28 مليون نسمة.

المساحة: 447.400 كلم^2، تتمتع أوزبكستان بالثروات الطبيعية كالغاز الطبيعي والفحم والنفط وتحتل هاته المنطقة مكانة مرموقة في صناعة استخراج الغاز الطبيعي من مناطق (نجاري، كاشكادارين وأورتابولاك وغازي)، يقدر الاحتياط بنحو 70.6 مليار م^3 تصل كميات الغاز المستخرج إلى روسيا وأوكرانيا، دول البلطيق وإلى دول آسيا الوسطى وتستعمل في الحياة اليومية وتوليد الطاقة الكهربائية والمحطات الحرارية والمائية وصناعة الوقود بفضل الاحتياط الغاز والفحم الحجري والنفط المصنع والمستورد من تركمانستان.

يستخرج الفحم الحجري القريب من سطح الأرض بكميات من مناجم أنغرين وتقوم في نفس المنطقة محطة تحت الأرض بتحويل الفحم إلى الغاز كما يستخرج الفحم من منطقة مرخانداريين والرصاص والزنك في منطقة ألماليك.[4]

---

[1]- مرجع نفسه.

[2]- محمد سليم السيد، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص30.

[3]- وكالة الطاقة الدولية، مرجع سابق الذكر.

[4]- محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

د. جمهورية قرغيزستان:

هي دولة جبلية تقع بين الصين وكازاخستان وأوزبكستان، المساحة: 198.500 كلم^2، عدد السكان 5 مليون نسمة، ويوجد في قرغيزستان ثلاث أحزاب (الحزب الاشتراكي الديمقراطي، حزب الشعب، الحزب الشيوعي القرغيزي)، وكل ولاية حاكم يعينه الرئيس وتعد أكبر مناطق إنتاج الزئبق والأنتيمو في العالم كما تنتج كميات من النفط الخام والغاز الطبيعي.[1]

خلاصة القول:

مازال النفط والغاز يمثلان حبرا لرسم خريطة المصالح الحيوية من منظور أمني واقتصادي، وهذا شأن تشهد الجغرافيا السياسية للنفط في آسيا الوسطى، صراع إستراتيجيات بين الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين وروسيا وبلدان أوربا الغربية إلى جانب الهند، وقد ازدادت وتيرة التنافس والصراع بينها على الاستثمارات في مصادر وتأمين وصولها لأسواق عالمية فآسيا الوسطى تزخر بموارد الطاقة النفط والغاز الطبيعي اللذين يمثلان العامل الجيوسياسي الرئيسي والمحوري.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الطاقوية لإفريقيا

بعد سقوط جدار برلين 1989 وظهور النظام الدولي الجديد عملت الأطراف الغربية على استحداث أعداء وهميين في مناطق عدة من العالم.

وهذا المبحث سيوضح الصراع الدائر بين القوى الكبرى والإقليمية خاصة بالقارة الإفريقية والساحل الإفريقي والقرن الإفريقي وقد أخذت المنطقة حيزا مهما في دراسات الباحثين في العقد الأخير لما تعرف به المنطقة من ثروات طبيعية.

لقد زادت حدة الصراع الجيو اقتصادي مقارنة بالجيوبوليتيك في تحددي وتشخيص الصراعات فالوضع يختلف من دولة لأخرى، إن معيار نشوب الحرب هو وجود ثروة تتكالب وتتصارع حولها القوى الكبرى.

حيث انتقل هذا الصراع والتنافس الاقتصادي من منطقة لأخرى (الخليج العربي، آسيا الوسطى، الشرق الأوسط والآن الدور الإفريقي).

[1]- محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 30.

القارة الإفريقية منطقة إستراتيجية في تحويل الثروات والنفط في العالم (أوربا، أمريكا) وحسب الخبراء الأخصائيين بالنفط فإن النفط الإفريقي له ميزات أفضل مقارنة بمناطق أخرى فهو خفيف مقارنة بالثقيل في منطقة الشرق الأوسط والخفيف هو سهل وتسهل أكثر عملية نقله بالمناطق البحرية.[1]

بعد 2011 أصبحت المنطقة الإفريقية مكانا مهما للصراع والتنافس الدولي ولا يخفى أن الصين ساهمت في خلق التنافس الاقتصادي والتجاري في إفريقيا خاصة على مستوى القرن الإفريقي، وإنشاء قواعد عسكرية بجيبوتي لمحاربة القرصنة (الأمن المعلوماتي) بالإضافة إلى تركيا وإيران وإسرائيل وروسيا دخلت القارة من جميع الجنوب اقتصادية، تجارية، عسكرية.[2]

الخريطة رقم 03: توضيح توزيع المعادن والثروات في القارة الإفريقية

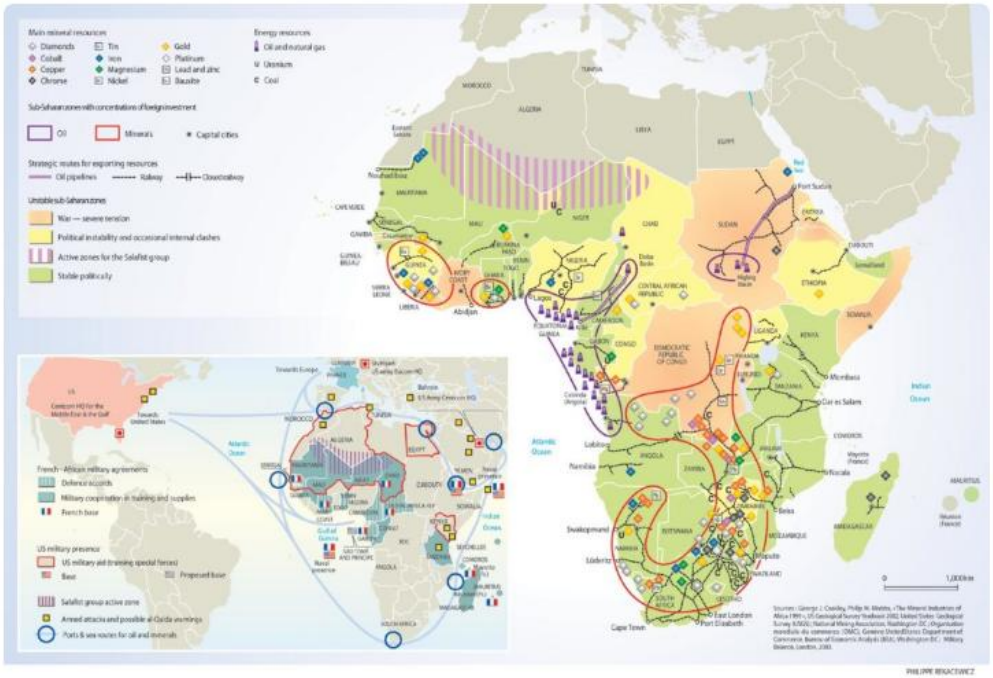

المصدر: geoafriccascience.org

الدواعي الاقتصادية للاهتمام الأوربي الأمريكي بمنطقة إفريقيا وهي:

- تتميز المنطقة الإفريقية بثروتها الطاقوية ومواردها الاقتصادية وسوقها الاستهلاكية الواسعة وهي الرئة لأوربا لتتنفس بها والموقع الإستراتيجي للمنطقة ومكانتها الجغرافيا عبر البحر المتوسط.

[1]- محمد قشقوش، العالمية الثالثة: هل يشهد المستقبل حروبا كبرى جديدة؟، السياسة الدولية، العدد 189، 2018، ص 29.

[2]-المرجع نفسه، ص 30.

- عرفت المنطقة الإفريقية تحولات دولية أسفرت عنه حرب الخليج الثانية إعادة توزيع القوى على المسرح الدولي وزيادة الطلب على المواد النفطية والاهتمام الأوربي والأمريكي مرتبط بمصالح اقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية.[1]

1/ المنطقة المغاربية هي القطب المهم لتأمين المصالح الأوربية ربطت بالاتحاد الأوربي كخطر الغاز الجزائري الذي يمر من المغرب إلى إسبانيا والمنطقة الإفريقية هي مصدر المواد الخام لإنعاش الصناعة الأوربية.

2/ عملت البلدان الأوربية على تعزيز الشراكة المغاربية في إطار التنمية الاقتصادية وسياسة مكافحة الهجرة غير الشرعية.

3/ بروز عوامل جذب اهتمام السوق الأوربية والاقتصاد الأوربي كاحتياط النفط والغاز الطبيعي والمواد الأولية (الفوسفات، الحديد واليورانيوم).

أما الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية فهي أكبر مستهلك للطاقة العالم (23% من إجمالي الطاقة المستهلكة في العالم و25% من الغاز ويستهلك ما يعادل 8 طن من النفط السنوي).

يذهب الخبراء إلى أن السياسة الأمريكية في إفريقيا هي توسيع نفوذها وترجع الإستراتيجية التنافسية الأوربية والأمريكي إلى الأهمية العظمى للشريط البحري للبحر المتوسط الذي تطل عليه دول إفريقيا ويعتبر ممرا رئيسيا لنقل النفط والغاز وهو بعد إستراتيجي اقتصادي يعني الجانب الأوربي والجانب الأمريكي) حيث: [2]

- 65% من واردات النفط والغاز تمر عبر البحر الأبيض المتوسط.
- 15% من مشتريات المحروقات الأمريكية من الخليج وإفريقيا.

كما تعتبر المنطقة أهم المناطق في العالم الاحتياطي وإنتاج الطاقة (الجزائر، ليبيا) مثال:

الجزائر تحتل الموقع المحوري في حسابات والخارطة الرهانات الأمريكية علاوة على الاهتمام الجيوسياسي أمريكي بالجزائر فإن مصالحها أيضا بالاستثمارات العمومية وخاصة الاهتمام الأمريكي للطاقة بالجزائر.

[1]- صونيا ولد بومعزة وخولة حباش، التنافس على سوق الطاقة في إفريقيا، مقال منشور على موقع الكتروني: Ira.academy، بمجلة Uluslararasi Ilizkiler Akademisi, Turkiye، يوم: 2020/11/29، الساعة: 04:00.

[2]- محمد قشقوش, مرجع سبق ذكره ص 31

تعقيب:

في سياق العرض إن مؤشر سيطرة الشركات البترولية الأمريكية على السوق النفطية خاصة الجزائرية فإن الشركات الأمريكية الثلاث [أناداركو – أركو – أموكو] ومصنفة ضمن الشركات النفطية غير حكومية إلا أنه لا يستهان بقدرتها الضاغطة على الساحة الدولية فمثلا:

مصالح الشركات في السوق النفطية الجزائرية على السياسة الأمريكية وتتجسد قوة رأس المال النفطي بالجزائر في:

- **أناداركو:** في مجال الاستكشاف / الإنتاج.
- **أركو:** في مجال الاسترجاع.
- **أمكو:** في مجال استغلال الغاز الطبيعي.

خلاصة:

إن الأهمية الجيوسياسية لمنطقة إفريقيا جعلت كلا الطرفين أوربي-أمريكي اهتماما فقد أدخلته في جميع مشاريعها الإستراتيجية الجديدة.

زيادة الاهتمام بالطاقة خاصة النفط في الوقت الراهن باعتباره مادة حيوية أصبحت الحاجة له في ضوء استمرار النمو في اقتصاديات الدول الكبرى مثل الصين وما دفع الدول إلى التنافس من أجل تأمين إمداداتها للنفط وهو عدم استقرار الوضع السياسي في بعض المناطق المنتجة.

وفي الوقت الراهن تسعى كل من أمريكا وأوربا إلى تنويع مصادر إمداداتهما والهيمنة على مناطق إمدادات آمنة وقريبة مع إتباع أسلوب المشاركة في الإنتاج وهو أسلوب يتماشى مع تطور الحاجات الاقتصادية في عصر العولمة.

الإستراتيجية الصينية على التنمية الإفريقية:

قررت الصين التوجه نحو القارة الإفريقية والأطراف الإفريقية تقبل الصين وهناك عدة أسباب التي مكنت الصين من كسب الأفارقة وهي:

1/ مبدأ احترام السيادة الإفريقية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وهذه الأسس التي تعتمد عليها الصين في بناء العلاقة الخارجية وأتاحت الفرصة للقادة الأفارقة لقبول الصين كوافد جديد في القارة باعتبار أن الصين تبحث عن المصالح في القارة.

2/ الضغوطات الخارجية على القارة الإفريقية جعل من القارة تغيير النهج الليبرالي والنظام السياسي والاقتصادي وما يتوافق مع الرؤية الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان.[1]

3/ النموذج الصيني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما خلفه التراجع النسبي للقوة الأمريكية على المستوى الدولي وبروز الصين كفاعل جديد في النظام الدولي، هذه العوامل جعلت الصين تبدو كنموذج بديل للتنمية في إفريقيا لأن النموذج التنموي الصيني يعتمد على دعم التطور الاقتصادي والاجتماعي مع رفض مفاهيم الليبرالية وحقوق الإنسان والإصلاحات السياسية.[2]

4/ السرعة والمرونة الصينية في التعامل على عكس الدول الأخرى مصداقا لقول عبد الله واد: "الاتفاقية مع البنك العالمي التي تأخذ خمس سنوات للتفاوض حول إمضائها ومكانتها بإمكانها أن تدوم ثلاثة أشهر فقط مع الصين".[3]

والشكل التالي يوضح التدفق الاستثماري الصيني في مناطق العالم.

Figure 2,25 Chinese FDI stock and flows by region.

الشكل:

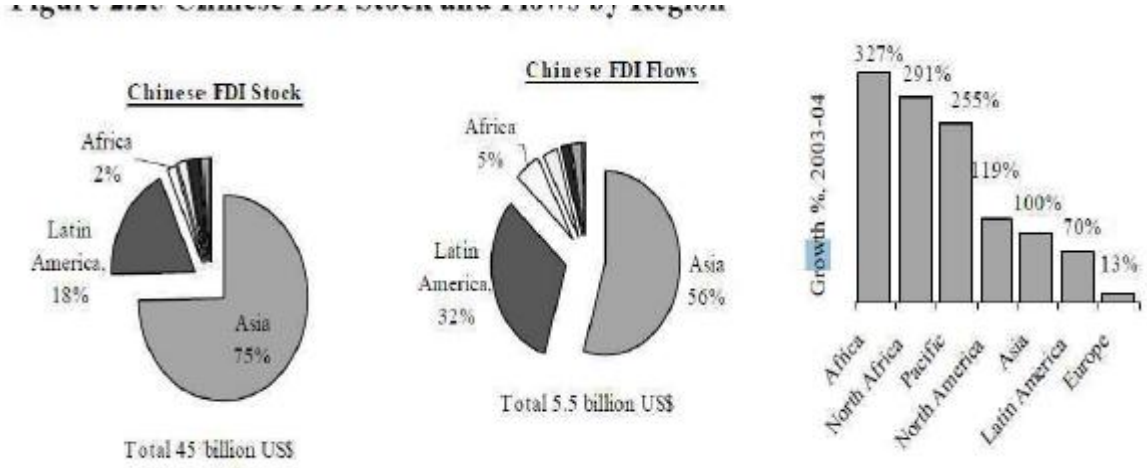

Source : Hary Broodman and Other, Africa's silk Road : China and India's New Economic Frontier (Washington), DC : The world Bank, 2007, p 89.

في تقرير لصندوق النقد الدولي IMF عام 2011 تبين أن 16% من الاستثمارات الصينية في المباشرة موجهة لدول إفريقيا عكس 2003 كانت 1%.

[1]- Martina Bassan, « Le Soft Power Chinois en Afrique », Paris, Irsem, 2012, p 11.

[2]- Garth Shelton and Farhana Paruk, The forum of on China – Africa cooperation : Astrategic opportunitive South Africa : Institute for security studies, 2008, p 20.

[3]- Martina Bassan, op-cit, p 12.

وحسب التقارير تعتبر القارة الإفريقية هي الموجهة الثانية للصين بعد القارة الآسيوية.

في ذات السياق قوات حفظ السلام في إفريقيا التي تتميز بفرق صينية كل الوحدات تقوم لتوفير البنى التحتية والعمل على توفير الدعم اللوجستيكي سنة 2018 (جمهورية الكونغو).

الشكل: قوات حفظ السلام التابعة للصين في إفريقيا

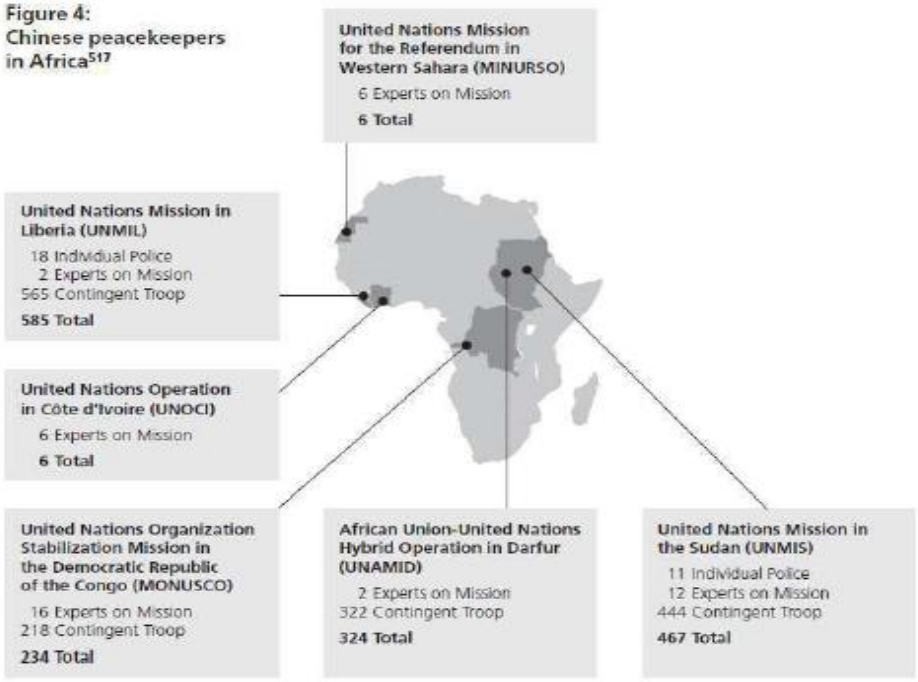

Source : Chris Alden, China's Growing Role in Africa Peace and Security Rapport China, Safe World, 2011, p 37.

أما التحديات الصينية في إفريقيا بدأ بالتهديدات الأمنية للمصالح الصينية على اعتبار أن الإستراتيجية الصينية حققت نجاحا ملموسا إلا أنها تدفع ضريبتها في القارة من خلال تنامي التهديدات الأمنية خاصة الشركات التي تستثمر في القارة، تواجه الصين مصادر متعددة من التهديدات الأمنية تكبح طموحاتها في إفريقيا، والإستراتيجية الأمنية التي وضعتها الصين لمواجهة هاته التهديدات، هذه الإستراتيجية تساعد الصين على تطوير قدراتها من الناحيتين الهجومية والدفاعية.

الإستراتيجية الصينية التي اعتمدتها هي تأمين مصالحها الحيوية في المنطقة هو قرار الحكومة الصينية بأن ترافق ناقلات النفط والسفن التجارية.[1]

[1]- Martina Bassan, op-cit, pp 12-13.

في نفس السياق الإستراتيجي الصيني لإفريقيا ومدى التأثير الإستراتيجي على التنمية في إفريقيا وهل حققت أهدافها والمتمثلة في جعل القارة نموذجا للتنمية والتقدم.

1/ حسب تقرير البنك الدولي IMF: إن قارة إفريقيا تشهد نموا اقتصاديا بفضل تعاملها مع الصيني وذكرت العلاقات الاقتصادية على أنها علاقات مفيدة: Benefecial relations وهذا حسب رأي الخبراء الاقتصاديون الأفارقة كذلك.

2/ توضيح الأستاذ رافييل كابلانسكي Raphael Kaplinsky أن الطلب الصيني المتزايد على الموارد الطاقوية الإفريقية خلق تأثير مباشر وغير مباشر على الاقتصاديات الإفريقية من خلال تنامي مداخيل الصادرات الطاقوية بدخول الصين إلى إفريقيا.[1]

إن التوجه الصيني لإفريقيا، أظهر مجددا دور ومكانة القارة على المستوى الدولي وكيف أنها مستهدفة من طرف قوى جديدة، باعتبار أن الثروة النفطية التي تمتلكها إفريقيا وموقعها الحيوي واعتبارها كذلك على أنها ممر للاتصالات والتجارة الدولية.

في الأخير الاهتمام الدولي سيزداد أكثر وأن الصين ستعزز من إستراتيجياتها في إفريقيا لعدم ترك المجال للقوى الأخرى لإزاحة الصين لأن هاته الأخيرة تهدد المصالح الفرنكو-أمريكية.

أما الحرب الباردة الطاقوية فهي المواجهة بين الصين والولايات المتحدة وأوربا على الطاقة الإفريقية وستكون هاته المواجهة على دول المحيط خاصة الدول الإفريقية التي تحوز على احتياطات طاقوية أو صراع بالوكالة حول الطاقة.

[1]- Garth Shelton and Farhana Paruk, op.cit, p 130.

المبحث الثالث: تقنية الدراسة الاستشرافية للطاقة

لقد شكل الصراع على الممرات الطاقوية ومعابرها وإمداداتها أحد الأوجه الخفية لصراعات جديدة، وتطور المشهد الدولي للطاقة خلال هاته الأعوام وتزامن كثيرا بشكل دراماتيكي مع العقد الأخير وخاصة بعد اكتشافات النفط والغاز، بالإضافة إلى دخول مصادر جديدة إلى السوق وتطور التصنيع للوقود البيولوجي وهذا ما أضفى بتأثيرات أخرى جديدة على الساحة الدولية بصفة عامة والسوق الاقتصادية الطاقوية الدولية بصفة خاصة، والتي شهدت هاته الأخيرة تقلبات حادة في الأسعار وأثرت على النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي العالمي وشهد المطلب الطاقوي تزايد كبير بلغت نسبته من 1970 إلى غاية 2013 وسيزداد الطلب الإجمالي حتى عام 2040.[1]

بدءا بالصراعات في شرق أوربا، الشرق الأوسط وإفريقيا وكان أحد أسباب التململ الصيني وعودة روسيا الاتحادية على حلبات الصراع تحت مبرر أمني وغاية اقتصادية وكذا التأثير على السوق الحيوية وتأمين التدفق النفطي فما هي التغيرات المرتقبة في الأمن الطاقوي العالمي؟ وما آثارها الجيوسياسي المرتبط بمصالح اقتصادية حيوية ذات العلاقة بالممرات النفطية؟

في هذا المبحث سنقوم بشرح أولا دراسة التنبؤ الاستشرافي للطاقة وكذا الصعوبات التي تواجه دراسات التنبؤ ونماذج التنبؤ بالطلب في الطاقة ودراسة المشهد العالمي للطاقة في آفاق 2020، 2030 و2035 إلى غاية 2050.

المطلب الأول: كيفية إجراء دراسة تنبؤية للطاقة

تندرج أغلب الدراسات الاستشرافية والتحليلية للآفاق المستقبلية ضمن المشهد العالمي الطاقوي وذلك بدراسة سيناريوهات وإستراتيجيات ومحاولات التنبؤ (العرض والطلب) الطاقة بوجه عام والنفط والغاز بوجه خاص فاستخدمت في الدراسات الاستشرافية الأساليب الإحصائية البسيطة ثم أخذت تتطور باستخدام نظم وأساليب والتي تتطلب استعمال الحسابات والبرامج الالكترونية.

مع تزايد اعتماد الدول الصناعية على الطاقة واللجوء إلى الاستيراد فقد تم إنشاء عدة أجهزة على المستوى المحلي والدولي لبناء نظم التنبؤات الإحصائية في مجال الطاقة مثل المجموعة الصناعية الغربية OECD ووكالة الطاقة الدولية IEA.

[1]- Sarah Ladislaw, Maremn Leed, Molly Walton, New Energy, New Geopolitics, CSIS, USA, 2014, p 07.

وغالبا ما يعتمدان على حماية مصالح المجموعة وتأمين الإرادة الكمية والسعر.

قبل الشروع في الدراسة التنبؤية التحليلية للطاقة لابد ن معرفة توجيه التحول من مصدر الطاقة الرئيسي لأخرى بواسطة مجموعة من العوامل الاقتصادية والتقنية للطاقة.

يعتبر عائد الاستثمار للطاقة EROI[1] الجانب الرئيسي في نظام توريد الطاقة وهو نسبة إجمالي الطاقة المستخلصة إلى المستخدمة والشكل يوضح:

عائد استثمار الطاقة

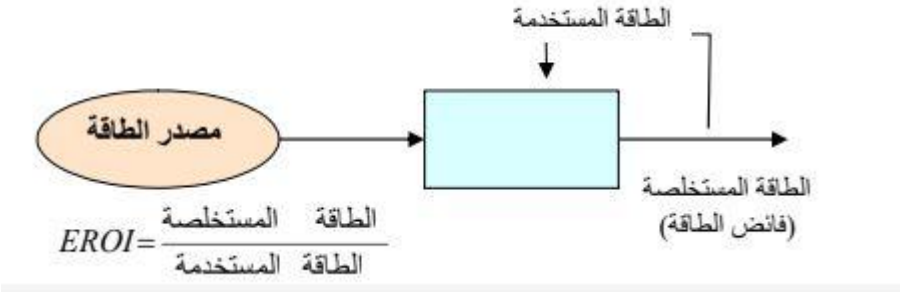

المصدر: مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط1، 2005، ص 165.

للتوضيح: يرتبط هذا المصطلح صافي الطاقة أو فائض الطاقة وهو الفرق بين الطاقة المستخلصة والطاقة المستخدمة في عملية الاستخلاص ذاتها يساعد فائض الطاقة وعائد استثمار الطاقة في تفسير التحولات التي طرأت على مصادر الطاقة في الماضي وما سيحدث في المستقبل.

كذلك الجدول يوضح أن المحروقات تبقى المصدر الأول في الطاقة العالمية والطلب الإجمالي للطاقة الأولية.

الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية حسب مصادرها المختلفة بدءا من سنة 2006

النفط	غاز طبيعي	فحم حجري	طاقة نووية	طاقة كهرومائية
%35.75	%23.67	%28.40	%5.84	%6.32

إنجاز الباحثة بناء على إحصائيات استهلاك الطاقة الأولية (إحصائيات جوان 2007)

في ذات السياق يتضح أن المحروقات هي الأكثر أهمية للطاقة في الاقتصاد العالمي فهي عامل مهم للنمو الاقتصادي والتي تزايد استعمالها في مختلف القطاعات.

[1]- سيث دن، أثر المخاوف البيئية في مستقبل النفط، المؤتمر السنوي السادس للطاقة، الإمارات العربية المتحدة، 2000.

المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه الدراسات المستقبلية الطاقوية

إن التنبؤ مهمة صعبة تستند إلى قدر كبير من الإحصائيات والبيانات الصحيحة، لكن التنبؤ للطاقة هو أكثر صعوبة لأن البيانات غالبا ما يكون مشكوك فيها وتواجه دراسات التنبؤ على الطاقة عدة صعوبات تتمثل في:

1. التحديد الكمي:

مثلا صعوبة مستوى الناتج المحلي الإجمالي GDP تتعلق بكمية الناتج المحلي بمعايير تعدد الدول واستخدام عملة مشتركة ينطوي عليها المشاكل المرتبطة بأسعار الصرف.[1]

نقصد هنا أن تحديد كميات الطاقة سواء الاستهلاك أو الإنتاج فيتم تحويل مختلف المنتجات إلى وحدة قياس مشتركة (أي إشكالية معايير التحويل المستخدمة).

2. التقدم الاقتصادي:

أي الصعوبة حول الطاقة هنا تكمن في أن المنطقة تضم عددا من الدول، سواء إقليميا أو عالميا، التباين في مستويات التقدم الاقتصادي وحتى الصناعي؛ أي التوجه نحو النمو والتنمية الاقتصادية أي زيادة الإنتاج السريع في استهلاك الطاقة بهدف الاعتماد على صناعات تعتمد على الطاقة بكثرة ومع التقدم والتطور في مستويات التنمية يزداد الإقبال إلى إنتاج سلع تعتمد على المستوى الطاقوي الخفيف.[2]

3. التقدم التقني:

صعوبة دراسة التقدم في كفاءة الطاقة المستخدمة واستخدام معدل الطلب على الطاقة بالمستقبل (يرجع إدراج هذا العامل بمتابعة تطور الطاقة وقيمة الاستهلاك الكلي من الطاقة في دولة ما معبرا عن الناتج الإجمالي المحلي لوحدات نقدية.[3]

4. استهلاك الطاقة:

العلاقة غير واضحة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الإجمالي للطاقة والتي لا يمكن أن تعطي رقما إجماليا للطاقة والاستهلاك الإجمالي لها.

خلاصة لهذا يمكن القول أن النماذج المستخدمة في دراسة الطاقة دراسة مستقبلية تبقى شديدة التعقيد بغية التوصل إلى أدق النتائج ومن أهم النماذج التي نجدها على أنها أحدث الدراسات (الولايات المتحدة

---

[1]- Panorama de l'industrie gazière en 2006, premiers estimations de CEDIGAZ, Avril 2006.

[2]- كيفين تشينغ، ارتفاع أسعار النفط بغرض تحديات أمام صانعي السياسة، نشرة صندوق النقد الدولي، 20 نوفمبر 2007، ص 04.

[3]-المرجع نفسه، ص 03.

الأمريكية، روسيا، الصين) ولازالت تأخذ بدراسة التنبؤات بنموذج الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية الألفية مثل: ما تستخدمه هيئة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) والذي يعرف بـ: National Energy Modeling System (NEMS).

وما قامت به وكالة الطاقة الدولية IEA بتطوير نظام التنبؤ إلى مستوى عالمي (WEM) Wold Energy Model في المدى الطويل ليصل إلى لآفاق 2030 والذي تم تمديده مؤخرا لعام 2050 (يوفر نظام التنبؤ بالطاقة العالمية وتوقعات الاستهلاك العالمي).

ولإجراء التنبؤ والخروج بنتائج لابد على الأقل ثلاث سيناريوهات أو أكثر وهي:

- إحداها المرتفع أي حدوث توقعات (الحد الأعلى).
- المنخفض صورة توقعات الحد الأدنى لتلك العوامل.
- المتوسط (المرجعي) يعتمد على قيم متوسطة لكل العوامل.

تقتضي دراسة السيناريوهات تبني على افتراضات يتحقق بعضها على الجانب الكلي والجزئي وتعتمد دقة السيناريوهات على مدى جودة البيانات والمعلومات التي تدخل في بناءها وسلامة التحليل المنهجي، من هنا جرت العادة إلى تحديث الدراسة من قبل الجهة القائمة كلما استجدت المعلومة مثل: وكالة الطاقة الأمريكية ووكالة الطاقة الدولية بتحديث الدراسة كل عام وما يحدث من تغيرات خلال فترة التنبؤ ما يغير تلك الافتراضات أو المعلومات.

المطلب الثالث: مستقبل الأمن الطاقوي في ظل التغيرات الدولية

تحتل الطاقة أو الموارد الطاقوية أهمية بالغة في إعادة هيكلة المشهد الجيوسياسي ولها انعكاس آخر على الجانب الأمني للعلاقات الدولية، وتسعى الدول إلى ضمان مستقبل الأجيال القادمة والشعوب من خلال توفير بدائل الطاقة للوصول إلى حلقة التنمية المستدامة والاستثمار في الطاقات المتجددة، يقابلها الطلب العالمي المتزايد على الطاقة حسب الدراسات الاستشرافية وما يقابله من تقلبات في المناخ.

تعرف الأمم المتحدة الأمن الطاقوي أنه الحالة التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوافرة في كل الأوقات وبأشكال متعددة وبكميات كافية.[1]

[1]- عبد الحق بن جديد، إستراتيجية الجائر لضمان أمنها الطاقوي في ظل التحديات الراهنة، ملتقى دولي "الأمن الطاقوي رهانات وتحديات"، كلية العلوم السياسية، قالمة، 2006.

فقضايا الأمن الطاقوي تجمع بين العديد من المتغيرات والعوامل الاقتصادية، السياسية الأمنية وحتى البيئية متأثرا بجملة من التحديات الجيوستراتيجية (محلية، إقليمية، دولية) وهو ما يتماشى مع مفهوم الأمن الطاقوي.

يرتبط مفهوم الأمن الطاقوي باستقرار الأسعار على مستوى أدنى وذلك عبر سياسة خفض الطلب لجعل المعروض أكبر من الطلب وتنويع المصادر الطاقوية بإخلال الطاقات المتجددة.

ملاحظة:

في ذات السياق يتضح أن الدول المستوردة والمستخدمة للطاقة يتباين مع الدول المنتجة والمصدرة لها بالأخص الغاز والنفط واللذان يمثلان أكبر مصدر طاقوي حتى الآن.

إلى جانب آخر إن الدول الأكثر استهلاكا للطاقة هي: الولايات المتحدة، الصين، أوربا (الطاقة التقليدية) فلا تزال الدول الكبرى العالمية تنظر لها كقضية أقوى وأكثر تأثيرا في ذات المفهوم.

وكما شرحنا سابقا أن التحديات الجيوسياسية تبرز في توقف الإمدادات الطاقوية من دولة ما نتيجة لاندلاع الحرب (ليبيا) وإمدادات الدول الأوربية خاصة إيطاليا والمخاطر التي تظهر في الشرق الأوسط والغاز نذكر على سبيل المثال: الغزو العراقي للكويت 1990، قبلها الحرب العراقية الإيرانية 1988، الغزو الأمريكي للعراق 2003 وهاته الحروب هي تحديات ومخاطر وتهديدات لأمن الطاقة بالإضافة إلى المخاطر البيئية التي تنتج عن تسرب نفطي ولها تأثير سلبي على أمن الطاقة.[1]

بعد ازدياد الطلب على الطاقة خاصة القرن الواحد والعشرين وظهور قوى جديدة تضاعف حجم طلبها على الطاقة بخصوص القوى الصناعية آسيا: كالصين والهند حيث تتضح الدراسات أن طلب آسيا على الطاقة عام 2035م[2] سيكون ضعف ما كان عام 2008 وما ذكر في الدراسات الاستشرافية أن التقديرات أن الأمر لم يتوقف فقط على الطاقة التقليدية النفط والغاز أضحى من الضروري زيادة الاستثمار في الطاقات المتجددة بهدف الاعتماد على الطاقة البديلة التي تساهم في الحفاظ على الأمن البيئي وتضمن الاستدامة وتحقق الأمن الطاقوي.

إن استخدام الطاقة المتجددة حاليا نسبته تعادل 20% مقارنة بالطاقة التقليدية والتي تعتبر طاقة أحفورية ملوثة للبيئة وهي مصادر تنتجها الطبيعة نظيفة تتميز بالتجدد والاستمرارية[3] كما أنها قليلة التلوث أهم الطاقات المتجددة هي الطاقة الشمسية التي تتميز بنظافتها وديمومتها.

---

[1]- علي رجب، تطور العلاقات المتجددة وانعكاساتها على سوق النفط العالمية والأقطار والأعضاء، أوبيك 2008.

[2] - Emmanuel Hache, La Géopolitique des énergies renouvelables : Amélioration de la sécurité énergétique et/ou nouvelles dépendances, Revue internationale et stratégique, 2016.

[3]- علي رجب، مرجع نفسه.

إن الطاقات البديلة متنوعة ومتعددة يمكن الاستفادة منها على عكس الطاقات التقليدية ويظهر التأثير هذا على الأمن الطاقوي.

أهم مصادر الطاقات المتجددة هي:

- **الطاقة الشمسية:** تتميز بالنظافة والديمومة والتجديد، تستقبلها الأرض بشكل ثابت نسبيا.
- **طاقة الرياح:** من أهم الطاقات البديلة وتستخدم لتوليد الكهرباء (لا تستهلك الطاقة الحرارية ولا تؤدي إلى انبعاث الغازات.
- **الطاقة النووية:** من الطاقات التي يعول عليها في القرن الحالي بالنظر لكفاءة الإنتاج (تسهم 20% من مصادر الطاقة العالمية وتستخدم جزء كبير في إنتاج الطاقة الكهربائية نظرا لارتباطها باليورانيوم مصدر قابل للزوال طاقة بديلة لكن غير متجددة.
- **الطاقة المائية:** من بين الطاقات البديلة القديمة تستخدم في إنتاج حوالي 18% من الطاقة الكهربائية المستغلة عالميا.[1]

من المتوقع أن تنخفض تكاليف إنتاج الطاقات المتجددة عام 2020م و2021م وأن نسبة الكهرباء النظيفة المنتجة من الطاقات المتجددة سترتفع إلى حوالي 35% عام 2030م مقارنة بالكهرباء المنتجة من الطاقات التقليدية.

ونتوقع أن تصبح الطاقة الشمسية المصدر الأساسي للطاقة العالمية ويتضاعف الطلب عليها 20 مرة والطلب على النفط يتضاعف مرة واحدة.

في ذات السياق فإن استخدام الطاقات البديلة على المدى المتوسط والبعيد سوف يساهم في تخفيض تكلفة الطاقة في العالم لكون أن الكلفة ترتبط أساسيا بمعطيات البحث والتطوير.

خلاصة القول يمكن الإجمال إلى أن الطاقات البديلة والمتجددة هي السبيل الوحيد لإنقاذ الكرة الأرضية من الطاقات التقليدية الملوثة والتي تسبب مشاكل في المناخ واستمرار انخفاض التكلفة كون هاته الطاقات المتجددة هي الحل لمشكلة وهي أحد أساليب إنتاج العلاقة الاقتصادية كون هاته الطاقة الشمسية وتركيب محطاتها أقل تكلفة من تركيب محطة توليد الكهرباء العادية وكذا تروبينات الرياح وتطورها التقني أدى إلى إنتاج نفس الطاقة الكهربائية بنصف سرعة الرياح.

[1]- عبد الحق بن جديد، مرجع سبق ذكره.

بالرغم من الدراسات الاستشرافية التي تقول أن العلم سيستمر في الاعتماد على النفط إلا أن الواضح أن الطاقة المتجددة هي المستقبل، والتعاون الدولي من أجل تعزيز الأمن وتحقيق مصالح مشتركة بدلا من التنافس والتصارع فمقدار التعاون بين الدول المنتجة والمصدرة والدول المستهلكة لفرض ضمان الأمن الطاقوي.

والتغيير في دينامية العلاقات الدولية من علاقات مبنية على اعتبارات سياسية أمنية ساهمت في إنتاج صراعات على الطاقة في العالم إلى علاقات مبنية على اعتبارات اقتصادية متعلقة بالأمن الطاقوي العالمي.

فخطر نضوب مصادر الطاقة التقليدية على الأفق البعيد يعزز احتمال فرضية التحول للطاقات البديلة تساهم في منح ولو جزء من الاستقلالية للدول في تسيير مواردها الطاقوية وتحقيق الأمن الطاقوي.

وفي دراسة دولية نشرت على موسوعة السياسة الجزائرية يوضح البحث أن المضاعفة لنصيب الطاقة المتجددة في السوق العالمية للطاقة 36% بحلول عام 2030 وهذا يوفر الاقتصاد العالمي 4.2 تريليونات دولار في العام.

كذلك أوضحت الدراسة أن الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والمولدة مثل الرياح وفرت قرابة 18% من الاستهلاك العالمي للطاقة 2014 ووفق السياسات البديلة للدول سترتفع إلى 21% عام 2030.

كما أوضحت منظمة الطاقة العالمية المبنية على أنماط استهلاك الطاقة الحالية وفي ظل مجمل التوقعات أن الطلب العالمي على الطاقة سيتضاعف بحلول عام 2050 وحسب الدراسات فإن تزايد الطلب على الفحم الحجري بمعدل 300% والغاز 138% والنفط السائل بمعدل 69%.[1]

تعقيب:

يعتبر هذا تأثير خطير على المناخ العالمي، وهذا ما جعل الدعوة لإجراء في تغييرات السياسة الطاقوية العالمية وهو الخطر الأكبر إذا مس إحدى فقرات النظام الطاقوي (الاقتصادية، البيئية، السياسية) إذا استمر العالم في حالة النهم متزايد الاستهلاك الطاقة بهدف مواكبة ركب التطور التكنولوجي وتلبية متطلبات الأجيال القديمة.

مثلا: ظاهرة الاحتباس الحراري وتقلبات المناخ تؤثر على الأمن الاقتصادي والأمن الإنساني وكذلك العواصف المسببة للفيضانات وموجات الحر المسببة للحرائق وإتلاف الأراضي الزراعية بما يهدد الأمن الغذائي والثروة النباتية والحيوانية.

[1]- Jean Michel Bezat, Le passé pour avenir, le monde, 4/10/2006, from : http://www.lemonde.fr/import/article/2006/10/04lepassepouravenir-819669-3544.html29/11/202004:00 ،

في ذات السياق تعتمد توفير الطاقة على سياسة سلبية ذات أثر إيجابي وهذا ما اعتمدته الكثير من الدول بسبب خلق الأزمات الناتجة عن الحروب وانقطاع الإمدادات وغلاء الأسعار وتطور المفهوم إلى جهات ترغب في توفير الطاقة والمحافظة على بيئة نظيفة الأجيال القادمة.

في قرار الجمعية العام للأمم المتحدة رقم 62/197: الحاجة إلى تفعيل توصيات القمة العالمية للتنمية المستدامة كإطار للعلاقات بين الحكومات بهدف وضع خطة "جوهانسبرغ": وهو موضوع تنفيذ الإسراع في زيادة الوعي لأهمية الطاقة على الاستدامة والتخلص من الفقر عبر تطوير مصادر جديدة للطاقة المتجددة.[1]

على الرغم من هذا، إلا أن إنتاج الطاقة للمصادر التقليدية يبقى الخيار الإستراتيجي القائم على المدى البعيد نظرا لعدم توفر البدائل ويبقى الوقود الأحفوري أهم المصادر على المستوى العالمي وذلك بالنظر إلى الصراعات وما تضمنه من مصالح للأطراف ويضاعف إلى ذلك الطاقة النووية مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الأمنية وما تلعبه الدول والإعلان عن رغبتها في امتلاك التكنولوجيا النووية وبروز هيمنتها ومكانتها على الساحة الدولية.

[1]- Ban Key Moon, Promotion of new and renewable sources of energy, United nation general assembly, New York, 2011, p 03.

المبحث الرابع: مستقبل الأمن الطاقوي العالمي

السيناريوهات، التحديات، الرهانات

تحتل الطاقة والمبادرات السياسية الصدارة على الساحة الدولية والعالمية، فأصبحت الطاقة والأهمية للطلب عليها أكثر وضوحا باعتبارها العنصر الأساسي في التخطيط الإستراتيجي.

إن زيادة أمن الإمدادات، اتسع نطاق السياسات الطاقوية ليشمل الوصول إلى الموارد والاستدامة البيئية والاجتماعية لاستخدام الطاقة.

تعيد اللعبة الجيوسياسية الجديدة في مجال الطاقوي إعادة تشكيل القواعد والتحالفات وحتى تشكيل القوى الكبرى والقوى ذات الأهمية السياسية والاقتصادية والمتنامية، وحتى تغيير النموذج في العرض والطلب والوضوح يتبين أكثر في فروق الأسعار فزيادة اللاعبين والفاعلين الدوليين والتقنيات الحديثة تحدث تحول في المجال الطاقوي.

في هذا المبحث سنحاول أن نوضح السيناريوهات المحتملة على جميع المستويات لغاية سنة 2050 في هذا المبحث سنحاول إبراز الآفاق المستقبلية ضمن تصورات المشهد العالمي الطاقوي وفق إستراتيجية تنبؤية والتوقعات المستقبلية وصور البدائل.ط

المطلب الأول: التصورات المستقبلية للأمن الطاقوي

أولا: المستقبل القريب للأمن الطاقوي

في هذا السيناريو سنحاول معرفة أهم التحديات التي تواجه الطاقة في المستقبل القريب والمتعلقة بالعرض والطلب تتمثل في:[1]

1. **النمو السكاني:** تحدثنا سابقا تضاعف عدد سكان العالم (50 سنة ماضية) والمحتمل تضاعف عدد السكان من سبعة مليار نسمة إلى تسعة مليار نسمة حتى عام 2035.
2. **الاقتصاد العالمي:** مواصلة نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.5% سنويا حتى 2035.
3. **زيادة استهلاك الطاقة:** ارتفع حجم الطلب على الطاقة وكيفية التوازن بين الجهود المبذولة لتلبية الطلب ومسألة التغيير المناخي.

[1]- معلي خوسيه ماريا أثنار، تحديات الطاقة العالمية والفرص الناشئة، مقال منشور بكتاب، الاتجاهات المستقبلية للطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2015، ص – ص 17-22.

من هنا نأخذ الاعتبار للإحصاءات الثلاثة ويتجلى التحدي فيما يخص الطلب على الطاقة ومسألة التغيير المناخي، كما يعد الحفاظ على الإمدادات كافية من الطاقة يمكن الاعتماد عليها بأسعار معقولة وكذلك مستدامة والاستدامة هي الأمر الضروري للنمو والتنمية العالمية.

مع توقع تضاعف الاستهلاك العالمي في السنوات الأولي 50 من القرن الحالي، فالطلب صادر من الخارج ولا يفوتنا صعوبة الوصول للموارد وزيادة قضايا تغير المناخ فسيبقى التحدي صعبا ومعقد ومتعدد الوجوه في مجال الطاقة.

إضافة إلى كل هذا تبقى جملة المخاطر والتحديات والمخاوف العالمية (انبعاثات الكربون، الصراعات التي تطال في مناطق إنتاج النفط والغاز).

من جهة أخرى الأحداث العاصفة التي تقع وسرعتها وتنوعها والصراعات في منطقة الشرق الأوسط (سوريا، العراق، ليبيا) الأحداث التي توالت بعد الربيع العربي والتوتر المتواصل بين أوكرانيا وروسيا.

أما مشكلة التغير المناخي التي باتت من تشكل خطرا كبيرا على الأرض وهو الخطر الأكثر إلحاحا على الشأن الأمني والاقتصادي، والمشكلة الاقتصادية المتعلقة بتقلبات أسعار النفط.

إن الضغط على الأسعار وانعدام اليقين العالمي يستمخض مشهد الطاقة العالمي الجديد عن لاعبين جدد، تقنيات جديدة، شراكات جديدة تتحدى الوضع الراهن، ومن المؤكد أن جميع مصادر الطاقة تلعب دورا في المستقبل والنفط التقليدي سيبقى قيادي لفترة.

فأمن العرض وأمن الطلب متساويان من حيث الأهمية ما يهم هو تنبؤ الأسعار وتحملها مثال: أسعار النفط وصلت 147 دولار للبرميل صيف 2008[1] وانهيار 40 دولار بعد ستة أشهر هذا التقلب يؤثر في الاقتصاد العالمي.

أما اللاأمن والاضطراب السياسي وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط فهو صورة حية للمخاطر بترتيبات الطاقة والإمدادات النفطية الكبيرة في المنطقة.

ثانيا: المستقبل المتوسط للأمن الطاقوي 2030

أزمة الطاقة العالمية، مقترنة بتهديد المناخ فتقتضي مراعاة الابتكار في قطاعات الطاقة على البلدان المتقدمة والنامية.

[1]- معلي خوسيه ماريا أثنار.مرجع سبق ذكره. ص 24.

في دراسة لسنة 2030 لتحول الطاقة من الطاقة الأحفورية إلى الطاقة المجددة والقول بأنه بحلول عام 2030 فإن متطلبات الطاقة العالمية من المتوقع زيادتها من 60% إلى 85%.

وجاء في تقرير لتوصيات لفريق الحكومي الدولي لتغيير المناخ: الحد من الاحترار الكوكبي بحيث لا يزيد على درجتين مئويتين (عصر ما قبل الصناعة) فلا يستطيع تجاوز مستوى تركيز غازات الاحتباس الحراري في غلاف جوي يبلغ 450 جزء في المليون، ومن أجل ضمان مستقبل متاح وممكن وصحي يحتاج العالم إلى ثورة صناعية جديدة.

لقد أشار بحث دولي إلى مضاعفة نصيب الطاقة المتجددة في السوق العالمية بنسبة 36% مع حلول عام 2030 يمكن أن يوفر للاقتصاد العالمي ما يصل إلى 4.2 تريليونات دولار، حيث وفرت الطاقة المتجددة: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح خلال سنة 2014 نحو 18% من الاستهلاك العالمي للطاقة وسترتفع بنسبة 21% خلال 2030.

أفادت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، أن مضاعفة حصتها الحالية إلى 36% ستساعد على تحقيق الهدف العالمي بوضع سقف ارتفاع درجة الحرارة.

تصل تكلفة مضاعفة الطاقة المتجددة بحلول 2030 إلى 220 مليار دولار، لكن الملاحظ أن حجم التوفير السنوي الناتج عن خفض التلوث والانبعاثات الناتجة عن صحة الإنسان سيتراوح بين 1.2 و4.2 تريليون دولار في العالم.[1]

وما أكده عدنان أمين المدير العام للوكالة أنه سيخلف المزيد من الوظائف وينقذ أرواح الملايين بخفض تلوث الهواء.[2]

ثالثا: المستقبل البعيد للأمن الطاقوي 2050

تشير بعض الدراسات العلمية إلى أن حتى عام 2050 يمكن أن تعطي الطاقة المتجددة الحاجة العالمية من الطاقة والكهرباء.

فما تأثير نظام الطاقة المتجددة عام 2050 على فرص العمل وحماية البيئة؟

[1]- آفاق البيئة والتنمية، مجلة الكترونية تصدر عن مركز العمل التنموي، 2016، العدد 83. الموقع: http://www.maan-ctr.org تاريخ التصفح: 2020/12/12، الساعة: 00:30.

[2]- عدنان أمين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، كلمة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة تحديات وفرص القرن الحادي والعشرين، 20 مارس 2019.

للإجابة على هذا السؤال أو ما يعكف الإجابة عليه فريق من العلماء الدوليين بجامعة لابينرانت للتكنولوجيا فنلندا بقيادة البروفيسور كريستيان برايير وتم عرض دراسة البيانات الفنلندية بالتعاون مع مجموعة مراقبة الطاقة في مؤتمر المناخ المنعقد في مدينة بون الألمانية.

يقول البروفيسور برايير: "الاستغناء عن المواد المسببة لانبعاث الكربون في إنتاج الكهرباء أمر قابل للتنفيذ عام 2050 وهذا الأمر أقل كلفة من النظام الحالي لإنتاج الكهرباء والاتجاه للطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء لم يعد قضية قابليته للتطبيق من الناحية التكنولوجية أو المردودية الاقتصادية".

وجاء في ذات المؤتمر أنه نظرا للتكاليف المنخفضة بشكل كبير فإن الألواح الشمسية والتخزين بالبطاريات ستصبح على المدى البعيد أهم مصادر التزود بالطاقة وأن حجم الألواح الشمسية في إنتاج الكهرباء العالمي 37% عام 2030 وسيصل إلى نسبة 69% عام 2050.

وبين الفريق أن تأمين تزويد الطاقة على مدار الساعة تبرز الحاجة إلى خزانات لذلك الغرض وبينت الدراسة أن الاحتياج من الكهرباء عام 2050 ستتم تغطيتها بنسبة 31% من خلال خزانات الطاقة وتغطي البطاريات نسبة 95% تستخدم البطارية بشكل رئيسي لتحقيق التوازن في التغيرات اليومية ويستخدم الغاز المنتج من الطاقات المتجددة في تحقيق التوازن عند حدوث التغيرات الموسمية.[1]

وأشارت كذلك الدراسة أن عدد السكان في العالم حتى عام 2050 سيرتفع نحو 90.7 وسيستهلك العالم ضعف كمية الكهرباء والطاقة وستنخفض تكاليف الإنتاج 25%.

وجاء حسب محاكاة بايير وفريقه أن انبعاثات من محطات توليد الكهرباء قد تنخفض عام 2025 إلى 60% وأكثر من 80% عام 2030 وبهذا يتم تحقيق انخفاض كبير في الانبعاثات السامة حاليا 20%.

ومن جانبه اعتبر شيتفان غازينغر من الرابطة العالمية لطاقة الرياح، الافتراضات السابقة قابلة للتحقيق إلا أنه يحذر من المبالغة في التفاؤل كما أضاف أن الأمر يحتاج لدعم الساسة وصناع القرار.

نخلص أن الخبراء اتفقوا على أن الطلب العالمي على الطاقة يحتمل أن يتضاعف بحلول عام 2050 مقارنة مع مستواه عام 2000 وفي نفس الوقت لم يكن التعامل مع التغيير المناخي الناجم عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغير ذلك من الضغوط البيئية.

[1]- التحول في الطاقة بحلول عام 2050، مجلة سياسة واقتصاد، http://www.dw.com/ar11-11-2017 تاريخ التصفح: 2020/12/12، الساعة: 01:00.

وفي ذات السياق يمكن القول أن مواجهة هذه التحديات تغيرا جذريا في نظام الطاقة العالمي ومجموعة من موارد الطاقة الجديدة إلا أن تحقيق هذه التغيرات يتطلب جهدا جماعيا هائلا بالنظر إلى الحجم الهائل لنظام الطاقة والطلب المتسارع على الطاقة.

المطلب الثاني: دراسة المشهد العالمي للأمن الطاقوي 2050

ننطلق في هذا المطلب من الدراسة الصادرة في مارس 2006 والتي أصدرت عن الوكالة الطاقوية الدولية بكتاب بعنوان:

Energy Technology Perspective : Scenarios and strateries to 2050

تحدث الكتاب عن: قمة الدول الصناعية الثماني التي عقت في المملكة المتحدة G8 (فرنسا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، روسيا، ألمانيا، اليابان، إيطاليا، كندا) جويلية 2005 وبمشاركة الوكالة الدولية للطاقة وجاء ضمن الكتاب وبناء على توصية من المجلس الوزاري للوكالة الذي عقد في ماي 2005:

"تطوير سياسات بديلة لتحقيق مستقبل نظيف وآمن للطاقة".

وبالاعتماد على خبرة الوكالة المتراكمة في إعداد التقارير مثل: تقرير "آفاق الطاقة العالمية" يصدر سنويا متضمن السيناريوهات المختلفة حول الطاقة عام 2030.

تمحور هذا الكتاب حول: موضوع التكنولوجيا واقتصاديات الطاقة وتحليل الوضع الراهن لتكنولوجيا الطاقة والآفاق المستقبلية.

أما المحور الثاني: تضمن السيناريوهات لآفاق 2050 وكذا السيناريوهات المتسارعة لإمكانيات الطاقوية والتنمية المستدامة وأمن الطاقة.

أولا: الفرضيات المستخدمة في الدراسة

أ. فرضية الناتج المحلي الإجمالي:

استخدمت هاته الفرضية من قبل في التقارير لآفاق الطاقة العالمي خاصة عام 2004 و2005 وتعتبر أن معدل النمو الاقتصادي هو المحرك للطلب على الطاقة.

مثال: سنة 1971 نسبة زيادة الناتج الإجمالي العالمي 1% صاحبه زيادة الطلب على الطاقة 0.6%.

كما أوضحت هاته الدراسة أن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي تدريجيا مع توقع زيادة الناتج الإجمالي العالمي بمعدل 3% من سنة 2003-2050 والعلم أن الهند والصين وبعض الدول الآسيوية ستنمو بمعدلات أعلى.

الجدولين يوضحان افتراضات النمو الاقتصادي والنمو السكاني العالمي آفاق 2050.

الجدول رقم 01: يوضح افتراضات النمو الاقتصادي العالمي لعام 2050

معدلات متوسط النمو السنوي %			
	1871-2003	2003-2030	2030-2050
OECD	2.9	2.2	1.3
OECDشمال امريكا	3.1	2.4	1.6
OECDأوروبا	2.4	2.5	0.7
OECDالباسفيك	3.5	2.1	1.6
الاقتصاديات المتحولة	0.7	2.0	3.4
الدول النامية	4.7	3.7	3.5
الصين	8.4	4.3	3.8
الهند	4.9	5.0	3.6
باقي أسيا	5.2	4.7	3.1
الشرق الأوسط	2.5	4.1	2.9
أمركا ألاتينية	2.9	3.0	2.8
إفريقيا	2.7	3.2	3.6
العالم	3.3	3.2	2.6

SOURCE : énergie technologie perspective scenarios and stratégies to 2050 ,paris ,2006 p41

الجدول رقم 02: افتراضات النمو السكاني العالمي لآفاق 2050

معدلات متوسط النمو السنوي %			
	1871-2003	2003-2030	2030-2050
OECD	2.9	2.2	-0.2

OECDشمال امريكا	3.1	2.4	0.5
OECDأوروبا	2.4	2.5	-0.9
OECDالباسفيك	3.5	2.1	-0.2
الاقتصاديات المتحولة	0.7	2.0	0.3
الدول النامية	4.7	3.7	0.9
الصين	8.4	4.3	0.1
الهند	4.9	5.0	0.5
باقي أسيا	5.2	4.7	0.9
الشرق الأوسط	2.5	4.1	2.0
أمركا ألاتينية	2.9	3.0	0.7
إفريقيا	2.7	3.2	1.8
العالم	1.6	1.0	0.7

SOURCE : énergie technologie perspective scenarios and stratégies to 2050 ,paris ,2006 p52

إن فرضية النمو السكاني: المتوقع أن معدل النمو السكاني 0.9% سنويا 2003-2050 والدول النامية المتوقع أن تصل 1.1% سنويا 2003-2050 فالمتوقع أن يرتفع متوسط دخل الفرد في الدول غير الصناعية.

ثانيا: سيناريوهات الدراسة

تتعرض الدراسة لتحليل ثلاث سيناريوهات تتعلق بالطلب على الطاقة وإمدادات الطاقة عام 2050.

وجاء في دراسة كذلك توفير التكنولوجيا لمستقبل مستدام الطاقة، السيناريوهات هي:

1. **سيناريو الأساس:** ذكر في دراسة Reference Scenario RS 2050 يفترض هذا السيناريو استمرارية استخدام الطاقة وفقا للأوضاع السائدة في الوقت الحالي دون أي تغيرات واستعمال تقنيات جديدة وسيستمر الاعتماد على الوقود الأحفوري وزيادة انبعاث الغازات السامة CO_2 حوالي 137% خلال ثلاثين سنة.

ويتوقع أن يصل إنتاج الطاقة عام 2050 حوالي 22219 مليون طن ويزداد الطلب حوالي 57% عام 2030[1] وحوالي 113% عام 2050.

وحسب ما جاء في الدراسة أن استخدام الفحم سيتضاعف ثلاث مرات والغاز والنفط سيتضاعف مرة واحدة حيث أوضحت أن الفحم سيصل 34% من استهلاك الطاقة عام 2050 والنفط 29% والغاز 23%والوقود غير الأحفوري 14% وزيادة الطلب من الدول النامية عام 2050 إلى 55% حسب سيناريو الأساس دائما ترجع زيادة استخدام الفحم إلى:

- ارتفاع أسعار النفط والتحول نحو تقنيات إنتاج الوقود الاصطناعي " Synthetic Fuel "Synfuel".
- زيادة استخدام إنتاج الصناعات التي تتطلب الاستخدام المكثف للطاقة (الصين والهند).
- الاحتياط الكبير للنفط من قبل الدول الصناعية مقارنة مع مصادر أخرى للطاقة.

2. سيناريو السياسة البديلة: Alternative Policy Scenario (APS 2050)

يمثل السيناريو المسار البديل لتطوير الأسواق الطاقوية مثل سياسة الدول الصناعية المتعلقة بالبيئة والأمن الطاقوي وما يترتب عليه من نتائج وانخفاض الإمدادات الطاقوية مقارنة بسيناريو الأساس وتصل هاته الانخفاضات عام 2030 حتى عام 2050 على التوالي وتصل نسبة الانخفاض 10.1% و12.9%.

على ضوء ما سبق ذكره فإن الاهتمام بالاستخدام التكنولوجي المتقدم يتوقع أن تتسع الفجوة بين سيناريو الأساس (RS 2050) وسيناريو السياسة البديلة (APS 2050).

ويقدر سيناريو السياسة البديلة أن يصل حجم الإمدادات الطاقة الأولية تصل إلى 19352 مليون طن ويتوقع مع سياسة البيئة والأمن الطاقوي التي انتهجتها الدول الصناعية (صرامة ومشددة) انخفاض معدل انبعاث الغازات السامة CO_2 بحيث تصل إلى 45.1 جيغا طن عام 2050.

3. سيناريو التكنولوجيا المتسارعة: Accelerated Technology Scenarion (ACT 2050)

يمثل هذا السيناريو المسار الجديد، حيث يتم استخدام التكنولوجيا الحديثة المتوقع تطويرها في أسواق الطاقة خلال العقود الخمسة بمستقبل أنظف وأكثر أمنا للطاقة ويهدف من خلال التكنولوجيا المستخدمة إلى

[1]- Chems Eddine Chitour, « Pour une nouvelle stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030 », OPU, Alger, 2003, p 08.

إبقاء معدلات انبعاث غاز CO_2 عام 2050 وضمن هذا السيناريو زيادة الطاقة الأولية لتصل إلى 16916 مليون طن نفط عام 2050.[1]

وعند مقارنة سيناريو التكنولوجيا المتسارعة مع سيناريو الأساس يظهر انخفاض إمدادات الطاقة حوالي 23.8% عام 2050 وانخفاض استخدام الوقود الأحفوري 40% والفحم 68% وحيث يتوقع زيادة استخدام الطاقة النووية والكهرومائية والطاقة المتجددة 63% و53% و24%.

الجدول التالي إمدادات الوقود الأحفوري المتوقعة عام 2050 بناء على السيناريوهات الثلاثة:

بينما يتوقع زيادة الطلب على النفط والغاز الطبيعي عام 2050 مقارنة بالمستويات الحالية بناء على سيناريو التكنولوجيا المتسارعة إلا أن معدلات الزيادة تبقى أقل مما هو متوقع بالنسبة لسيناريو الأساس.

تعقيب:

على الرغم من أن نسبة الانخفاض في الطلب على النفط تتساوى في معظم مناطق العالم، إلا أن نسبة الانخفاض في الطلب على الغاز الطبيعي ترتكز في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تصل إلى 29%.

الاستنتاجات والملاحظات:

من خلال الدراسة والسيناريوهات السابقة فإن هناك استنتاجين هما:[2]

1. التكنولوجيا المتوفرة والمتطورة فهذه لها تأثيرات كبيرة على أسواق الطاقة خلال العقود الخمسة حتى عام 2050.
2. ليس التكنولوجيا من تؤثر على مستقبل الطاقة بل حزمة من التقنيات.
3. تعزيز دراسة الذروة النفطية ASPO وما يهتم به علماء الجيولوجيا النفطية Colin J. Campell وأن الإنتاج سيصل إلى ذروته خلال 15 و20 (ملحق رقم 01).

كذلك تضمنت الدراسة أن الطاقة الأحفورية ستبقى المصدر للطاقة الأولية عام 2050.

[1]- Michael Taylor, « Energy technology perspectives 2006 », ETP Division, IEA, Published on :
http://www.all-energy.co.uk/userfiles/files2007MichaelTaylor.pdf202001:00/12/12.

والجدول يوضح نتائج الدراسة

الجدول رقم 03: نسبة الارتفاعات المتوقعة في إمدادات الطاقة الأحفورية حسب سيناريوهات الدراسة سنة 2050

	RS 2050	APS 2050	ACT 2050
الغاز	%156	%133	%86
النفط	%79	%60	%41
الفحم	%220	%106	%14

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على توقعات السيناريوهات

المطلب الثالث: رهانات الطاقة العالمية

حسب توقعات وكالة الطاقة الدولية IEA يعرف الطلب العالمي على الطاقة نمو بمعدل 1.7% عام 2030.[1]

جاء في تقرير وكالة الطاقة الدولية:

سيرتفع الطلب على النفط 1.6% سنويا وينتقل إلى مستوى الاستهلاك سنويا 89 مليون برميل يوميا سنة 2010 وحوالي 120 مليون برميل يوميا سنة 2030 في حين سيعرف الطلب العالمي للغاز نمو بمعدل 2.4% وسيتضاعف سنة 2050.

خلاصة التقرير حددت وكالة الطاقة الدولية أربعة تحديات في آفاق 2050 وهي:

- ❖ أمن إمدادات الطاقة.
- ❖ الاستثمارات المرتفعة واللازمة لتلبية الطلب المستقبلي.
- ❖ الأخطار البيئية.
- ❖ اللامساواة في وصول سكان العالم إلى الطاقة.

1. أمن الطاقة وسلامة البيئة:

حسب الدراسة ووكالة الطاقة الدولية: فمن المنتظر أن نتعمق أكثر تبعية الولايات المتحدة الأمريكية* من المستوى الحالي 55.5% لتبلغ 70% وتعرف تراجعا في التوازن الغازي بسبب الكمية التي تحتاجها في معالجة مشاكلها الطاقوية.

[1]- التقرير السنوي آفاق الطاقة العالمية، الوكالة الدولية للطاقة، 2005، باريس.

*- 01-04-2006 الوقت التدريجي لصفقات البنزين الآجلة التي تستخدم في أمريكا بمادة كحولية مصنوعة من نبات الذرة تدعى:

أما أوربا تسعى من جهة أخرى إلى تكريس مسايرة التطورات بسبب الحدود والطموحات العالمية لشركاتها فتسعى إلى التقرب أكثر من الموارد الكندية، المكسيكية والفنزويلية وتركز على التقارب مع الدول المنتجة من أجل تكاملات متقاطعة لفروع الطاقوية، وتوافق حتما عدم فصل قضية أمن الإمدادات الطاقوية وإستراتيجية أمن المنافذ للدول المنتجة.

إذا كان الدافع المحرك لسياسات الطاقة يتمثل في الأمن والبيئة، غير أن التناقض يظهر إذا كانت هذه السياسات تسعى إلى تقليل الاعتماد على النفط والغاز وبالتشجيع باستعمال الفحم الحجري أو الطاقة النووية.

تزايد الطرح الأوربي وأمريكا لخيار الطاقة النووية ولكن شكلت تهديدا لزيت الوقود وأصبحت تستخدم في توليد الطاقة؛ بعبارة أخرى فإن القدرة النووية تشكل تهديدا للغاز أكثر مما يشكله النفط.

من جانب آخر، تتوجه الكثير من الدراسات الإستراتيجية في الدول المستهلكة للطاقة الأحفورية ليكون الحل لدى الدول الصناعية، بينما تبقى مشكلة البيئة والأمن ولتحقيق هذا والتخلص من المشكلتين هو الاتجاه نحو أشكال الطاقة المتجددة لاسيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فأنواع الطاقة المتجددة لا تحتوي على غاز ثاني أكسيد الكربون أو الكبريت أو الجسيمات الدقيقة أي تعتبر صديقة للبيئة، لكن لا تزال الطاقة الشمسية باهظة التكلفة.

إن تهديد الطاقة المتجددة للطاقة الأحفورية من حيث استخدامها في توليد الطاقة وفي استعمالات أخرى، وتجمع أغلب الدراسات أن الشمس والرياح مهيمنين على إمدادات الطاقة.

على الرغم من أن الدلائل تشير أن هناك عمل لفكرة التخلي عن الطاقة الأحفورية وقد يستغرق عقودا من الزمن يقل الطلب على النفط خاصة قطاع النقل ويؤكد الاهتمام المتزايد من طرف الشركات البترولية الكبرى والبلدان المنتجة.

2. رهانات الشركات العالمية:

إن موجة الاندماجات تساعد في هيكلة المشهد الطاقوي ومقيمة لعلاقات جديدة لكن بالنسبة للشركات البترولية العالمية، في ذات السياق فإن الشركات البترولية العالمية، مما سوف سيسمح بمقارنة أفضل حالات الهبوط والانهيار.

R. Bob : Reformulated gasolineBlendstock for Oxygenate Blending

يرتبط الأداء المالي للشركات البترولية الخمس الكبرى ولغيرها من الشركات البترولية بمؤشر أسعار المحروقات.

وتجدر الإشارة في مجال التغيير الهيكلي للشركات العالمية الكبرى أنها اتجهت لتنويع نشاطها وأخذت تتحول إلى شركات الطاقة مع بدائل النفط إلى الغاز الطبيعي والذي يرتبط بالنفط الخام.[1]

إن العولمة كما ترى الشركات العالمية، تنعش التقدم لأنها تقود إلى لعب دور الوضعيات لا من حيث الدول الصناعية ولا من حيث التكنولوجية والمؤسسات المالية غالبا ما ترى هذه العولمة كعامل الاندماج في الاقتصاد العالمي وأبجدية تسيير الصناعة البترولية.

[1]- أسواق الطاقة الآسيوية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص 131.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق فقد شاركت العولمة في إعادة هيكلة خارطة الاقتصاد العالمي فهي لعبة يملك فيها الفاعلون فرصهم لتثمين عوامل النجاح، أما الرهان الأكبر هو مراقبة التحكم في الاندماجات الجديدة، فإن الانفتاح في السيطرة على الدول المنتجة ينبئ بمنافسته بغية جذب رؤوس الأموال بالاعتماد على واقع التغيير داخل أسواق الطاقة من المنظور الاقتصادي والبيئي والسياسي والتقني فإن هناك مجموعة من القوى تسعى إلى إبعاد عام لقطاع الطاقة، وحتى أنه تحول إلى بدائل غير أحفورية سيعتبر أمرا حتميا في المستقبل فمن الصعب الفصل بين الطاقة والنمو الاقتصادي.

تمتزج النظرة إلى آفاق الطاقة الأحفورية بين التشاؤم أحيانا والتفاؤل أحيانا أخرى والمشكلة هي التهديدات التي تواجه المحروقات من الداخل جيولوجيا ومن الخارج كالبيئة والسياسة والتقدم التقني، فعدم وضوح المستقبل، يبقى الاستنتاج معقولا ووحيدا وهناك سياسات وإستراتيجيات تساهم في تحسين فرص التنمية الاقتصادية وهذا ما زاد من حافز البحث عن بدائل ومزيد من الكفاءة في استخدام الطاقة.

الخاتمة

لقد أضح الأمن الطاقوي أحد المفاهيم الأمنية والتي بدأت تتشكل وتأخذ مكانته العلمية والعملية ضمن العديد من المتغيرات وأصبح شأنه شأن العديد من المحددات ويحتل مكانا بارزا في العلاقات الدولية كونه المحرك الأساسي للإقتصاد، لم يعد من الممكن الإستغناء عنه لأنه المحرك الرئيسي للإقتصاديات العالمية، وتؤثر مصادر الطاقة كموردإستراتيجيو مكانة الدولة وتموقعها في النظام الدولي.

فأمن الدولة يتوفر و يتحقق في حالة واحدة وهي توفرها على الموارد الطاقوية، كما لا ننسي إنعكاساتوباء كوفيد 19 على صورة العالم و مصير العولمة و النمط الإقتصادي الجديد العالمي لقد ترك الوباء تأثيرات سلبية على العلاقات الدولية و تراجع مفهوم التضامن الدولي، كما رجح معظم الخبراء على أن السباق نحو التسلح سيستمر و بسرعة عقب جائحة كورونا خاصة على المستوي ضد الهجمات البيولوجية و أضافوا إلى أن الحديث عن الأسلحة البيولوجية المحرمة بموجب المعاهدات الدولية عاد من جديد مع إنتشاركورونا وأن العمل تطور آليات دفاع جديدة ضد الهجمات البيولوجية بما فيها الأنظمة السيبرانيةالوقائية والرادعة ضد الهجمات، لقد جعلت كورونا من الدول و نصب أعينها إحتمالية تعرضها إلى تهديدات بيولوجية مما يجمع عن الفيروس تداعياتإقتصادية وتسلط البعض الضوء على نظريات المؤامرة المتعلقة بالفيروس والتي أدت إلى إنتشار مخاوف وإنعكست على مجمل إقتصادياتالدول مضاد النظرية أن كورونا ما هو إلا سلاح بيولوجي ومما لا شك فيه أن أهم الفيروسات التي إجتاحت العالم مؤخرا فصنعته تقنية عالية وأثبتت أن الحرب ليست حربا تقليدية بل هي حرب بيولوجية يكون فيها العلم والتقنيات الحديثة والمعروفة أن السلاح البيولوجي هو أحد أدوات وأسلحة تدمير الإقتصاد **مثال:** الصين تتسلح بقدراتها على إغراق الإقتصاد لأي سوق بينما تبقي التكنولوجية الأمريكية ذرعا دفاعيا والناتو سيفا هجوميا، كما لا يستفيد أن تكون الأجهزة المخبراتيةالأمريكية لها دور في صناعة الوباء.

بغض النظر عن التهديدات المتماثلة فبدل الحديث عن الإرهاب والهجرة الغير شرعية أصبح مثلا الحديث عن الإرهاب البيولوجي لأن السلاح البيولوجي أقل تكلفة وأكثر ضرر ولم يقتصر الأمر على البلدان النامية فقط كانت منه حتي الدول المتقدمة وعلى الرغم من احتوائها على بنية تحتية وهذا ما وضححقيقة فشل العالم في التعامل مع فيروس كوفيد19، كما لا يفوتنا الحديث عن أهم التطورات التي شهدها المجتمع الدولي على جميع المجالات الأصعدة خاصة الإقتصادية والسياسية منها وفضح جل السياسات العامة في فشلها بمحاربة الوباء في ظل نظام البيولبرالي والذي حلت فيه رؤوس الأموال والشركات العابرة ومدى مساهمة العولمة هي الاخرى في إنتشارالجائحة وتأثيرها أدي بالفعل على تحول معدلات النمو العالمي فيما كانت التوقعات الإقتصادية لمنظمة التعاون الإقتصادي

والتنمية، كما عرقل الوباء الإنتاج والاملاك والنقل الجوي وأضعف الطلب العالمي والإضطراب الإقتصادي وضرب القطاعات الإقتصادية.

فمنذ ربيع 2020 وتعرضت كافة قطاعاتالعالمي خلال الفيروس لاشك أن نظام الطاقة العالمي كان الأكثر تضررا ومع توقف الأنشطة والقطاعات كل هذا أدى إلى قلة الطلب و الحاجة إلى الطاقة.

وعند دراستنا لتأثيرات لجائحة كورونا عن قطاع الطاقة ومحاولة إستكشافمستقبل هذه الجائحة فإننا لسنا بصدد قضية إقتصادية بحتة بل هي كذلك قضية جيوسياسية فوفقا لوكالة الطاقة الدولية IEA أنه سينخفض الطلب العالمي على الطاقة وذكرت الوكالة في تقريرcycloïdeEnergy Reviensأن القطاع الطاقوي سيخرج من أزمة كورونا مختلف بشكل كبير فلا شك أن الجائحة قامت بإعداد تنظيم الإتجاهات الرئيسية لسوق الطاقة وتوقعات الطلب والإنتاج إختلفت كليا لقد باتت الحرب الطاقوية العالمية تمثل خطأ مؤثر في خريطة الصراع السياسي الدولي والإقليمي.

وقد شهد في العقد الأخير كثافة لحروب الإقتصادية كوسيلة سياسية فعالة وأصبحت تستخدم كوسيلة للضغط على الدول المستهدفة و إستنزاف مواردها، وقد أصبح تأمين الموارد الطاقوية والسيطرة عليها يستقطب إهتمام غير مسبوق من قبل الدول الصناعية الكبرى والتي جعلت من هذا المتبقي لمجال التنافس والذي يتسبب في المزيد من الصراعات و التوترات سواء لوفرة موارد الطاقة أو مناطق العبور، غير أن التنافس سبب نزاعات وتوترات كما أديسعي الدول الإقتصادية لتأمين المصادر الطاقوية لتلبية إحتياجاتهاالإقتصادية إلى إشتداد الصراع و التنافس فيما جعل المناطق الغنية بالموارد تحت نفوذها.

يتفق الخبراء على أن الطلب العالمي على الطاقة يحتمل أن يتضاعف بحلول عام 2050 مقارنة بمستواه عام 2003 وفي الوقت ذاته لم يكن التعامل مع التغير المناخي والضغوط البيئية أهم مما هو عليه اليوم، وتتطلب مواجهة هذه التحديات تغيرا جدريا في نظام الطاقة العالمي و مجموعة من الموارد الطاقوية المتجددة و تستعد منذ وقت لمواجهةتحديات المستقبل حيث تصنف السناريوهاتالرؤية الجديدة تطورات المستقبل المحتملة عندما تتوفر مصادر الطاقة المتجددة مثل الشمسية و طاقة الرياح من الطاقة على الصعيد العالمي وعندما تصبح الشمس أكبر مصدر رئيسيللطاقة في العالم، فبحلول عام 2050 يمكن أن تغطي الطاقة الحاجة العالمية.

فسلامة خطوط الأنابيب نقل صادرات الطاقة أحد عوامل أمن الطاقة بل أهمها، كما يؤثر على العامل القوي على إقتصاديات الدول في حالة توقف وصول إمدادات صادرات الطاقة من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة لهذه الصادرات المهمة في الإقتصاد الدولي فعملية وصول صادرات النفط من خلال أنابيب النقل تمر بعدد من

المخاطر والتهديدات الدولية كما أنها تكون عرضة بسبب التعطيل والتوقف بسبب الصراع والنزاعات القائمة بين دول العالم الطامعة في الإستلاء على منابع الطاقة والسيطرة عليها أو ربما تكون المحرك الرئيسي لتلك الصراعات الدولية.

في الاخير يمكن القول أن الإقتصاد العلمي يعتمد على صادرات الطاقة بصورة كبيرة لما تمثله تلك الصادرات من أهمية في إقتصاديات الدول.

وقد أصبحت صادرات الطاقة المحرك الأبرز والأقوى في سياسات الدول الكبرى صاحبة التنمية الإقتصادية والمهمة فالعامل الإقتصادي كان سببا في تفكك الإتحادالسوفياتي ومازال اليوم يمثل ما يحث عنه جميع دول العالم سوء المصدرة والدول المستهلكة وهذه الإمدادات إما عبر أنابيب النقل التي تنتقل من دولة لأخرى أو يكون الإنتقال عبر الممرات والمضايق البحرية إشتداد حالة منافسة شديدة ترتقي إلى حالة الصراع بين الدول والشركات العالمية الكبرى من أجل تحقيق مصالحها وكانت السيطرة والتحكم في سياسة غيرها من الدول وتستمر المنافسة للإستحواد والسيطرة على أهم مورد في العالم وستبقي إلى الأبد.

كما تعتبر قضية أمن الطاقة أحد المسائل الأمنية الحساسة والتي أخذت مكانتها العلمية ضمن فضاء الدراسات الأمنية والإستراتيجيةكما ظلت الموارد الطبيعية جزء هام من الإستراتيجياتالعالمية وباتت القضية الأولى من القضايا ذات الأسبقية التي توليها جميع دول العالم جل إهتماماتهاعند دراستها للقضايا المتعلقة بأمنها الإقتصادي والامن القومي. فحاولت دراستنا فهم التحولات الكبرى والتطورات التي غيرت من مراكز موارد الطاقة كمورد إقتصاديكباقي السلع الإقتصادية إلى مستوي مورد إستراتيجي مقرون في درجة تعقيده بالأمن والإستقرار الدولي محمل تحديات سياسية وأمنية وإقتصادية كما تقف على أبعاد التفكير الإستراتيجيالمتعلق بأمن الطاقة وإمداداته ومتافسالقوى الكبرى.

فقد ربطت الدول الصناعية الكبرى إستراتيجية الموارد الطاقوية بشكل وثيق أهدافها الجيوسياسية فإن الخريطة الجديدة اليوم لجغرافية مواقع النفط والغاز الطبيعي فتتدرج المنافسة على هذه الموارد الطاقوية في إطار ما يسمي بالمنافسة الجيوسياسية، فيتحول التنافس الدولي في إطاره العسكري والسياسي إلى إطار التنافس الإقتصادي تقوية إقتصاد الدول وعليه نجد أغلب الصراعات والنزاعات المسجلة في العالم تدور في الدول المتخلفة التي تمتلك موارد طاقوية.

فقد عرف مفهوم الامن العالمي والعولمة الإقتصادية أنه لا يمكن إجراء تحليل سياسي وإقتصادي دون التفكير في حرب بيولوجية أو طاقويةكما يقتضي المحتوي السياسي والإقتصادي للسلم تفكير معها للعولمة

الإقتصادية وقوة الدول واستراتيجيات الحرب الاقتصادية والطاقوية ومستقبل ما بعد الحروب البيولوجية وافاق الموارد الطاقوية واشتداد التنافس بين الدول المنتجة والمستهلكة ومدى تأثيرها على تغيير الخريطة الجيوسياسية للعالم.

كما يحاول الامن مصطلح الامن الدولي والذي ذكرنا سابقا على ان الامن الطاقوي هو المحور الاساسي والرئيسي لاقتصاديات الدول يدفع بعجلة التنمية المستدامة على شتى الميادين فاهمية انعكاسات تفشي وباء كوفيد19 على الوضع الطاقوي في استراتيجيات الدول وهذا من منطلق المكانة التي يحظى بها المورد الطاقوي يكون محط اهتمام داخل الاجندة السياسية والاستراتيجيات الدولية كونه مهم الى جانب الامن البيئي ومرتبط باستقرار اسعار النفط في الاسواق العالمية. كما يرتبط بتغيير الخريطة الطاقوية العالمية وتغير بنية المنظمومة وعرض مصادر الطاقة وامداداتها بالاضافة الى التعاون بين المنتجة والمستهلكة وبدوره محددا اساسيا لفرص ضمان أمن الطاقة بل ولفرص النمو الاقتصادي العالمي من خلال تبني سياسات رشيدة للانتاج وتحديد مستويات سعرية عادية تتيح النمو لجميع الاطراف.

وبالتالي يمكن القول من خلال ما سبق ان الوصول الى تحقيق وضمان امن الطاقة يكون من خلال التحول السريع والمستمر في قطاع الطاقة، الى جانب توفر مجموعة من العناصر التي تلعبق ردورا مهما في وصول الدول الى تحقيق امنها الطاقوي مثل النمو السريع للطاقات المتجددة وتطور في قطاع التكنولوجيا.

فاذا كانت التنمية المستدامة تعني ان ينقل كل جيل الى جيل لاحق رصيد طبيعي ثابت بمعنى المحافظة على حق الاجيال القادمة ويوفر لها الامن والاستقرار. فحروب الطاقة بين الدول الكبرى هو احد التحديات الدولية المفروضة على الامن الطاقوي وادارة هاته الحروب من المهام الصعبة التي تتطلب وسائل واستراتيجيات الاحلاف لكن اقتصاديا من خلال التحالف فاستخذام الطاقات المتجددة يعزز من فرص العمل ويعزز التوازن فالتوجه بنحو الطاقات النووية هو تهديد مزدوج في مجال الطاقة وعدم توفر امدادات كافية وامنة من الطاقة اما التهديد الاخر فيتبلور حول الاضرار البيئية الناجمة وتعتبر الخيار المهم في انتاج الكهرباء وتحلية المياه ومدى اهميتها في السياسة الاقتصادية في ظل تميز الوضع الاقتصادي العالمي كذلك الاستثمار في مجال لاتكنولوجيا الطاقة النظيفة وتطوير البنى التحتية من ضمن الاليات الاخرى لحل مشكلة الامن والحفاظ على الامن الدولي وتكون قادرة على تحقيق مستوى اعلى من النمو الاقتصادي لقد صار موضوع العولمةالاقتصادية والطاقة جدول اعمال قادة مجموعة الدول الكبرى وازداد التنافس على الموارد الهيدروكربونية ولم يعد يقتصر على الشركات النفطية الغربية الكبرى في اطار هاته الاستراتيجية تم على هامش قمة مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي التي انعقدت في اسطنبول في نوفمبر عام 1999 توقيع اتفاق بين قادة كل من تركيا واذربيجان وجورجيا بر عاية رئيس الولايات المتحدة

الامريكية لمد خط الانابيب ينتقل النفط من منطقة قريبة من عاصمة اذربيجان مرورا بتفليسلا في جورجيا الى غاية ميناء جيهان جنوب تركيا .

لقد برز الامن الطاقوي كأحد المحددات الاساسية للامن الاقتصادي وشكل مسالة حساسة تصنف ضمن اولويات الدول ولكنه كمفهوم معقد يصعب تحديده بدقة ويجب التاكيد على ان امن الطاقة ليس محصورا في امن العرض والتعامل مع قضية الطاقة من منظوري اقتصادي معولم بعيدا عن الاعتبارات الامنية بما يمكنها من تحقيق مكانة دولية واقليمية ويمكن اعتبار مفهوم امن الطاقة مفهوما في طور التبلور وبالعودة الى التاريخ وتحليل الواقع نجد ان تحول الموارد الطاقوية الى موضوع النزاع نتيجة اهمية الطاقة لاستمرار تقدم ورفاهية الدول فالبحث عن المصادر الطاقوية والوصول اليها وفرض السيطرة وتامين نقلها وايصالها لا يستبعد انه يؤدي الى نزاعات حادة بسب النذرة. فلا تعد الحروب اوجية هي الاخرى مفهوم جديد في الساحة الدولية عامة والامن الطاقوي خاصة وهي فئة فرعية من اسلحة الدمار الشامل فقد وقع استخذام الاسلحة البيولوجية في زمن الحرب من اجل السيطرة على المنابع الطاقوية كما يعد الارهاب البيولوجي تهديد اخر لامن الدول وكلها مرتبطة باهداف معينة وبعد مواجهتنا لوباء عالمي على شكل فيروس الذي يمكن ان يكون سللاحا بيولوجيا وفقا نظرية المؤامرة فانه من شانه ان يشكل تحديا اكثر خطورة للامن الدوليوبغض النظر ان كان سلاح بيولوجي او لا فان العالم لم يكن مستعدا له فلم يقتصر الامر على البلدان النامية فقط وانما عانت منه حتى البلدان المتقدمة على الرغم من توفرها على البنى التحتية .

منذ 2020 تعرضت كافة قطاعات الاقتصاد العالمي لصدمات جراء انتشار فيروس كورونا ولكن مما لا شك فيه ان نظام الطاقة العالمي كان الاكثر تضررا حيث اغلقت معظم دول العالم وفرضت قيود على نطاق واسع وعند دراسة تاثيرات الجائحة على الطاقة فنحن بصدد قضية اقتصادية وجيوسياسية وتبادلات في في مراكز قوى النظام العالمي وهذا ما ركزنا عليه في دراسة لمايكل ت.كلار استاذ السلام والامن العالمي دراسة تحليلية: بداية نوفمبر 2020 تحت عنوان الطاقة بعد كوفيد النهاية للنفط.

فقد ذكرت وكالة الطاقة الدولية في تقرير global energy review ابريل 2020 : ان قطاع الطاقة سيخرج من ازمة كورونا مختلف بشكل كبير عما سبق والطلب منخفض في جميع القطاعات الفرعية.

وقبل جائحة كانت تشير توقعات وكالة الطاقة الدولية الى ان الفحم سيظل مصدرا رئيسيا للطاقة ولكن الفيروس افسد هاته التوقعات وجعلها غير مفسرة للوضع الراهن.

فمع انتشار الفيروس تراجع النشاط الاقتصادي وانخفض استخذام الكهرباء في جميع انحاء العالم واعتمد بدله الغاز والرياح والطاقة الكهرومائية ومع استعادة النشاط الاقتصادي مجددا عام 2021 وما سبق تناوله ان الفحم يصب كليا في صالح انتعاش الطاقة المتجددة الكهرومائية- طاقة الرياح -الطاقة الشمسية ففي احدث الاصدارات توقعت وكالة الطاقة الدولية ان صافي الاستهلاك للطاقة المتجددة يزداد بنسبة 64% بين عامي 2018-2030 ولكن في ضوء الجائحة من المحتمل ان تتسارع معدلات النمو 2030 فلا شك ان الجائحة هي احدى الحوادث على غرار الحروب العالمية ففي مرحلة كورونا ستتغير الحصص النسبية لمصادر الطاقة وبالنظر الى الحجم الواسع لمؤسسة الطاقة العالمية فان تعديل بهذا الحجم ستكون له اثار اجتماعية وسياسية عميقة الى جانب عواقب اقتصادية كذلك هناك مؤشرات تكشف عن شكل الاضطرابات الدولية التي قد يشهدها العالم مع انكماش اسواق البترول ففي بداية الفيروس انخرطت روسيا والمملكة العربية السعودية في حرب الاسعار وتدخل ترامب واوقف الحرب , ومع احتمال حدوث المزيد من الانكماشات في سوق النفط العالمية بالسنوات المقبلة يمكن توقع نزاعات اخرى ويحتمل ان تكون اكثر خطورة.

ان اسواق الطاقة العالمية لم تكن تتوقع ان ياتي فيروس ليحدث تحولات وتغيرات ضخمة.

في النهاية يمكن القول ان هناك علاقة تاثيرية بين الامن القومي وامن الطاقة ,فقد اصبح امن الطاقة مكون رئيسي واساسي للامن القومي واصبحت حماية الامن الطاقوي لا تقل اهمية عن حماية الوطن ضد اي عدوان خارجي الامر الذي دفع بالدول للتنافس والسيطرة على الحصة الاكبر من الموارد الطاقوية ووضع استراتيجيات لتحقيق الامن الطاقوي.

في الاخير لقد اوضحت العولمة الاقتصادية تحليل لعدم التماثل او التناظر في اثر استهلاك الطاقة المتجددة على النمو الاقتصادي ومن جهة اخرى استخدمت المنهجية القياسية نسبيا للامن الطاقوي ونموذج الانحدار الذاتي وقد اشارت النتائج الى ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل وعلاقة لاتكاملية مشتركة بين الاستهلاك للطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي كما توصلت الى اختبار السببية في اتجاه الاستهلاك للطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي.

فلابد على دول العالم ان تتحمل مسؤولية حماية مصادر الطاقة وضمان سلامة نقلها فهو لا يهدد الامن الطاقوي العالمي وانما يولد مخاطر على نمو الاقتصاد العالمي وتعمد صريح وواضح لفتك الحياة البشرية والحيوانية والنباتية للايقاع باضرار البيئة.ولم تتم حتى السيطرة على الحرائق وانبعاثات الكربون ففي الاجندات للدراسات الامنية توسيعا وتعميقا لمفهوم الامن ظهرات مفاهيم امنية جديدة كالامن الطاقوي هذا الاخير الذي يهدف الى

اتاحة الطاقة بجميع مصادرها الناضبة والمتجددة.خاصة بعد تنامي حدة الصراع بين الدول المنتجة وما تمثله من تهديدات بالنسبة للمستهلكة وهنا بادر مجلس الطاقة العالمي الى تقديم جملة من بالتصورات لمستقبل الامن الطاقوي لسنة 2050 لاوالاستراتيجيات المتاحة ومدى نجاعة هاته الاستراتيجيات في تحقيق الامن العالمي الطاقوي.

ان الطاقات المتجددة هي الداعم الرئيسي للامن الطاقوي فهي تدعم التنمية المستدامة من خلال:

-تعزيز امدادات الطاقة.

-تنويع مصادر الطاقة.

الحد من التبعية لقطاع المحروقات وتفادي الازمات.

اهم المعوقات الاقتصادية:

بالرغم من اهمية الطاقة المتجددة والزاميتها لتحقيق الامن الطاقوي والتنمية المستدامة الا انها لازالت تقف امام جملة من العوائق هي:

-الدعم الكبير الذي تحظى به صناعات النفط والغاز والذي يجعل من الصعب التوجه للتكنولوجيات الجديدة والبديلة وتوسيعها في سوق الطاقة العالمية.

-الضعف التقني الكبير في مجال صناعة الطاقة المتجددة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا المراجع باللغة العربية

- **القرآن الكريم :**

1) القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية 81-82.

2) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 83.

3) القرآن الكريم، سورة النور، الآية 55.

4) القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 05.

- **الكتب:**

1) إبراهيم أبراش، حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد في كتاب: العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999،

2) أبو عبد السلام، أحمد عبد الله، العولمة رؤية موضوعية، دار التنوير الإسلامي، ط1، مصر، 2000،

3) أحمد سيد مصطفى، تحديات العولمة، 1999، ط2،

4) إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة، مجلة مصر المعاصرة، العدد 447،

5) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات دار السلاسل، ط4، 1985،

6) أشرف عبد الغفار، الانتشار النووي، المركزي الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2004،

7) أمين سمير، في مواجهة أزمة عصرنا، سينا للنشر، القاهرة 1997،

8) أنور ماجد عشقي، الإستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2006،

9) بثنية حسين عمارة، العولمة وتحديات العصر، دار الأمين، ط1، 2000،

10) بسينة حسنين عمارة، العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري، القاهرة، دار الأمين للنشر، ط1، 2000،

11) بلحاج محمد كوني، العولمة والهيمنة، دراسات شبكة المعلومات، العدد 06، 2001.

12) بيربيارنيس، القرن الحادي والعشرون لن يكون أمريكيا، تر: مدني قصري، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003،

13) تاكا يوكي يامورا، تر: عادل زقاع، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ط1، 2010.

14) تايلر رادلي، السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، تر: عماد فوزي الشعيبي، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004،

15) جليلي محمد رضا، أنابيب النفط وخطوط نقله، شؤون الأوسط، ع109، 2003،

16) جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012،.

17) جمال محمود الكردي، عولمة التكنولوجيا من الناحية القانونية، القاهرة، 2001، ط1،.

18) جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005،

19) جوزف كاميللري في كتابه أزمة الحضارة نقلا عن: أحمد علو، مجلة الجيش، العدد 253، تموز 2006، سباق التسلح بين الأمن والطموح والمصالح الاقتصادية.

20) جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004،

21) جيمس دوروتي وروبرت بلتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، 1993

22) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000،

23) حسن علي الفلاحي، العولمة الجديدة أبعادها وانعكاساتها، الجامعة العراقية، ط1، 2014.

24) حسن لطيف الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2002،

25) حسين حنفي، صادق جلال الأعظم، ما العولمة، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1999،

26) حنان قنديل، القوة الصينية الصاعدة: المخاوف والآمال دراسة في نظرية الصعود الصيني، في: هدى ميتكيس وخديجة عرفة محمد (التحرير)، الصعود الصيني، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006،

27) روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، تر: يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971،

28) رولاند روبرتسون، تخطيط الوضع الكوني نقلا عن السيد حسن لطيف كاظم، مجلة المستقبل العربي، العدد 228،

29) ريتشارد هاينبرغ، سراب النفط، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004،

30) زبيغنو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، تر: أمل شرقي، ط1، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999،

31) سعيد النجار، تطور الفكر الاقتصادي في التجارة الخارجية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1973،

32) السلمي ع، السياسات الإدارية في عصر المعلومات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،

33) سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية، الرياض، ط1، 2003،

34) سمير بن محايد، الاقتصاديات الطاقوية، قسم الاقتصاد الدولي، اليرموك، 2016-2017،

35) شاكر محمد ذياب، ما العولمة، بغداد، ط1، 2004،

36) شوقي جباري، تداعيات الأزمة المالية على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة تونس، الجزائر، مجلة دراسات المحاسبة، مجلد 07، بغداد، 2012،

37) صندوق النقد العربي، الأزمة المالية العالمية، ديسمبر 2008

38) صونيا ولد بومعزة وخولة حباش، التنافس على سوق الطاقة في إفريقيا، مقال سيث دن، أثر المخاوف البيئية في مستقبل النفط، المؤتمر السنوي السادس للطاقة، الإمارات العربية المتحدة، 2000.

39) عادل حسن، التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج، بيروت، ط1

40) عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006،

41) عبد الحق بن جديد، إستراتيجية الجائر لضمان أمنها الطاقوي في ظل التحديات الراهنة، ملتقى دولي "الأمن الطاقوي رهانات وتحديات"، كلية العلوم السياسية، قالمة، 2006.

42) عبد الحي زلوم، نذور العولمة، بيروت، ط2، 2000

43) عبد الخالق عبد الله، "العولمة: جذورها وكيفية التعامل معها"، عالم الفكر، القاهرة، المجلد 28، العدد 2، 1999،

44) عبد الخالق عبد الله، الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة، المستقبل العربي، العدد 149، جويلية 1991،

45) عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، عدد 133، الكويت، 1989.

46) عبد الخليل زيد مرهون، الغاز الطبيعي باعتباره سلعة إستراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص 02.

47) عبد السلام أبو قحف، التنافسية وتغيير قواعد اللعبة، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1996،

48) عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، المؤسسة المطبعية، الجزائر، 1998،

49) عبد المطلب النقرش، الطاقة: المفاهيم، الأنواع، المصادر، المملكة الأردنية، قسم الإحصاء والمعلومات، مديرية التخطيط، وزارة الطاقة.

50) عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001،

51) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005،

52) عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، دمشق، دار الفكر، ط1، 2003،

53) علي حميدان، الخليج وتحديات العولمة، أبو ظبي، 1997.

54) علي رجب، تطور العلاقات المتجددة وانعكاساتها على سوق النفط العالمية والأقطار والأعضاء، أوبيك 2008.

55) عمر حسن أحمد بدران، الإنسان والعولمة، مصر، ط1، دس ن،

56) عمرو رضا بيومي، مخاطر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على الأمن القومي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002،

57) غريفيتش، مارتن، أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

58) فريد كوريل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها، انعكاساتها على البلدان العربية، جامعة البليدة، محاضرة منشورة، د.س.ن،

59) فضل الله إسماعيل محمد، العولمة السياسية وانعكاساتها وكيفية التعامل معها، بستان المعرفة، 1999،

60) فضيل دليو، التحديات المعاصرة، العولمة والانترنيت،الفقر، اللغة، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2002،

61) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة كتب من عالم المعرفة، 1990

62) قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الأساطير، بيروت، شركة المطبوعات، 1992،

63) كمال رزيق، حسن توفيق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤثر العلمي، حول تداعيات الأزمة، جامعة الزرقا الخاصة، الأردن، يوم 10-11 نوفمبر 2009،

64) كيفين تشينغ، ارتفاع أسعار النفط بغرض تحديات أمام صانعي السياسة، نشرة صندوق النقد الدولي، 20 نوفمبر 2007،

65) لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية لفترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008، الجيزة، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010،

66) مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، الجزائر، الخدمات المكتبية، 2005،

67) محمد إبراهيم زيد، الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسة في الآفاق الإستراتيجية الأمنية للدول العربية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991،

68) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، بيروت: مكتبة لبنان، 1986، ط1،

69) محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار راصد، 1999،

70) محمد خنتاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس، بيروت، 2010

71) محمد سليم السيد، آسيا الوسطى والتحولات العالمية، مصر، مركز الدراسات الآسيوية، 2010،

72) محمد سليم السيد، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص30.

73) محمد شلبي، الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة، من أشغال الملتقى الدولي حول: الدولة الوطنية والتحولات الراهنة، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2003،

74) محمد عبد السلام، الانتشار النووي أخطر مفاهيم العلاقات الدولية، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2007،.

75) محمد عبد الله شاهين محمد، العولمة السياسية والاقتصادية أثرها على الدول العربية، دار يافا للنشر والتوزيع، 2018،

76) محمد عبد الله شاهين محمد، نقلا عن عبيد نايف علي، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، العدد 221، 7، 1997،

77) محمد عمارة، الإنسان والأمن الاجتماعي، القاهرة، دار الشروق، 1998،

78) محمد عمر الحاجي، ظاهرة العولمة الاقتصادية، دمشق، ط1،

79) محمد فهمي وفؤاد متولي، الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز والمستقبل،سلسلة الدراسات الشرقية، 2000، العدد 12.

80) محمد قشقوش، العالمية الثالثة: هل يشهد المستقبل حروبا كبرى جديدة؟، السياسة الدولية، العدد 189، 2018،

81) محمد مجدان، تحليل العلاقات الدولية دراسة في المفاهيم والمدارس الكبرى، دار المواهب للنشر والتوزيع، 2015،

82) محمد نعمان جلال، العولمة بين القومية والمنظمات الدولية نقلا عن حسن علي الفلاحي، العولمة الجديدة، جامعة العراق، 2014

83) محمود أمين، الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة، سلسلة كتاب قضايا فكرية، العدد 629، 1929،

84) محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم الأمننة، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2010،

85) مصطفى إبراهيم سليمان الشمري، عسكرة الخليج: الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2013،

86) معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992،

87) المعهد العربي للتخطيط، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، الكويت: سلسلة جسر التنمية، العدد 81، مارس 2009،

88) ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم؛ الظاهرة والأبعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،

89) ناصر الدين الأسد، الثقافية العربية بين العولمة والعالمية، عمان: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، بحث منشور لسنة 2000،

90) النعيم سامح عبد العزيز، أمن الطاقة، صحيفة الجزيرة، العدد 13994، 22 نوفمبر 2010.

91) نيكولاي خارتشنكو، الطاقة وسلامة البيئة، تر: بسام محمود، ط1، دمشق، مركز التعريب والترجمة، 2000،

92) هاشم حيدر، السيولة النقدية الدولية، بيروت 1977،

93) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة، تر: عدنان عباس علي، مراجعة: رمزي زكي، الكويت، عالم المعرفة، 1988،

94) ونترز، آلن وشهيد يوسف، الرقص على العمالقة الصين، الهند والاقتصاد العالمي، تر: أحمد رمو، سلسلة الدراسات الاقتصادية، العدد 19، دمشق، الهيئة السورية، 2012،

95) يوسف حسن يوسف، العلاقات الدولية والنظام السياسي الدولي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2014،

- **معاجم:**

1) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، 1999، ط2،

- **قاموس:**

1) أبي القاسم الزمخشري، أساس البلاغة، بيروت، دار الفكر، 1979،

2) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1898،

3) محمد بن يعقوب أبادي، القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1999،

- **مقالات:**

1) خليل ن. م، الإدارة الإستراتيجية: تكوين وتنفيذ إستراتيجيات التنافس، دار المعارف، الإسكندرية، 1995

2) رياض بن جليلي، من التنافسية على الصعيد الدولي إلى المنافسة على الصعيد الوطني، المعهد العربي للتخطيط، العدد 05، جوان 2011،

3) السعيد دراجي، الأزمة المالية العالمية أسبابها وتداعياتها على الاقتصاد العربي، مؤتمر الأزمة المالية العالمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، يومي 21-22 أفريل 2009،

4) كنيث والتز، نظرية السياسة الدولية: التصور الأمني الأوربي، نيويورك، ط1، 1979.

5) معلي خوسيه ماريا أثنار، تحديات الطاقة العالمية والفرص الناشئة، مقال منشور بكتاب، الاتجاهات المستقبلية للطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2015،

- **مجلات:**

1) جلال الشافعي، العولمة الاقتصادية والأثر على الضرائب في مصر،

2) روبرت مايرو ومايكل ستوبارو، اقتصاديات نقل الغاز بواسطة الأنابيب وناقلات الغز المسيل الطبيعي، الأوبك، العدد 75، الكويت، 1995،

3) دمام شهرزاد، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع1، 2013،

4) ضاري رشيد ياسين، العولمة مضامينها السياسية والاقتصادية، مجلة الدراسات الدولية، بغداد، ع10، 2010،

5) عبد الكريم إسماعيل، السياسة الخارجية الأمريكية: جدلية النفط والقوة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، 2016، ص 219.

6) لبنى خميس مهدي، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى ومستقبل التنافس الإقليمي والدولي، جامعة النهرين، مجلة المستنصرين للدراسات العربية والدولية، كلية العلوم السياسية، د س ن،

7) ضاري رشيد الياسين، العولمة: مضامينها (السياسية والاقتصادية والثقافية)، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2010،

8) علي شلبي مغاوري، مستقبل أمن الطاقة، مجلة السياسة الدولية، ع164، 2006.

9) مجلة الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، مصر، عدد خاص، 2002،

10) جلال أمين، العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد 228،

11) الحسين عصمت، العالم الإسلامي وتحديات العولمة، مجلد الكلمة، العدد 19، ربيع 1998،

12) محمد نعمان جلال، العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولية، المجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد 145، 2001،

13) مجيد أحمد إبراهيم، دوافع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، ع28، 2015،

14) أحمد عبد الرحمن أحمد، العولمة المفهوم المظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 26، ع1، 1998،

15) أحمد كمال أبو المجد، العولمة والهوية ودور الأديان، مجلة المسلم المعاصر، العدد 91،

16) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية: دراسة في الأصول والنظريات، مصر، المكتبة الأكاديمية، 1991،

17) ياسين حشوف، عامل التهديدات الأمنية: الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، 2016،

18) يحي راضي، العولمة الثقافية/ مجلة الواحة، العدد 60، 2010.

- **محاضرات :**

1) عدنان أمين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، كلمة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة تحديات وفرص القرن الحادي والعشرين، 20 مارس 2019.
2) لؤي عبد الفتاح، الاستخبارات والحرب في ظل مؤثرات الثورة المعلوماتية، محاضرة محمد الأول، وجدة، المغرب، 25 أكتوبر 2005.
3) محند برقوق، منهجية التحليل في الدراسات حول الأمن الدولي، محاضرة ألقيت على طلبة سنة أولى ماجستير، تخصص علاقات دولية والأمن الدولي، بجامعة وهران، سنة 2011-2012،

- **موسوعة:**

- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1990،

- **دوريات**

1) رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية، من أعمال الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، أفريل 2008.
2) لبيب عبد الستار، قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر، دار المجاني، 1989،
3) هانز مورجانتو، تر: خيري حماد، السياسة بين الأمم، دار القومية للطباعة والنشر، د س ن،

- **تقارير**

1) التقرير السنوي آفاق الطاقة العالمية، الوكالة الدولية للطاقة، 2005، باريس.
2) القرار 67/12 في 1999 الذي يجعل الإرهاب تهديد للأمن الدولي، أي جعل فواعل أخرى غير الدول جزء من قرارات الأمن الدولي.
3) القرار 73/19 الصادر2011، الذي ربط حماية المدنيين بالسلم والأمن الدوليين، الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
4) والقرار 78/13 الصادر في 28 سبتمبر 2001 الخاص بالتطرف والإرهاب.

ثانيا باللغة الأجنبية

1) Andrew Hurrell, « Hegeniony, Liberalism and global order : What space for would, be great powers ? International Affairs, Vol 82, N 01, 2006,
2) Arnold Wolfers, Discordand collaboration, Essasy son, International politicas, Baltimore (Md) Johns Hopikan University press, 1962,
3) Ban Key Moon, Promotion of new and renewable sources of energy, United nation general assembly, New York, 2011.
4) Barry Buzan, « Rethinking Security after the cold war », 1997, cooperation and conflict,
5) Barry Buzan, People state and fear, An Agenda for international security satudies in the post cold war Gra, Zongman 2end, 1991.
6) Barry Buzan, People, state and fear : an agenda for international security studies in the post-cold war Era, London, Harvester, 1991.
7) Bjorn Moller, « The concept of security : The pros and cons of expansion and contraction », paper for joint sessions of the peace thesis commission and the security, 2000,
8) Brian Forst, Terrorism crime and public policy, Cambridge University press, 2000.
9) Camile Stanque, « Point de vue : La Non Politique étrangère Japon », Pouvoirs, N° 71, 1994,
10) Ceyhan Ayse, Analyser la sécurité, Dillon, Waever, Williams et les autres : Cultures de conflis, Paris, 1998, p 40.
11) Charles Philippe David et Jean-Jacques Roche, Théories de la sécurité : Définitions – Approches et concepts de la sécurité internationale, Paris, Edition Montchrestien, 2002,.
12) Chris Brown, Understanding international relations, New-York, Palgrave publishers, 2001

13) Christian Deblocke, Régionalisme économique et Mondialisation : Que nous apprennes les théories ? Université du Québec d'études internationales et mondialisation, 2005.

14) Claude, The tension between principle and Pragmatism in international relations, 1993,.

15) Critical Theory, in Methodological debates, post-positivist approaches.

16) David Painter, Oil and the American Century : The political Economy of US Foreign Oil policy, 1941-1954 (Baltimore, MD : Johns Hopkins, University press, 1986,.

17) David Tucker, What's New about the new terrorism and how dangerous is it ? Terrosim and political violance, 13, 2001.

18) Davis Baldwin, Neo-Realism and Neo –Liberalism : The Contemporary Debate, New York, Colombia University Press.

19) Elafli Ramadan, Globalization and securing (Negative and Positive repercussions), Al Ahram centre for political and strategic studies-strategic, Papers n° 72, 1998.

20) Emmanuel Hache, La Géopolitique des énergies renouvelables : Amélioration de la sécurité énergétique et/ou nouvelles dépendances, Revue internationale et stratégique, 2016.

21) Erich Hula, Collective Security, Vol 24, n° 01, Journal Article, (Spring 1957), pp 01-13.

22) Garth Shelton and Farhana Paruk, The forum of on China – Africa cooperation : Astrategic opportunitive South Africa : Institute for security studies, 2008,

23) Hanans W. Maull, « The rise of new powers : implication for the transatlantic world, In : Daniel Hamilton and Kurt volker ed, Transatlantic 2020 », A tale of four futures, Dc : center far transatlantic, 2011

24) Helmut A. Merklein et W. Caret Hardy, Energy Economics, Library of congress,.

25) Jean Jacque Lambin : Marketing strategique, 3 Edit, Ed science international, 1994,.

26) Jim George, « Of Incarceration and clause : Neo-Realism and the New/Old world order », Millenium journal of international studies, 1993.

27) John Baylis & Steve Smith, The Globalization of world politices, Oxford university Press, 2000

28) Kenneth N. Waltz, Theory of international politics, New York, Mc Grow-Hill, 1979,.

29) le Weaver, barry Buzan, M. Leaitre, Identity, Migration and the New security agenda in Europe.

30) Linicome M., Nationalism Internationalization and the Dilemma of Educational, Reform in Japan, Comparative Education Review, Vol 32, 1993.

31) Liu Debin, « Withering Hagemony of US and Evoluing de-centered globalism : A theoretical account, Journal of political Studies, Vol 19, 2012,

32) Louis Fluger Callesen, the Chairman of the committee embassy and permanent mission of dennark, Vienna Fûhrichgasse 6 -A- 1010 Vienna.

33) Marianna Stone, Security according to Buzan : A comprehension security analysis, security discussion papers saries, New York, USA, Colombia University, School of international and public affaire, 2009.

34) Mark Néocleous, « From social to national security : On fabrication of economic order », Security dialogue, N° 03, 2006.

35) Markowitz Harry, Financial crisis, Financial Analysis journal, 2009, Vol. 65.

36) Martina Bassan, « Le Soft Power Chinois en Afrique », Paris, Irsem, 2012,.

37) Nicoles Teneze, « Grande puissance émergente et dissuasion nucléaire : des concepts complémentaires ou antinomique ? » Perspective internationales, N 02, 2012,

38) Non-Proliferation Treaty IAEA 60, Years stoms for peace and development international atomic energy agency.

39) Panorama de l'industrie gazière en 2006, premiers estimations de CEDIGAZ, Avril 2006.

40) Paul D. Williams, Security Studies : An Introduction, Published in the USA and Canada, Routhedge, 2008.

41) Pierre Noel, « Pétrole et Sécurité international : de nouveaux enjeux », Défense nationale, 1999, p 91.

42) Pierre Willa, « La méditerranée comme espace invente », Jean-Monet Working paper, n° 25,.

43) Rgan Ramkishen, « Financial Crisis Capital out flows, and policy responses : journal of Economic Education, 2007

44) Rudra P. Pradhan, « Globalization in India : with special reference to 1990 », Journal of Economics and International Finance, Vol 2, N° 05, May 2010,

45) Ryan Maria, Neoconservatism and the New American Centry, New York, ISDNO-230-10467-3, 2 March 2015

46) Said Haddadi, The Western Mediterranean as a security complex : A liaison between the European Union and the middle East ? Jean Monet working paper, 1999,

47) Sander Happaerts and Hans Bruyninckse, « Rising Powers in global Climate governance : Nigotiating in the new world order », Working paper, N 124, Octobre

48) Sarah Ladislaw, Maremn Leed, Molly Walton, New Energy, New Geopolitics, CSIS, USA, 2014,

49) Sheila L. Croucher, Globalization and Belonging : The Politics of Identity a Changing World, Rowman & Littlefield, 2004,

50) Stefan Freehed, U.S.A, Unddieneume weltor drang, Bon : Bourien verlage, 1992.

51) Stéphane Rosier, Géographie politique et géopolitique une grammaire de l'espace politique, Paris : Ellipses, 2003,.

52) Stephen M. Walt, « International relations : One World, Many Theory », Greign Policy, Spring 1998,

53) Szayna T, (et all), The Emergence of peer competitors : A framework for analysis (Santa Monica) Californie, Rand corporation, 2001.

54) Treaty on the non-proliferation of Nuclear weapons (NPT) : un.org/disarmament/wend/nuclear/npt/ on 11 May 1995.

55) Un.org/ disarmament/wend/nuclear/nwfz/

56) W. Shepherd and D.W. Sherpherd, Energy studies, Second Edition, Imperial college Press Singapore,

57) World Trade Organization : An illegal organization that Violates the declaration of human rights, by Michel. Chossudovsky, Nov. 1999.

ثالثا: مواقع الانترنيت:

1) « Japan's globalization, Mr globalization, Thursday, 30 June 2011, accessed in : 30 June 2014, avaible at : http://www.mrglobalization.com/337-japans-globalization

2) Amitay Acharya, International relations : Theory and Cross – Strait relation, Forum on peace and security, 1999,

3) Barry Buzan, People state and fear, An agenda for international security studies in the post cold war Gra, Zongman 2ème, 1991.

4) blogs.woldbank.org-covid19willleavelstingeconomic-scarsaroundword بتاريخ: ، 2020/04/05، الساعة: 21:00.

5) Chems Eddine Chitour, « Pour une nouvelle stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030 », OPU, Alger, 2003.

6) Communication department, Washington, D.C 20431, Fax : 202-623-6278.

7) Critical Theory, in : Methodological debates : Post-positivist Approaches, http://www.huma/illuminations

8) Economic Globalization : Trends, Risks and Prevention : www.org, Retrieved : 02/08/2018.

9) George Robertson, social constructivism applied, Kosovo and Its implications for the global order in the New Mellenium , http://www.ukc.ac.uk/publications/journals/erwp/koso.htm

10) Global Security Index 2018, Beirut, Lebanon, 18 September 2019,

11) Globalization on Economic Growth, www.thebalance.com, Retrieved : 02/08/2018.

12) Hidaeki Shinoda, The concept of humaine security : Historical the Cretical implication : http://home.hiroshima-u.acip//heiwa/pub/el19/chap1.pdf

Jean François, Thibault, « Présenter et connaître les relations internationales : Alexander Wendt et le paradigme constructiviste », Note de recherche, n° 07, http://www.er/upam.ca/noble/cepes/note7/html

13) Jean Michel Bezat, Le passé pour avenir, le monde, 4/10/2006, from : http://www.lemonde.fr/import/article/2006/10/04lepassepouravenir-819669-3544.html

14) Michael Taylor, « Energy technology perspectives 2006 », ETP Division, IEA, Published on :http://www.taiwansecurity.irg/Is/Acharya.InternationalrelationsTheory andcross.straitrelation.htm

15) OJack Dennelly, Realism and international relation, London : The press Syndicate of the University of Cambridge, 2000, First published, http://www.cup.can.ac.UK

16) Post-Modernism, in methodological debates : post-positivist approaches.

17) Rajesh Rajagopalan, Neorealist Theory and the India – Pakistan conflict, Research Fellow, I.D.S.A, http://www.Idra.org/an-dec-81.html

18) Thomas W. Teiler (2002), Globalization, www.encyclopedia.com , Retrieved : 28/07/2018, Edited.

19) World Trade Organization : http://www.wto.org/ date 13/08/2019h23:00

20) أسماء أحمد الشطي، جامعة الكويت، القبس الالكتروني، انظر الموقع: http://alqabas.com، بتاريخ: 2019/12/08، الساعة: 13:50.

21) آفاق البيئة والتنمية، مجلة الكترونية تصدر عن مركز العمل التنموي، 2016، العدد 83. الموقع: http://www.maan-ctr.org تاريخ التصفح: 2020/12/12، الساعة: 00:30.

22) أمحمد قاسم، العولمة (مفهومها، أهدافها، خصائصها)، انظر الموقع: www.al3loom.com، بتاريخ: 2019/12/07.

23) إيغور نيكولين: العضو السابق في اللجنة الدولية للأسلحة البيولوجية. انظر الموقع: http://www.inf.org/external/np/exr/facts/glance.htm

24) البيان، الجيوسياسية، المطبوعات الجامعية الفرنسية، باريس 2005، الموقع: http://www.albyan.al/paths/books/2005/17-10-2005/1-984573 ،يوم: 2020/10/03، الساعة: 22:07.

25) تاكايومي ياماورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، تر: عادل زقاع، http://www.ceocities.com/adelzeggagh/Ir/html

26) تحليل إستراتيجية النفط، بتاريخ: 03-10-2020، الساعة: 22:31، الرابط: www.w4arab.ru

27) التحول في الطاقة بحلول عام 2050، مجلة سياسة واقتصاد، http://www.dw.com/ar11-11-2017 تاريخ التصفح: 2020/12/12، الساعة: 01:00.

28) تعريف ومعنى العولمة في معجم المعاني الجامع، www.almaany.com، اطلع عليه بتاريخ: 2019/03/14.

29) جمال منصر، تحولات في مفهوم الأمن: من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف، مقالة منشورة عبر الموقع: revues.univ-ourgla.dz الدخول: 2019/12/15، الساعة: 11:30.

30) حامد شاكر العاني، النظام العالمي الجديد: العولمة أنواعها وكيف نشأت؟ ولماذا وجودها الآن؟ انظر الموقع: www.alukah.net، تاريخ الموقع: 2019/12/07.

31) حسين عباس حسني الشمري، المؤسسات المالية الدولية تعريفه ونشأته وأهدافه وطريقة تمويله، مقال منشور بشبكة جامعة بابل ، موقع الكلية، 2015/01/14، الساعة: 17:42. انظر الموقع: http://www.ukc.xl.uk/politics/kentpapers/html

32) دانا فوريسك، جائحة كورونا ستخلف ندوبا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم، الموقع: انظر الموقع: mostajad.com/2018/02/pdf-64.html، الدخول: 2019/12/14، الساعة: 18:23.

33) رأفت السيد العابد، الحرب البيولوجية الانتقائية، مقال منشور "صيغة pdf" يوم 28 نوفمبر 2017، تاريخ الدخول: 23 أكتوبر 2020، الساعة 14:00، انظر الموقع: http://www.trtarabic.com بتاريخ: 2020/04/04، الساعة: 11:30.

34) صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع: انظر الموقع: TLBNews.net، د. عامر عليوي، الرقمنة والأمن السيبراني، التاريخ: 2020/04/0، الساعة: 01:00.

35) عادل زقاع، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، http://www.geocities.com/adelzeggagh/fecon.1html

36) عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن، الموقع: http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

37) عادل زقاع، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية: http://www.geocities.com/adelzeggagh/sect.html

38) علي محمد مقبول الأهدل، العولمة، مقالة منشورة، 2014، انظر الموقع: http://www.alukah.net، بتاريخ: 2019/12/07.

39) العولمة تاريخ المصطلح ومفهومه، دراسة: عبد المجيد راشد، بحث في الموقع: http://muntada.islamtoday.net/t46232.html

40) العولمة تتراجع، عولمة كورونا Aljazeera.net الساعة: 16:21 بتاريخ: 2020/06/26.

41) العولمة في المفهوم والمظاهر والآثار، Globalizaion-origine of the word, www.mrglobalization.com, 21/07/2010, Retrieved : 24/03/2018.

42) العولمة مفهوم النشأة والأهداف، www.dnewar.org، بتاريخ: 2018/03/22.

43) فايق حسن جاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي، الموقع: http://www.annabaa.org/nbahome/naba72/beea.htm

44) فضيلة محجوب، القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة، http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/read104.htm

45) قاسم حديتاوي، العلاقة بين الطاقة والأمن، وكالة زاد الأردن الإخبارية، 2020/10/16، الموقع: www.Jordan.zad.com/articles-action-id.29555.htm الساعة: 14:00.

46) قاموس المعاني الجامع، التصفح عبر الموقع: http://www.almaany.com/or/dict/ar.ar/ تاريخ الدخول: 2018/09/23، الساعة: 19:30، عولمة.

47) كاثرين بوتز، سياسة خطوط الأنابيب، 10-09-2020، الموقع:
http://almasalah.com/ar/news
48) كرزم جورج، قنابل DIME العنقودية والقنابل الفراغية تستهدف الأطفال، مجلة آفاق البيئة والتنمية، 2008، http://www.naan-str.org/issue5/main-topic4/topic4.htm
49) محند برقوق، مفاهيم سياسية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، الموقع: http://www.politics-dz.com، بتاريخ: 209/12/09، الساعة: 16:30.
50) من الموقع الالكتروني: Madint.org/ar/guid-IO
51) من الموقع: http://www.Uobabylon.edu.rq/uobcoleges/lecture.aspx نقلا عن: حسين عباس الشيمري، بتاريخ: 2019/08/13، الساعة 22:00.
52) منشور على موقع الكتروني: Ira.academy، بمجلة Uluslararasi Ilizkiler Akademisi, Turkiye، يوم: 2020/11/29، الساعة: 04:00.الموقع: http://www.en.epama/nobel/cepes/note8.htm
53) الموقع: politics-dz.com التاريخ: 2020/04/10، الساعة 00:09.
54) الوكالة العالمية للطاقة، الطاقات المتجددة، الموقع: http://ILA.ORG الساعة: 18:18، يوم: 2019/06/25.
55) يحي اليحياوي، العولمة آية عولمة، الدار البيضاء، بيروت، إفريقيا الشرق، 1999،

قائمة الجداول

والأشكال والخرائط

قائمة الجداول

رقم	العنوان	صفحة
1-01	التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر وإعداد الشركات المتعددة الجنسيات 1995-2010: مليون دولار	52
2-01	ا إجمالي صافي تدفقات الموارد إلى بلدان العا لم الثالث 1990-1996	86
2-02	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخاصة بملايين الدولارات و%	87
2-03	قوة الدول والشركات عام 1994 بلايين الدولارات الأمريكية	88
4-01	يوضح افتراضات النمو الاقتصادي العالمي لعام 2050	180
4-02	افتراضات النمو السكاني العالمي لآفاق 2050	181
4-03	نسبة الارتفاعات المتوقعة في إمدادات الطاقة الأحفورية حسب سيناريوهات الدراسة سنة 2050	184

قائمة الاشكال

رقم	العنوان	صفحة
2-01	استقصاء رأي لتفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للدول المضيفة لاستثماراتها المستقبلية النسبة المئوية .2016	52
2-02	دور الشركات المتعددة الجنسيات في تشكيل أنماط القيمة المضافة في التجارة الدولية	54
4-01	يوضح التدفق الاستثماري الصيني في مناطق العا لم.	164
4-02	قوات حفظ السلام التابعة للصين في إفريقيا	165

قائمة الخرائط

رقم	العنوان	صفحة
2-01	موقع المقر الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية	57
4-01	الموقع الجغرافي للخليج العربي	151
4-02	مسار ناقلات النفط الخليجية عبر مضيق هرمز	152
4-03	توضيح توزيع المعادن والثروات في القارة الإفريقية	161

فهرس عام

مقدمة	أ
الفصل الأولالدراسة المفاهيمية والنظرية لمفهوم الأمن	
تمهيد:	02
المبحث الأول: مفهوم الأمن	03
المطلب الأول: التعريف اللغوي لمفهوم الأمن	03
المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي	04
المطلب الثالث: تطور مفهوم الأمن	06
المبحث الثاني: النظريات الوضعية المفسرة لمفهوم الأمن	13
المطلب الأول: الواقعية والواقعية الجديدة	13
المطلب الثاني: الليبرالية والليبرالية الجديدة	18
المطلب الثالث: المنظور المعياري (مثالي)	21
المبحث الثالث: الامن من منظور النظريات ما بعد الوضعية	23
المطلب الأول: النظرية النقدية	23
المطلب الثاني: نظرية الحداثة وما بعد الحداثة	25
المطلب الثالث: النظرية البنائية	27
المطلب الرابع: المقاربات التوسعية لمفهوم الأمن	32
المبحث الرابع: الأمن الدولي: دراسة في المفهوم	35
المطلب الأول: مفهوم الأمن الدولي	35
المطلب الثاني: مناهج الأمن الدولي	37
المطلب الثالث: النظريات الأمنية الحديثة	49
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني العولمة والعولمة الاقتصادية دراسة مفاهيمية	
تمهيد:	44

المبحث الأول: التحولات السياسية والاقتصادية التي أدت إلى العولمة	45
المطلب الأول: التغيرات السياسية الدافعة إلى العولمة	45
المطلب الثاني: التغيرات الاقتصادية الدافعة إلى العولمة	49
المبحث الثاني: العولمة: دراسة في المفهوم	60
المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للعولمة	60
المطلب الثاني: أنواع العولمة	68
المطلب الثالث : خصائص العولمة	79
المطلب الرابع: أهداف العولمة	80
المبحث الثالث: العولمة الاقتصادية (دراسة عامة)	81
المطلب الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية	81
المطلب الثاني: عوامل ترسيخ العولمة الاقتصادية	92
المطلب الثالث: مجالات العولمة الاقتصادية	95
خلاصة الفصل :	98
الفصل الثالثتد اعيات العولمة الاقتصادية على الأمن الدولي	
تمهيد	100
المبحث الأول: تأثير العولمة الاقتصادية على الأمن الدولي	101
المطلب الأول: التأثيرات العسكرية على الأمن الدولي	101
المطلب الثاني: التأثيرات الاقتصادية على الأمن الدولي	107
المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في ظل العولمة الاقتصادية	116
المطلب الأول: التهديدات التماثلية واللاتماثلية	116
المطلب الثاني: التهديدات الجديدة للأمن الدولي	119
المبحث الثالث: التصادم الإستراتيجي للقوى الصاعدة في زمن العولمة	133
المطلب الأول: القوى الصاعدة والتعولم في الاقتصاد العالمي	134
المطلب الثاني: القوى الصاعدة والند المنافس	134

خلاصة الفصل :	139
الفصل الرابعا لأمن الدولي الطاقوي القضايا، الإشكاليات، الرهانات	
تمهيد	141
المبحث الأول: مفهوم الأمن الطاقوي	142
المطلب الأول: تعريف الطاقة	142
المطلب الثاني: العلاقة بين الأمن والطاقة	145
المطلب الثالث: سياسات خطوط الأنابيب الطاقوية	145
المطلب الرابع: الأمن الطاقوي	147
المبحث الثاني: التصادم الإستراتيجي العالمي على مصادر الطاقة	149
المطلب الأول: الإستراتيجية الطاقوية في منطقة الخليج العربي	151
المطلب الثاني: الإستراتيجية الطاقوية لآسيا الوسطى	154
المطلب الثالث: الإستراتيجية الطاقوية لإفريقيا	160
المبحث الثالث: تقنية الدراسة الاستشرافية للطاقة	167
المطلب الأول: كيفية إجراء دراسة تنبؤية للطاقة	167
المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه الدراسات المستقبلية الطاقوية	169
المطلب الثالث: مستقبل الأمن الطاقوي في ظل التغيرات الدولية	171
المبحث الرابع: مستقبل الأمن الطاقوي العالمي	175
المطلب الأول: التصورات المستقبلية للأمن الطاقوي	176
المطلب الثاني: دراسة المشهد العالمي للأمن الطاقوي 2050	179
خلاصة الفصل:	187
الخاتمة العامة	189
قائمة المصادر والمراجع	197

الملخص:

تقوم الدراسة على فرضية أن العلاقات الدولية تحكمها عوامل سياسية و اقتصادية وتركز بشكل كبير الأجندة غير العسكرية ذات العلاقة بالأمن الدولي بما فيها التهديدات الجديدة في ظل العولمة الإقتصادية كالحروب البيولوجية ،قضايا البيئة ،الطاقة وغيرها ...لكن لا يمكن إهمال الأجندة التقليدية للأمن (تهديدات تماثلية و الاتماثلية) وخاصة ما خلقته بقايا الحرب الباردة ومناهضة انتشار السلاح النووي و معالجة مشاكل التسلح ،فالأمن الدولي و العولمة الاقتصادية يقتضيان تحليلا سياسيا و اقتصاديا و لكن الأخذ بعين الإعتبار الحرب الاقتصادية و قوة الدول المنبثقة من مواجهة العولمة و مساهمتهما في احداث و تغيير الخارطة الأمنية الطاقوية في العالم.

الكلمات المفتاحية :
الأمن الدولي ، العولمة الاقتصادية ، الحرب الاقتصادية ،الأمن الطاقوي .

Abstract :

The study is based on the premise that international relations are governed by political and economic factors and focus heavily on non-military agendas related to international security, including new threats in the context of economic globalization, such as biological warfare, environmental issues, energy and others... but the traditional security agenda cannot be neglected. International security and economic globalization require political and economic analysis, but taking into account the economic war and the power of the countries emerging from the face of globalization and their contribution to the creation and transformation of the global energy security architecture.

Key words:

international security; economic globalization; economic war; energy security.

Résumé :

L’étude repose sur la prémisse que les relations internationales sont régies par des facteurs politiques et économiques et se concentrent fortement sur des programmes non militaires liés à la sécurité internationale, y compris les nouvelles menaces dans le contexte de la mondialisation économique, comme la guerre biologique, les questions environnementales, l’énergie et autres... mais le programme de sécurité traditionnel ne peut être négligé. (menaces symétriques et symétriques) , en particulier ceux créés par les vestiges de la guerre froide, la lutte contre la prolifération nucléaire et la résolution des problèmes d’armement, la sécurité internationale et la mondialisation économique

Les mots-clés:

sécurité internationale; la mondialisation économique; guerre économique; la sécurité énergétique.